

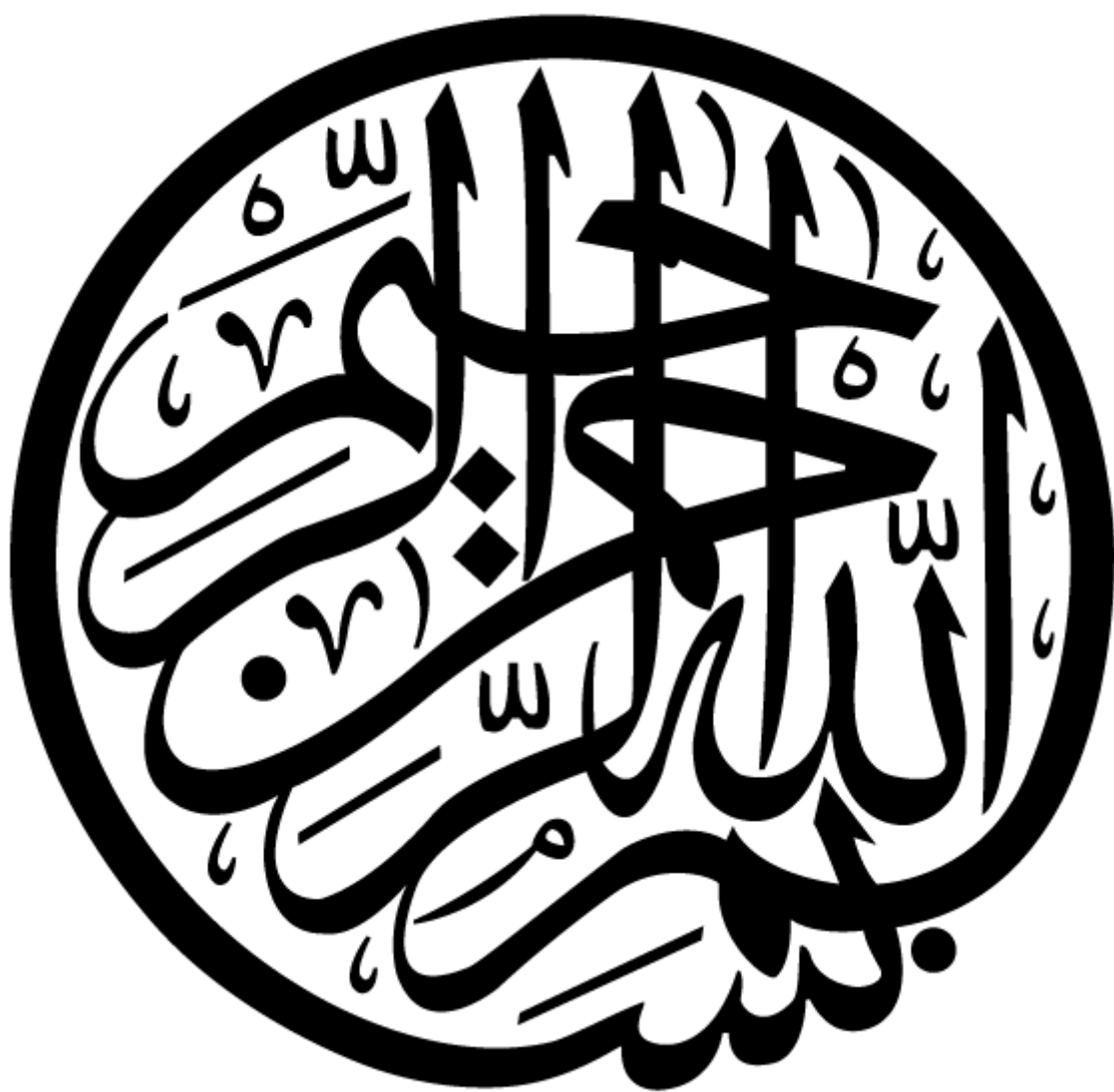
العملات الرقمية المشفرة بين أحكامها الفقهية وآثارها الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية - تخصص: معاملات مالية معاصرة

الطالبات:
خليصة زيداني
سمية فضل
زينب طبيب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ. د. عقبة عبداللّوي	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيساً
د. باللموشي علي	أستاذ محاضر - أ.	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفاً ومقرراً
أ. مصباحي محمد الامين	أستاذ مساعد - أ.	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	ممتحناً



شكر وعرفان

بعد الحمد لله وشكره جلّ وعلا

تتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا الفاضل

الدكتور علي باللموشي

الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، حيث قدم لنا كل

النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد فله منا كل الشكر والتقدير.

كما تتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم

ومراجعة هذا العمل وتصويبه.

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره، وأهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين.

إلى جميع أساتذتنا الذين لم يدخروا جهداً في إفادتنا
إلى كل من دعمنا وشجعنا في حياتنا وأعطانا دفعة نحو الأمام
نهدي هذا العمل المتواضع.

المُلخَص:

تعدّ العملات الرقمية المشفرة أحد أهمّ النوازل الفقهيّة المعاصرة التي تحمل في طياتها الكثير من الغموض، وللمشاركة في توضيح بعض قضايا هذا الموضوع، جاء هذا البحث تحت عنوان: "العملات الرقمية المشفرة بين أحكامها الفقهيّة وآثارها الاقتصادية" والتي دارت محاورها حول الإشكاليّة الرئيسيّة: ما هو الحكم الشرعي للعملات الرقمية المشفرة وماهي آثارها الاقتصادية؟

وأُجيب على هذه الإشكاليّة في ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأوّل: مدخل مفاهيمي للعملات الرقمية المشفرة، وتطرق المبحث الثاني إلى بيان تكييفها الفقهيّ وحكمها ومقاصدها الشرعيّة وجاء المبحث الثالث متناولاً آثارها الاقتصادية على السياسيّين التّقديّة والماليّة، والنظام الماليّ. كما توصلنا في خاتمة البحث إلى أهمّ النتائج وهي: أنّه لا يجوز التّعامل بالعملات الرقمية المشفرة على صورتها الحاليّة، وأنّ العملات الرقمية المشفرة رغم آثارها السّلبيّة على الاقتصاد إلّا أنّها تسير نحو العالميّة.

الكلمات المفتاحيّة: آثار اقتصادية، رقمية، عملات، مقاصد شرعيّة، مشفرة.

Summary

Cryptocurrencies is one of the most important Contemporary doctrinal aspects that carry a lot of ambiguity, and to participate in clarifying some issues about this subject, this research came under the title : « cryptocurrencies between the religious jurisprudence and their economic effects » - which focuses on a main question : what is the jurisprudence of cryptocurrencies and what are their economic effects ?

In this research, I answer this question in three chapters ; chapter one tackled with a conceptual introduction to cryptocurrencies ;

Chapter two dealt with its religious adaptation, judgment and purposes. Chapter three came to discuss the economic effects on monetary and financial policies, and the financial system.

At the end of the research, we arrive at the conclusion that : cryptocurrency treatments are unlawful in their current form, and that despite their negative effects on the economy, they are moving globally.

Key words: Economic impacts, currencies, Islamic Purposes, Encrypt.

معلمتی

مقدمة

الحمد لله نحمده، ونستعين به ونستغفريه ونستغفركم، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً.
أما بعد:

فإن التطور التكنولوجي والتقني الذي نعيشه في عصرنا الحاضر يلعب دوراً هاماً في حياتنا اليومية، حيث تمتد آثاره إلى كافة مناحي الحياة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية وحتى الشرعية، ومما أفرزه التطور التكنولوجي ما يسمى بالعملة الرقمية المشفرة، والتي تعرف على أنها تلك العملات الوهمية غير قابلة للمس كالدولار واليورو، حيث تستخدم للشراء في العالم الرقمي ولا تحتاج لأي وسيط بين المشتري والبائع، كما أنها متوفرة في جميع أنحاء العالم، ومن أبرزها وأشهرها وأكثرها تداولاً عملة البتكوين، اللات كوين، الإثير..... ،
وتعتبر العملات الرقمية المشفرة وليدة التطورات الحاصلة للتقود، وظهرت كمنافس للتقود القانونية وأحد النوازل والقضايا الاقتصادية المعاصرة الشائكة في دراستها وفهمها حيث تميزت هذه الأخيرة بالغموض والجدل خلال السنوات الأولى عند ظهورها ، فقد كانت محل انتقادات واسعة وشبهات عريضة من قبل المحارصين على مشروعيتها العمل بها وتداولها، وبالرغم من كثرة الدراسات والبحوث حول العملات الرقمية المشفرة في الآونة الأخيرة إلا أن هناك جزئيات عديدة لازال النقاش يدور حولها ولا زالت الشكوك والانتقادات توجه إليها، ولعل من أبرز هذه الجزئيات حكمها الشرعي وأثرها الاقتصادي ومنه جاء موضوعنا البحثي بعنوان:

** العملات الرقمية المشفرة بين أحكامها الفقهية وآثارها الاقتصادية **

أولاً: أهمية البحث:

تنشق أهمية البحث في هذا الموضوع في النقاط الآتية:

- 1- إستجلاء غموض الحكم الشرعي لهذه العملة التي أصبحت واقع تفرضه التكنولوجيا الحديثة وتطوراتها المتسارعة خاصة وأن مستقبل العملة الرقمية المشفرة ينبأ باحتمالية انتشارها بشكل أوسع.
- 2- يعدّ هذا الموضوع من النوازل المعاصرة، والذي يتعلّق بمقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية وهو المال.

- 3- باعتبار العملات الرقمية المشفرة أحد الموضوعات التي تهتم بدراستها المعاملات المالية المعاصرة، والتي تزداد شيوعاً، والتي أصبحت تداولها على نطاق واسع في المنصات الإلكترونية والأسواق المالية.
- 4- أهمية الأثر المتوقع من الانتشار والتعامل بهذه العملات على السياسات الاقتصادية للدول.

ثانياً: إشكالية البحث:

لقد أثارت العملات الرقمية المشفرة العديد من المسائل القانونية والاقتصادية والشرعية، التي توجب على المختصين الاهتمام بها ودراستها، وتكثيفها فقهيًا، وإعطائها الأحكام الشرعية، حيث أصبح لها تأثيراً واضحاً على كثير من القطاعات الاقتصادية، ومن هنا يطرح السؤال التالي:

- ما هو الحكم الشرعي للعملات الرقمية المشفرة وما هي آثارها الاقتصادية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية عدة إشكاليات فرعية:

- ما حقيقة العملات الرقمية المشفرة وما خصائصها وأنواعها وكيف يتم التداول بها؟
- ما هو التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة وماهي آراء الفقهاء في التعامل بها؟
- ما هي أوجه التطابق بين خصائص العملات الرقمية المشفرة ومقاصد الشريعة؟
- ماهي الآثار المتوقعة من التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على السياسة النقدية والمالية والنظام المالي وبعض الأنشطة الاقتصادية؟

ثالثاً: فرضيات البحث:

لقد تمّت صياغة فرضيات البحث اعتماداً على فهم طبيعة الإشكالية وذلك على نحو التالي:

- 1-الفرضية الأولى: التعامل بالعملات الرقمية المشفرة يسير نحو العالمية.
- 2-الفرضية الثانية: التعامل بالعملات الرقمية المشفرة له مقاصد شرعية بناء على إجازة الفقهاء لها.
- 3-الفرضية الثالثة: للعملات الرقمية المشفرة آثار إيجابية وسلبية على الأفراد (المعاملات) وعلى السياسات الاقتصادية للدول.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

1- الأسباب الذاتية:

✓ الرغبة الشديدة في اختيار موضوع لم يستنزف بالدراسات والأبحاث، حيث تمّ طرح هذا الموضوع من قبل أحد الأساتذة الذين درسونا، فزاد تعلقنا بهذا الموضوع والبحث فيه.

✓ التّطرق إلى هذا الموضوع من أجل الاستفادة الشخصية، وبغية توفير دراسة تساهم ولو بجزء يسير في تكوين تصور واضح يفيد طلاب العلم أو من يرغب في التعامل بهذه العملات.

2- الأسباب الموضوعية:

✓ التّطور الذي طرأ على العملات والتّحوّلات الأخيرة في العصر الحديث والتي أثّرت على كثير من اقتصاديات الدول.

✓ الاهتمام الدولي بموضوع (العملات الرّقميّة المشفّرة) ، واحتلاله الصّدارة على المستوى الدولي، سواء كان في المؤتمرات أو المنتديات أو الندوات الدوليّة، للتعامل بهذه العملات التي قد تعمل على توفير الوقت والجهد والتّخفيف في التّكاليف.

✓ غيرتنا على ديننا وبقيننا بأنّه دين حقّ صالح لكل زمان ومكان، فكلّ ما هو جديد إلّا وله مخرج فقهيّ وحكم شرعيّ يجب أن يجتهد المجتهدون لبياننا وعلينا إيضاح ودراسة آرائهم وفتاويهم.

خامساً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

✓ جاء هذا البحث مستهدفاً التعريف بالعملية الرّقميّة المشفّرة وخصائصها وأنواعها ... باعتبارها من المستجدات.

✓ بيان التّكليفات الفقهيّة والأحكام والمقاصد الشرعيّة في التعامل بهذه العملات.

✓ التّطرق إلى آثار هذه العملات على الاقتصاد وبيان أهمّ التغيّرات النّاتجة عن انتشارها والتّعامل بها.

سادساً: الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة في هذا الموضوع بين أقلام الباحثين بين كُتُبٍ ومقالات ومدكرات....

1. أحمد هشام قاسم النجار، العملات الافتراضية دراسة اقتصادية شرعية محاسبية (كتاب)، حيث تطرق الكاتب في كتابه إلى ماهية العملات الافتراضية أنواعها، خصائصها وآلية عملها، كما رصدت أهم التأثيرات الاقتصادية المترتبة عليها وبيّنت موقف الشريعة الإسلامية من الاعتراف بالعملات الافتراضية والتعامل بها، وقدمت توضيحاً لأهم المعالجات المحاسبية المتعلقة بالعملات الافتراضية.

2. سارة متلع القحطاني، النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية (رسالة دكتوراه مناقشة)، إشراف وليد خالد الربيع ومحمد أمين علي قطان، قسم الفقه وأصوله، جامعة الكويت، 2008م، تناولت الدراسة ابتداءً عرض تصور كامل عن ماهية النقود الإلكترونية وسلطت الدراسة الضوء على حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية على الفرد باعتباره (مستهلك ومدّخر)، انتهاءً بأحكام التعامل بها وتحديد ضوابط إصدارها واستخدامها.

3. أحمد خزان، الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني (مذكرة ماستر)، تحت إشراف محمد رشيد بوغزالة، قسم الشريعة، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2017/2018. وتناولت هذه الدراسة عقد الصرف في الفقه الإسلامي، مشروعيتها وأركانها وشروطه العامة والخاصة، كما بيّنت حقيقة الصرف الإلكتروني ومزاياه وأنواعه مع حكم كل نوع، كما تطرقت إلى حقيقة البتكوين والعملات الافتراضية المشفرة مبينة طبيعة النقود في الفقه الإسلامي، وعرض التكييف الفقهي لهذه العملات والحكم الشرعي لها.

4. أسماء سالمين العرياني، العملات الافتراضية - حقيقتها وتكليفها وحكمها الشرعي - (مقال)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 1، مج 14، جامعة عجمان، الإمارات العربية المتحدة، 2021م، حيث سردت الدراسة تاريخ المال بين الناس وحقيقة العملات الافتراضية كما تناولت التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة وحكمها الشرعي بشكل غير مركز.

الإضافة العلمية:

أما بحثنا هذا فسيحمل (إن شاء الله) زيادةً بيانٍ وتوضيحٍ لحكمٍ ومقصد الشريعة من التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، مع التركيز على إظهار آثارها المتوقعة على السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) للدول، إضافة إلى تأثيرها على النظام المالي وبعض الأنشطة الاقتصادية.

سابعاً: منهج البحث:

لقد استخدمنا العديد من المناهج كالاتي:

1- المنهج الوصفي: هذا المنهج استعملناه عند تصوير وتكليف العملات الرقمية المشفرة والتعامل بها، أو عند ذكر بعض العناصر كذكر التعريفات والأنواع والخصائص ...

2- المنهج الاستقرائي: استعملنا هذا المنهج في تتبع النصوص الشرعية، وبعض أقوال العلماء والأئمة المجتهدين، للوصول إلى الحكم الشرعي.

3- المنهج المقارن: واستخدمنا هذا المنهج في ذكر أقوال الفقهاء حول العملات الرقمية المشفرة، وفي مناقشة أدلة كل فريق، وترجيح الرأي الذي يعتمد على الأدلة القوية الواضحة... أو عند التطرق إلى الفروقات بين العملات الرقمية المشفرة وباقي العملات.

4- المنهج التحليلي النقدي: وذلك عند عرض عناصر السياسات الاقتصادية للدول وبعض الأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بالعملات الرقمية المشفرة، ثم تحليلها ومناقشتها للوصول إلى الآثار المترتبة.

ثامناً: صعوبات البحث:

عند معالجتنا لهذا الموضوع تلقينا العديد من الصعوبات منها ما هو بالغ الأهمية، ومن أبرزها:

- 1- صعوبة التعامل مع المصادر والمراجع إلكترونياً عبر الشبكة العنكبوتية.
- 2- قلة المراجع المطبوعة، وندرتها لكون الكتابة فيه قليلة باعتباره موضوع جديد.
- 3- صعوبة الحصول على المراجع، سواء كتب أو مقالات.... لأن أغلبها عن طريق الدفع الإلكتروني.

تاسعاً: منهجية البحث:

لقد انتهجنا في بحثنا هذا منهجية معينة، أهم عناصرها ما يلي:

1- جعلنا الآيات القرآنية في المتن بين رمزين بالخطِّ الثَّخين: ﴿...﴾ وعزوها في المتن بين حاضنتين:

[اسم السُّورة: رقم الآية].

2- نوثق معلومات المتن بالهامش كالاتي: المؤلّف، المؤلّف، التّحقيق إن وجد، رقم الطبعة، دار أو مؤسسة النّشر، مكان النّشر، تاريخ النّشر. ثمّ الجزء والصّفحة، وهذا عند أوّل ذكر للمرجع أو المصدر، ثمّ إذا أعدنا التّهميش من المرجع أو المصدر بعدها فإنّنا نهمش كالاتي: المؤلّف، المؤلّف مرجع سابق، الجزء والصّفحة.

3- إذا كان المرجع رسالة علمية أكاديمية فإنّه عند أوّل تهميش منها نذكر جميع معلوماتها كالاتي: عنوان الرّسالة، المشرف، اسم الباحث، نوع الدّرجة العلميّة، والإشارة إلى أنّها النّسخة الأصليّة المرقونة، قسم التّخصص، الجامعة، مكانها، السنّة التي نوقشت فيها.

4- في حالة استعمالنا لكتابٍ في موضعين متتاليين، لا يفصلهما كتاب آخر، فإنّنا نستعمل العبارة الآتية: المرجع أو المصدر نفسه، ونضيف رقم الجزء والصّفحة، هذا في حال كونهما في الصّفحة نفسها، أمّا إذا كانا في صفتين متتاليتين فإنّنا نستعمل العبارة الآتية: المرجع أو المصدر السابق، ونضيف الجزء والصّفحة.

5- إذا كان المؤلفون لكتابٍ جماعة من العلماء، نكتفي بذكر إسم المؤلف الأوّل ونردفه بكلمة: وآخرون.

6- لم نترجم للصّحابة والتّابعين وأصحاب المذاهب الأربعة لشهرتها، وكذا المتقدمين من أهل العلم حتى لا تمتلئ الهوامش وترجمنا لبقية الأعلام من الفقهاء والباحثين المعاصرين.

7- عند نقلنا للكلام من قائله بالمعنى أو بالتصرف فيه، فإنّنا نُسبِق العزو في التّهميش بكلمة: ينظر، أمّا إذا نقلنا الكلام حرفياً، فنجعله بين المزدوجين التّاليين: "... " ويكون العزو بدون كلمة ينظر.

8- عند استعمالنا لمقال من الشّبكة العنكبوتية فإنّنا نهمشه كالاتي، كاتب المقال، عنوان المقال، إسم المجلة التي نشر بها أو الملتقى أو النّدوة (بالنسبة للمداخلة)، التّاريخ، رقم المجلد والصّفحة، ونردفها بعبارة تمّ الاطلاع عليه عبر الرّابط الإلكتروني، ثمّ تاريخ الاطلاع، ثمّ نكتب الرّابط كما هو بالأحرف اللّاتينية.

9- لم يتمّ شرح جميع المصطلحات الاقتصاديّة الغامضة في المتن واكتفينا بشرح المصطلحات التي تمس

الموضوع بشكل مباشر في الهامش.

10- ذكرنا عملة البتكوين في كثير من الأمثلة لأنها أول عملة رقمية مشفرة صدورا. وفي الوقت الحاضر هي أشهرها.

عاشراً: خطة البحث

لقد رسمنا خطة بحثنا وفق ما تقتضيه مناهج البحث العلمي، ثم سرنا في كتابته على الشكل التالي: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثم فهرس فنيّة، وسنسردها بإيجاز كالآتي:

1- المقدمة: وتناولنا فيها أهمية الموضوع، وطرح إشكاليته، والفرضيات المنطلق منها ثم ذكرنا الأسباب الذاتية والموضوعية لاختياره، والأهداف التي سنحققها منه، وأهم الصّعوبات التي واجهتنا، ثم تناولنا بعض الدراسات السابقة له، وتطرّقنا إلى المناهج المتبعة في الدراسة، ثم المنهجية الضابطة لعناصره.

2- المبحث الأول: جعلناه للمفاهيم العامة حول العملات الرقمية المشفرة، من تعريف وأنواع وخصائص وفروقات بينها وبين باقي العملات...، فقسّمناه إلى ثلاثة مطالب، بدأنا أولها: معرّفين بالعملات الرقمية المشفرة لغة واصطلاحاً وباعتبارها لفظاً تركيبياً وسردنا تاريخ نشأتها وكيف تطوّرت وذكرنا أهم خصائصها وفي الثاني: بيّنا مفهوم التداول بهذه العملات، وأساسياته التي يقوم عليه، وكيفية تداولها في الأسواق المالية، وذكرنا أشهر أنواعها وأهم أسواقها. وفي الثالث: تطرّقنا إلى ما يميّز النّقود الرقمية المشفرة عن بقية العملات الأخرى الإلكترونية أو الورقية وغيرها.

3- المبحث الثاني: خصصناه لتكليف العملات الرقمية المشفرة وأحكامها ومقاصدها وقسمناه إلى ثلاثة مطالب، ففي الأوّل: عرضنا تكييفات الفقهاء لهذه العملة، متطرقين إلى آراء الفقهاء ومبيّنين أدلتهم وحججهم، وفي الثاني: أوردنا آراء الجامع الفقهيّة ودور الإفتاء والهيئات العلمية مبرزين أدلتهم ونقاشاتهم في حكم التعامل بهذه العملات، وانتهينا إلى الرّأي الرّاجح منهم، لتتطرق في الثالث: للعملات الرقمية المشفرة والمقاصد الشرعيّة منها على اعتبارها مالاً، مبرزين مدى توفر مقاصد الشريعة في هذه العملات.

4- المبحث الثالث: جعلناه للآثار المتوقعة من التعامل بهذه العملات على السياسات الاقتصادية للدول والنظام المالي، فقسّمناه إلى ثلاثة مطالب، ففي أولها: تطرّقنا إلى تعريف السياسة النقدية، وعدّدنا أدواتها معرّفين بها، ذاكرين الآثار المترتبة على السياسة النقدية جراء التعامل بهذه العملات، وفي ثانيها: عرفنا فيه

السّياسة الماليّة، ثمّ أتينا على أدواتها، وبعدها فرغنا إلى آثار هذه العملات على هذه السّياسة وأدواتها، أمّا في ثالثهما: فقد عرضنا النّظام المالي وآثار العملات الرّقمية المشفّرة عليه، ثمّ قدّمنا مجموعة من الأنشطة الاقتصاديّة وبيّنا أثر التّعامل بالعملات الرّقميّة المشفّرة عليها.

5- الخاتمة: ذكرنا فيها ما توصلنا إليه من نتائج، ثمّ قدّمنا مجموعة من التّوصيات الهادفة التي تخدم موضوع البحث.

6- الفهارس: ذيلنا البحث بفهارس فنيّة: بدءاً بالآيات، ثمّ الأعلام، والمصادر والمراجع فالمحتويات.

المبحث الأول

مدخل مفاهيمي للعملات الرقمية المشفرة

لدراسة هذا البحث لابد من التّطرق في البداية إلى مفاهيم عامة حول العملات الرقمية المشفرة، وهذا تمهيدا للدخول في عمق موضوع البحث، ف جاء هذا المبحث في ثلاثة مطالب كالاتي:

المطلب الأول: تعريف العملات الرقمية المشفرة، نشأتها وخصائصها.

المطلب الثاني: طرق تداول العملات الرقمية المشفرة.

المطلب الثالث: تمييز العملات الرقمية المشفرة عن بقية العملات

المطلب الأول: تعريف العمليات الرقمية المشفرة، نشأتها وخصائصها

لدراسة العمليات الرقمية المشفرة أهمية كبيرة، تتطلب منّا تعريفها لغةً واصطلاحاً وتعريفها باعتبارها مركبة من ثلاث كلمات: العمليات والرقمية والمشفرة؛ فعرفنا كل كلمة تعريفاً مستقلاً، ثم عرفناها باعتبارها لفظاً واحداً مركباً، وبعدها سردنا فكرتها وتطورها، لنعرج بعد ذلك على أهم خصائصها ومنه جاء هذا المطلب في ثلاثة فروع كالآتي:

الفرع الأول: تعريف العمليات الرقمية المشفرة وتقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين).

إن تعريف مصطلح "العمليات الرقمية المشفرة" مركب إضافي يتكوّن من ثلاثة ألفاظ: اللفظ الأول وهو العمليات والثاني الرقمية والثالث المشفرة.

أولاً: تعريف العمليات الرقمية المشفرة لغةً:

1- العمليات: هي جمع عملة بالضم، وهي أجر العمل.¹

2- الرقمية: اسم مؤنث منسوب إلى الرقم.²

رقم صفحات الكتاب جعل لها أرقاماً.

رقم السلعة وسمها وأعلمها إذا جعل عليها علامة تميّزها.

واجهه رقمية واجهة تسلسلية تسمح بوصول المركبات الموسيقية والحواسيب.

3- المشفرة: من شقر يشقر تشفيراً. شفر المال: قلّ، ذهب. شفر على الأمر: أشرفت، دنا منه.

شقر الرسالة: كتبها بالرموز، اسم مشقر: اسم موقع يخفي هوية أو وجود شخص أو شيء ترميز

البيانات لمنع وصول غير المخول.³

¹ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 1414 هـ. مادة: عمل، 474/11. مجمع اللغة العربية بالقاهرة،

المعجم الوسيط، د ط، دار الدعوة، إستانبول، د ت، مادة: عمل، 628/2.

² ينظر: الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، د ط، المكتبة العلمية، بيروت، د ت، مادة ر ق م، 930/2. مجمع اللغة

العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة ر ق م، 231/1.

³ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، ط 8، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1426هـ-2005م، مادة:

شفر، باب الرء فصل الشين، 418/1.

ثانياً: تعريف العملات الرقمية المشفرة اصطلاحاً:

1- العملة: هي النقود الورقية المستخدمة في العصر الحديث، والنقود المعدنية، غير الذهب والفضة كالفلوس الرائجة والدراهم التي غلب عليها معدن غير الفضة.¹

هي كل ما تعتبره السلطة الحاكمة نقوداً وتضفي عليه قوة القانون وصفة إبراء الذمة فتلقى قبولاً عاماً.²

2- الرقمية: عبارة عن مجموعة من الرموز الرقمية (أصول رقمية) غير الملموسة يتم انشاؤها باستخدام لغات البرمجة الحاسوبية.

3- التشفير: تتمثل فكرة أي نظام تشفيري في إخفاء المعلومات السرية بطريقة يصبح من خلالها معناها غير مفهوم بالنسبة إلى أي شخص غير مصرح له بالاطلاع عليها. وهو عملية ترميز البيانات لمنع الوصول غير المخوّل.³

وهو تحويل نصّ واضح مقروء إلى نص غير مفهوم، باستخدام إحدى طرق التشفير والتي تكون غير سرّية، ولكنها تستخدم مفتاحاً سرّياً يمكن من يملكه من أن يعيد النصّ المشفّر إلى نصّ واضح.⁴

ثالثاً: تعريف العملات الرقمية المشفرة بصفاتها مركباً إضافياً

لقد تنوعت التعريفات المرتبطة بالعملات الرقمية المشفرة وذلك باختلاف الباحثين والمؤسسات والهيئات المختلفة المعرّفة لها، وستنطرق إلى أهمّ التعريفات كالاتي:

¹ ينظر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ط 1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1423هـ-2002م، 176/41.

² ينظر: موقع الاسكو التابع لهيئة الأمم المتحدة: أطلع عليه يوم 2022/05/15 على الساعة 12:22 عبر الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.unescwa.org/ar/sd->

³ ينظر: فريد بايير وشون مريف، علم التشفير، ترجمة محمد سعد طنطاوي، ط 1، مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2016م، ص 15.

⁴ ينظر: ابن صالح، واقع العملات الرقمية، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، ع 10، 2021م، ص 7. سعد العاني وعلاء الحمامي، تكنولوجيا أمنية المعلومات وأنظمة الحماية، د ط، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007م، ص 31.

1- تعريف قاموس أكسفورد¹: وقد عرّفها بقوله: "عملة رقمية تستخدم فيها تقنيات التشفير، لتنظيم إيجاد وحدات جديدة من العملة، والتحقق من تحويل الأموال، وتعمل بشكل مستقل عن أي بنك مركزي".²

2- تعريف البنك المركزي الأوروبي³: العملات المشفرة هي: "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمعهد غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما".⁴

3- تعريف مجموعة العمل المالية⁵: نظرت إلى العملات الرقمية المشفرة على أنّها "تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن المتاجرة بها رقمياً وتعمل كوسيط للتبادل، و وحدة للحساب، و مخزن للقيمة وهي ذات وظائف التقود القانونية، إلا أنّها ليست مدعومة بغطاء قانوني في أية دولة من الدول".⁶

¹ قاموس أوكسفورد الإنجليزي (OED) هو المرجع المقبول في اللغة الإنجليزية ، حيث يقدم دليلاً غير مسبوق لمعنى وتاريخ ونطق أكثر من 280,000 مقالة - من الماضي والحاضر - من جميع أنحاء العالم الناطق باللغة الإنجليزية. موقع المرسل، أطلع عليه يوم: <https://www.almrsal.com/post/800139> على الساعة 20:11 عبر الرابط التالي: ² ينظر: موقع أكسفورد اطلع عليه يوم: 2022/03/28 على الساعة 18:07 عبر الرابط:

<https://www.lexico.com/definition/cryptocurrency>

³ البنك المركزي الأوروبي (ECB) هو أعلى مؤسسة نقدية في الاتحاد الأوروبي (EU)، وهو الذي يحكم عملة اليورو (EUR) والشؤون النقدية والمالية في المنطقة. تأسست في 1 يونيو 1998، كواحدة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي السبع التي تم الاتفاق عليها في معاهدة أمستردام. موقع أفا للتجارة، اطلع عليه يوم: 2022/06/08 على الساعة 19:38 عبر الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.avatrade.ar.com/education/economic-indicators/central-banks/ecb#1>

⁴ ينظر: موقع البنك المركزي الأوروبي اطلع عليه يوم: 2022/04/02 على الساعة 20:15 عبر الرابط:

<https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemesen.pdf>.

⁵ مجموعة العمل المالي (FATF) هي هيئة رقابة عالمية على غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. تضع الهيئة الحكومية الدولية معايير دولية تهدف إلى منع هذه الأنشطة غير القانونية والضرر الذي تسببه للمجتمع. بصفتها هيئة لصنع السياسات ، تعمل مجموعة العمل المالي على توليد الإرادة السياسية اللازمة لإجراء إصلاحات تشريعية وتنظيمية وطنية في هذه المجالات مع أكثر من 200 دولة وسلطة قضائية ملتزمة بتنفيذها. طورت مجموعة العمل المالي توصيات مجموعة العمل المالي، أو معايير مجموعة العمل المالي ، والتي تضمن استجابة عالمية منسقة لمنع الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب. إنهم يساعدون السلطات في ملاحقة أموال المجرمين الذين يتعاملون في المخدرات غير المشروعة والاتجار بالبشر والجرائم الأخرى. تعمل FATF أيضاً على وقف تمويل أسلحة الدمار الشامل . موقع مجموعة العمل المالي اطلع عليه يوم: 2022/06/08 على الساعة 22:10 عبر الرابط الإلكتروني:

<http://www.fatf-gafi.org/about/whoweare/#d.en.11232>

⁶ ينظر: موقع كواندكس اطلع عليه يوم: 2022/04/02 على الساعة 20:25 عبر الرابط الإلكتروني التالي:

4- تعريف الدكتور عبد الستار أبو غدة¹: "هي عملات افتراضية من شخص إلى آخر، يُستخدم فيها الترميز (التشفير) يمكن أن تنشأ وتتداول وتخزن وتبادل من خلال شبكة افتراضية تقبل عملة الترميز وتعتبرها وسيلة للتبادل".²

5- تعريف الدكتور غسان محمد الشيخ³: هي وحدة رقمية مشفرة، لها قيمة مالية متقومة غير مرتبطة بأي عملة أخرى، مخترعها وواضع نظامها مجهول، يتم إدارتها عبر الوسائط الإلكترونية فقط (الحواسب والأجهزة الذكية) ويكون إصدارها عن طريق التعدين.⁴

ومما سبق من التعريفات، فنحن نميل إلى تعريف الدكتور غسان محمد الشيخ ونأخذه كتعريف مختار باعتباره واضحاً مختصراً وجامعاً.

رابعاً: تعريف تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) : تعتبر تقنية سلسلة الكتل البلوك تشين العمود الفقري الذي تقوم عليه العملات الرقمية المشفرة فما هي هذه التقنية؟

<https://coincodex.com/stablecoins/>

¹ هو: عبد الستار بن عبد الكريم بن محمد بن بشير بن حسن أبو غدة، وُلد في حلب بتاريخ 28 يناير 1940 حصل على بكالوريوس في الشريعة عام 1964 من جامعة دمشق، وبكالوريوس في الحقوق عام 1965 من نفس الجامعة. ثم حصل على الدكتوراه في الشريعة في مجال (الفقه المقارن) عام 1975 من جامعة الأزهر، عمل كأستاذ في جامعة الكويت، وجامعة الأزهر، ثم رئيساً للهيئة الشرعية في بنك سورية الدولي الإسلامي عام 2006، توفي في مونتريال بكندا بتاريخ 23 أكتوبر . ينظر: موقع رابطة العلماء السوريين، أطلع عليه يوم: 2022/05/19 على الساعة: 07:55 عبر الرابط التالي:

https://islamsyria.com/site/show_cvs/1422

² عبد الستار أبو غدة، كتاب مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي حول المستجدات المالية المعاصرة، مداخلة بعنوان: النقود الرقمية الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، بيت المشورة للاستشارات المالية، 2018، ص 12.

³ هو: الدكتور غسان محمد الشيخ أستاذ الفقه الإسلامي وأصوله حصل على الدكتوراه في الشريعة الإسلامية بتقدير امتياز من كلية الشريعة - جامعة دمشق، وهو عضو في هيئة التحرير في المجلة العالمية للعلوم الإسلامية، نشر أكثر من خمسة عشر كتاباً، ونشر أكثر من أحد عشر بحثاً محكماً، وحكّم أكثر من اثني عشر بحثاً، وشارك في العديد من المؤتمرات وقدم الكثير من ورش العمل، وقدم أكثر من 800 حلقة على تلفزيون سي إن بي سي عربية في المعاملات المالية المصرفية المعاصرة وهي موجودة على اليوتيوب تحت اسم دين ودينار. ينظر: اطلع عليه من موقع الاتحاد الدولي للغة العربية يوم: 2022/05/19 على الساعة

09:10 عبر الرابط التالي: <https://alarabiahunion.org/%D8%BA%D8%B3%D8%A7%D>

⁴ فاطمة إسماعيل محمد، النقود الرقمية " المشفرة " في ضوء الشريعة الإسلامية :دراسة فقهية مقارنة(مقال)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص، ماي 2021م، ص 120.

1-تعريف سلسلة الكتل (البلوك تشين): البلوك تشين أو نظام سلاسل الكتل أو تتابع الكتل، هو النظام الذي يمثل سجل ملكيات العملات الرقمية المشفرة، وهو المسؤول عن تغيير الملكية في حالات الشراء والتداول حيث يعمل على إخبار 51% من الحواسيب المربوطة على الشبكة بعملية تغيير الملكية التي حصلت وذلك لإتمامها. ويحافظ نظام سلسلة الكتل على سرية المالك القديم والمالك الجديد على عكس نظام البنوك التقليدية الذي يطلب معلومات كليهما لإنجاز التبادل بسبب وجود حاسوب مركزي ينظم عمليات تحويل الملكية للنقود والسلع.¹

2-عناصر سلسلة الكتل: تتكوّن تقنيّة سلسلة الكتل من مجموعة عناصر نذكرها في الآتي:

أ -الكتلة: هي وحدة بناء السلسلة، وهي عبارة عن مجموعة من العمليّات أو المهام المرجو القيام بها مثل: تحويل أموال، أو تسجيل بيانات.

ب -المعلومة: يقصد بها العمليّة الفرعيّة التي تتم داخل الكتلة الواحدة، أو هي الأمر الفردي الذي يتم داخل الكتلة والذي يشكل مع غيره من الأوامر الكتلة نفسها.

ج - الهاش (Hash) : وهو بمثابة الحمض النووي المميز لسلسلة الكتلة، ويرمز إليه أحيانا بالتوقيع الرقمي، وينتج من خلال خوارزمية² داخل برنامج سلسلة الكتلة.

د -بصمة الوقت: وهو التوقيت الذي تمّ فيه إجراء أيّ عمليّة داخل السلسلة.³

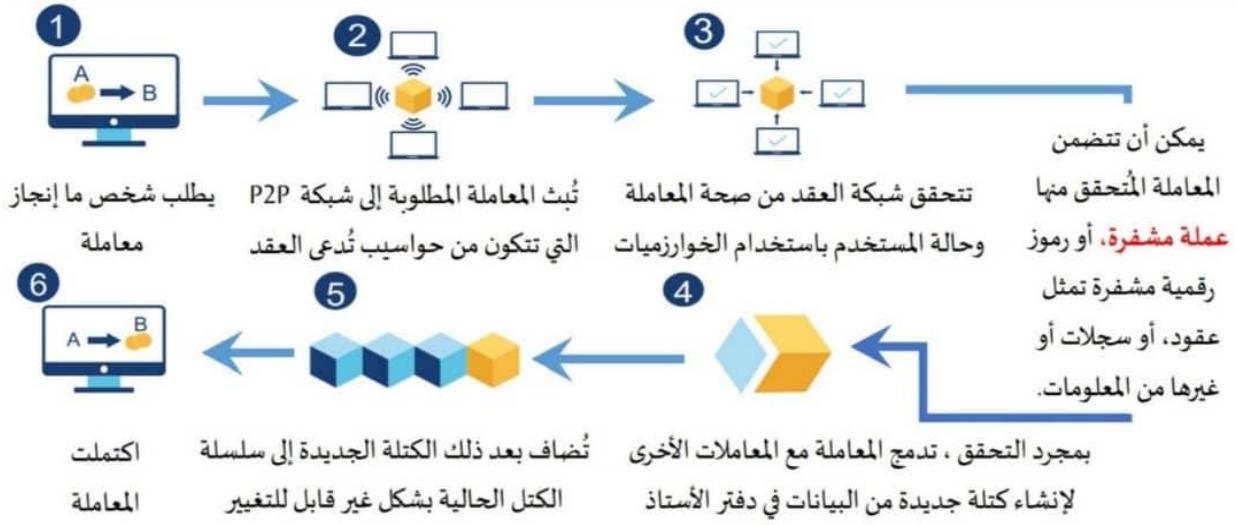
¹ ينظر: طاهيري الصديق، انتشار العملات الرقمية في ظل جائحة كورونا البتكوين نموذجاً (مقال)، مجلة دفاتر بوادكس، مج 10، ع 1، 2021م، ص 426.

² الخوارزمية: هي مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة اللازمة لحل مشكل ما. وسميت بهذا الاسم نسبة الى العالم أبو جعفر محمد بن موسى الخوارزمي الذي ابتكرها في القرن التاسع ميلادي. اطلع عليه من موقع: مركز البحوث والدراسات متعددة التخصصات، يوم 2022/05/21 على الساعة 19:01 عبر الرابط الالكتروني التالي:

<https://www.mdrscenter.com/glossary/>

³ طه حميدي وعبد القادر مهوات، النقود المشفرة في الفقه الإسلامي(مقال)، مجمع الفقه الإسلامي بالهند، مج 7، ع 26-27، جانفي 2021م، ص 22.

3- شكل يوضح آلية عمل العملات الرقمية المشفرة:¹



المصدر: ندوة مجمع الفقه الإسلامي-العملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني، ص 08.

الفرع الثاني: تاريخ نشأة وتطور العملات الرقمية المشفرة

لقد مرّ تطوّر العملات الرقمية المشفرة بعدة مراحل نوردتها فيما يلي:

أولاً: فكرة وتاريخ العملات الرقمية المشفرة: يعدّ تاريخ العملات الرقمية المشفرة حديث جداً، إلا أنّ أول فكرة لظهور العملات الرقمية المشفرة يرجع في الأساس إلى سنة 1977. وسنعرضه بشيء من التفصيل كما يلي:

● سنة 1977، اخترع كل من ليونارد أدليمان، شامير آدي وريفست روناد في معهد ماساتشوستس للتقنية خوارزمية RSA، حيث تعدّ نقطة جوهرية في تاريخ العملات الرقمية المشفرة، لأنها تمكن المستثمرين في العملات الافتراضية من تلقي الإيرادات.

● سنة 1993، اخترع عالم الرياضيات ديفيد تشوم عملة echash، وهي نقود إلكترونية على أساس بروتوكولات التشفير، لتكون بمثابة عملات رقمية مبكرة لما هي موجودة حالياً.

● سنة 1997، تمكن من إنشاء شركة digicash لإدارة echash، إلا أنّ الشركة أفلست بسبب عدم وجود عدد كاف من التجار يقبلون هذه العملة.¹

¹ معتز أبو حبيب، العملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني(مداخلة)، ندوة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، دبي، ربيع الثاني 1443هـ-نوفمبر 2021م، ص08.

- سنة 1996، "أطلق دوقلاس جاكسون الذهب الإلكتروني E-goldK، لتكون بمثابة عملة خاصة دولية تتداول بشكل مستقل بعيدا عن الضوابط الحكومية، وذلك من خلال فتح حساب على موقع الشركة E-gold.
- سنة 1997، إختراع باك آدم نظام هاشكاش hashcash للحد من رسائل البريد الإلكتروني المزعجة، والتي أصبحت كثيرة الاستخدام في العملات الرقمية المشفرة، وكانت جزءًا من خوارزمية تعدين عملات جديدة".²
- سنة 1998، وضع ويدياي الأساس للعملات الرقمية المشفرة، من خلال نشره مخططا لعمل العملة الإلكترونية b-money، على قائمة بريدية عبر الأنترنت، وذلك بهدف تمكين الاقتصاديات الإلكترونية بعد فرض ضرائب عليها، الأمر الذي ساعد ناكاموتو في إنشاء البيتكوين.³
- سنة 1999، تمّ في هذه السنة تأسيس شركة باي بال paypal، فقد مكن هذا الموقع المستخدمين من تحويل الأموال عبر الأنترنت، وقد وصلت الإيرادات بعد خمس سنوات (2004) 1.4 مليار دولار أمريكي، وكان أكبر إنجاز لهذا الموقع أنه قام ببعث الراحة للمستخدمين تجاه فكرة تحويل الأموال عبر الأنترنت.
- سنة 2003، أصدر بول سيفرسون وروجر دينجلدين ونيك ماثيوسون برنامج تور Thor، وهو برنامج يوفر الخصوصية من خلال السماح للمستخدمين بإخفاء هوياتهم، من أجل ضمان عدم تعقيم أثناء القيام بمعاملات العملات الرقمية المشفرة باستخدام عنوان IP.

¹ حسن عبد الله عبد المقصود أبو زهو، العملة المشفرة (البتكوين) تكييفها وحكمها الشرعي دراسة فقهية مقارنة(مقال)، مجلة الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ، مج 2، ع 2، 2018م، ص 182.

² غربي حمزة، بدروني عيسى، العملات المشفرة النشأة التطور والمخاطر(مقال)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مج 05، ع 02، 2020م، ص 69.

³ ينظر: عبد السلام حوالف، الجوانب القانونية والاقتصادية للعملات المشفرة(مقال)، مجلة العلوم القانونية، مج 5، ع 10، 2019م، مرجع سابق، ص 142. عبد الباري مشعل، النقود الرقمية المشفرة تحديات الواقع والمستقبل(مقال)، مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، ع 2، جوان 2021، ص 50.

● سنة 2004، كشف المبرمج هال فيني عن بروتوكول PROW قابل لإعادة الاستخدام، وهو تدبير اقتصادي لردع هجمات الحرمان من الخدمة وانتهاكات خدمات أخرى مثل البريد على شبكة ما، وينظر على أنه مقدمة لظهور العملات الرقمية المشفرة.

● سنة 2005، زاد عدد حسابات E-gold ليصل 3.5 مليون حساب متوزعين على 165 دولة، لكن الأمر السلبي في ذلك، دخول العديد من المجرمين لهذا النظام لغسيل الأموال، مما دفع بالمباحث الفدرالية الأمريكية توقيف جاكسون ووجهت له تهم تتعلق بغسيل الأموال، الأمر الذي أعاق عمليات E-gold.

ثانيا: نشأة وتطور العملات الرقمية المشفرة:

● سنة 2008، بالضبط في أكتوبر من سنة 2008، قام ناكاموتو بنشر ورقة بحثية تضم أعمال وأهداف عملة البتكوين، الأمر الذي سبب في قلق خاصة وأن طريقة تحويل الأموال تتم بين الأشخاص دون تدخل طرف ثالث وسيط، ودون تحكم سلطة سيادية أو جهة رقابية أو بنك مركزي ودون تتبع حكومي، وفي نفس السنة، قام بإنشاء البلوك تشين، وهو يمثل سجل المعاملات في العملة الافتراضية، والذي يتيح تبادلا آمنا للمواد القيمة كأموال، الأسهم وغيرها، دون الحاجة لوسيط أو نظام تسجيل مركزي لمتابعة حركة التبادل.¹

● سنة 2009، تمّ تعدين 50 قطعة نقود مشفرة من عملة البتكوين وبالضبط في 03 جانفي، لتليها بعدة أيام فقط أول صفقة للعملة بين ناكاموتو وفيبي.²

● سنة 2011 ظهرت عملة اللات كوين، ثمّ تلتها ظهور العديد من العملات الرقمية المشفرة التي

¹ ينظر: أحمد سعد علي، العملات الافتراضية المشفرة ماهيتها وخصائصها وتكيفاتها الفقهية (البتكوين نموذج) (مقال)، مجلة دار الإفتاء المصرية، ع 36، أكتوبر 2019م، ص 38.

² غربي حمزة، بدروني عيسى، العملات المشفرة، مرجع سابق، ص 70. ينظر: عبد السلام حوالف، الجوانب القانونية والاقتصادية للعملات المشفرة (مقال)، مرجع سابق، ص 143.

تشابه مع البتكوين لكنها تختلف في طرق العمل والهدف، ولعل أهم تلك العملات هي الريبل والايثيريوم.

● وفي سنة 2011، قفزت قيمة عملة البتكوين، لتساوى لأول مرة مع الدولار على بورصة MTGOX، لتداول العملات الرقمية المشفرة، وبقيت بالتزايد مع مرور الأشهر، وفي نفس السنة قام العديد من المبرمجين بعد نجاح البتكوين بإصدار العديد من العملات الرقمية المشفرة، من بينها نيم كوين التي أنشئت من طرف فنسنت دورهام، والتي ظهرت في أبريل 2011، وقد أضاف مطورها نظاما لم يكن في البتكوين يتمثل في نظام DNS، الذي يتيح للمستخدمين تخزين معلوماتهم الشخصية بطريقة أكثر أمانا؛ وبلغت قيمة وحدة "البتكوين" الواحدة 0.30 دولار.

● سنة 2012، تم إصدار عملة الريبل، وتعمل كعملة رقمية وشبكة إلكترونية للتعاملات المالية، وتقبل هذه الشبكة جميع العملات التقليدية والمشفرة، كما تم إصدار بيركوين، والتي اختلفت عن باقي العملات المشفرة بأنها أول عملة تستخدم البروتوكول المشترك، ما أدى إلى تعدين المزيد من القطع المعدنية دون استهلاك كمية من الكهرباء، كما أنها كانت أولى بدايات اعتماد "البتكوين" كوسيلة من وسائل الدفع لدى التجار الرسميين على مواقع الأنترنت، وكان موقع "WordPress" أول موقع إلكتروني يقبل الدفع في هذه العملة، لتلتحق عديد الشركات الأخرى وهي شركات التجزئة الأخرى بما في ذلك شركة "Microsoft".

● سنة 2013، بالضبط في شهر مارس، وصل عدد البتكوين المتداولة 11 مليون وحدة، ووصلت قيمة الوحدة الواحدة 92 دولارا أمريكيا، مما أدى إلى تجاوز القيمة الكلية للبتكوين المليار دولار أمريكي، في المقابل فقد تم فتح أول صراف آلي بتكوين، وذلك في شهر أكتوبر بمدينة فانكوفر، والتي أتاحت تحويل عملات البتكوين إلى العملات التقليدية، في نفس الوقت السنة أيضا، جامعة نيقوسيا تقبل دفع الرسوم الدراسية بالبيتكوين.¹

¹ البنك المركزي الأردني، دراسة بعنوان: العملات المشفرة، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، الأردن، 2020م، ص 21-22. صلاح الدين زين الدين، دراسة لبعض مشكلات عملة البتكوين المشفرة(مقال)، مجلة البحوث القانونية والاقتصاد، عدد خاص، 2021م، ص 114.

- سنة 2014، وفي شهر جانفي، أصبح موقع أوفرستوك Overstock أول موقع لتجارة التجزئة عبر الأنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يقبل الدفع بعملة البتكوين، وفي نفس السنة وبعد أشهر، أصبح الموقع يقبل العملات الرقمية المشفرة الأخرى في مواقعها في جميع أنحاء العالم، كما أعلنت جامعة كامبريدج ببريطانيا، أنّ الرسوم الدراسية تدفع بالبتكوين.¹
- سنة 2015 أطلق المبرمج الروسي العملة الرقمية المشفرة ومنصتها الإثيريوم، وهي ليست مجرد نظام دفع مشفر، بل هي أول منصة منظمة لإنشاء عقود ذكية بشكل آمن وقد نجحت نجاحا كبيرا حيث تجاوزت قيمتها السوقية بعد عامين فقط 28 مليار دولار أمريكي.
- سنة 2017، في منتصف شهر سبتمبر بالضبط وصل سعر الأوقية من الذهب 1331.60 دولار أمريكي، بينما وصل سعر قطعة بتكوين واحدة 3363.42 دولار، وفي نفس السنة، أصبحت شركة LedgerX أول منصة تداول للعملات الرقمية التي تحصل على موافقة لجنة تداول السلع الآجلة في أمريكا، للعمل كبورصة للعقود التي تتم بالعملات الرقمية.²
- سبتمبر 2017، قامت روسيا قبل هذا الوقت بسنة بحظر التعاملات بالعملات المشفرة بالبلاد، وقد كانت عقوبات كبيرة لمن يخالف هذا الإجراء تصل إلى سجن 7 سنوات، لكن في سنة 2017، تغير الموقف كلياً، فقد أعلنت الحكومة الروسية أنّها تسعى لتقنين استخدام العملات الرقمية المشفرة.
- سنة 2018 تجاوزت القيمة الإجمالية لجميع العملات الرقمية المشفرة 800 مليار دولار أمريكي، حيث بلغت ذروتها قبل أن تتراجع بأكثر من 50% من نفس السنة.³

¹ عز الدين شارون، بوبكر مصطفى، العملات المشفرة مستقبل المعاملات المالية (البتكوين نموذج) (مقال)، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، ع 02، ديسمبر 2018م، ص 40.

² غربي حمزة، بدروني عيسى، العملات المشفرة، مرجع سابق، ص 71.

³ ينظر: إيهاب الأخضر، العملات المشفرة النشأة والخصائص (مقال)، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي بئر الباي، مج 4، ع 1، جوان 2021م، تونس، ص 78-79.

● سنة 2021 بلغت القيمة الإجمالية لجميع العملات الرقمية المشفرة المتداولة أكثر من 2.2 تريليون دولار، فيما تستحوذ عملة "بتكوين" على نحو 920 مليار دولار من هذا الإجمالي، مما يعني أن حصتها السوقية تبلغ نحو 41.8% من إجمالي سوق العملات الرقمية المشفرة.

● سنة 2021 فاق عدد العملات الرقمية المشفرة الموجودة أكثر من 7812 عملة رقمية مشفرة.¹ كما تميّزت سنة 2021 بنمو وزيادة عمليات البيع والشراء والمعاملات الرقمية أثناء فترة تفشي وباء كورونا، والتراجع عن التعاملات التقليدية التقليدية، وتنامي تعامل الشركات الكبرى بالعملات الرقمية المشفرة في ظلّ الجائحة كشركة ماستر كارد.²

الفرع الثالث: خصائص العملات الرقمية المشفرة

تتميّز العملات الرقمية المشفرة بمجموعة من الخصائص التي تخالف هيكل النظم التقليدية التقليدية الحكومية مركزياً، حيث تتسم بمجموعة من الخصائص التي نستعرضها في النقاط التالية:

1- خاصية العالمية: فهي لا ترتبط بنطاق جغرافي معيّن، ولا تنتمي لدولة معينة، ولا يقوم بطباعتها بنك مركزي معيّن، وعلى خلاف التعاملات البنكية التقليدية فإنّ عمليات البيع والشراء تتمّ بالسريّة التامة بالعملات الرقمية المشفرة.

2- خاصية السريّة: لا يمكن مراقبتها أو التدخّل فيها من طرف الحكومات أو المؤسسات المالية، كما يمكن امتلاك العديد من الحسابات والمحافظ بدون أن تكون متّصلة باسم أو عنوان.³

3- خاصية الرقمية: وهي عملة تخيلية افتراضية معنويّة ليس لها أيّ وجود مادّي ملموس (فيزيائي).⁴

¹ العملات الرقمية كيف تحقق من خلالها أرباحاً ضخمة، موقع قناة الميادين، نشر في: 21 أبريل 2022، تمّ الاطلاع عليه يوم: 2022/05/04 على الساعة 19:23 عبر الرابط الإلكتروني:

<https://www.almayadeen.net/news/economic/%D8%A7%D9%84%D8%B9>.

² ينظر: طاهيري الصديق، انتشار العملات الرقمية في ظلّ جائحة كورونا، مرجع سابق، ص 437-438.

³ ينظر: أحمد بن هلال الشيخ، العملات الرقمية المشفرة حقيقتها خصائصها حكمها(مقال)، ندوة مجمع الفقه الإسلامي، ربيع الثاني 4443هـ-نوفمبر 2021م، دبي، ص9. عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية(مقال)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، جامعة عين شمس، القاهرة، 2017م، ص 887.

⁴ ينظر: عبد الستار أبو غدة، النقود الرقمية الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، مرجع سابق، ص 13. عبد الله الباحث، النقود الافتراضية، مرجع سابق، ص 885.

- 4- خاصية اللامركزية: تعتبر الخاصية الأشهر بحيث لا يكون إصدار العملة مركزياً ولا يتبع لجهة معينة، على عكس العملات التقليدية أي أنه لا يوجد أي كيان قانوني مسؤول عنها، وبناءً عليه لا يمكن لأي حكومة أو سلطة مركزية التحكم في الكمية المعروضة منها أو تحديد سعرها.¹
- 5- خاصية سرعة التحويل وانخفاض قيمة الرسوم: فبدلاً من الحاجة إلى وسيط لتحويل المال، الذي يقوم بخصم نسبة من المال، تتم هذه العملية من خلال مفتاح العملة بدون وسيط وتكلفة أو رسوم وتسمى الند للند.²
- 6- خاصية عدم التجميد أو المصادرة: "التقود الرقمية المشفرة تكون موجودة على الأنترنت عبارة عن شفرات إلكترونية، وتكون في حسابات لا مركزية ليس لأي جهة مهما كانت قدرتها لتجميدها أو مصادرتها؛ لأن مفتاح الحساب السري (key2) لا يعرفه إلا الشخص صاحب الحساب، وليس لأحد القدرة على الوصول إلى أسرار الحساب، حتى المنصات المبنى عليها الحساب".³
- 7- خاصية صعوبة التعقب: وتعدّ من أهم الميزات التي تجعل هذا النمط من العملات ذو جاذبة للعناصر الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظمة وغسيل الأموال، وتجارة المخدرات والأسلحة والخارجين عن القانون عموماً، حيث يصعب تعقب تلك المعاملات بغرض تحديد الأطراف والجهات المتعاملة وغموض السلع والمنتجات المستخدمة في عملية التبادل.⁴

1 أحمد النجار، العملات الافتراضية المشفرة، مرجع سابق، ص 43. وينظر: إيهاب الأخضر، العملات المشفرة النشأة والخصائص (مقال)، مرجع سابق، ص 82.

2 ينظر: عبد الملك توي، منصف شرقي، أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية (مقال)، مجلة الاقتصاد الصناعي، مج 11، ع 1، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2021م، ص 1845

3 أحمد بن هلال الشيخ، العملات الرقمية المشفرة، مرجع سابق، ص 09.

4 ينظر: محمد حسن، البتكوين ودورها في تمويل الحركات الإرهابية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية (مقال)، 2017م، ص 04. مثني وعد الله يونس النعيمي، البتكوين نظام الدفع الإلكتروني الند للند وحكمه في الشريعة الإسلامية، د ط، شبكة الألوكة، 1439هـ-2018م. ص 19. حملناه من موقع الألوكة الإلكتروني:

8- خاصية التشفير: وهو جعل العملات الرقمية المشفرة مأمونة، حيث يلجأ مصدروها إلى حمايتها من التزييف والتقليد، إذ تقوم هذه التقنية بتحويل المدخلات إلى رموز مشفرة ومعقدة ولا يفك التشفير إلا برقم سرّي يمتلكه الطرف الآخر بالمعاملة، والتشفير له غرضان:

● الأول هو التأكد من سرّيّة التواصل بين أطراف المعامل

● الثاني هو توفير الهويّات الرقمية لتجنب عملية التزوير.¹

9- خاصية التعدين/التنقيب: يمكن لأيّ شخص القيام بعملية التعدين بحسب إمكانيّاتهم الفنيّة والتّقنيّة ويطلق عليه معدّن، ويتلقى مقابل ذلك مكافأة في شكل عدد من العملات الجديدة، وبالتالي فتلك العمليّة ليست مقصورة على جهة ما، وهي بذلك تختلف عن العملات التقليديّة، التي تتحكم السّلطة النّقديّة في طباعتها والكميّة المعروضة منها.²

¹ ينظر: أحمد النجار، العملات الافتراضية المشفرة، مرجع سابق، ص 42. فريد حبيب ليان، التكنولوجيا المالية، اتحاد شركات الاستثمار، الكويت، 2019م، ص 15.

² إيهاب الأخضر، العملات المشفرة النشأة والخصائص (مقال)، مرجع سابق، ص 85-86.

المطلب الثاني: طرق تداول العملات الرقمية المشفرة

لقد فرضت العملات الرقمية المشفرة نفسها بقوة على الاقتصاد العالمي، خاصةً مع ازدياد انتشارها وتداولها في مختلف أنحاء العالم، بما فيها العالم العربي والإسلامي، إذ باتت تستحوذ على جزء كبير من اهتمام المستثمرين في العالم، فكيف تتم هذه العملية؟

الفرع الأول: معنى التداول في العملات الرقمية المشفرة

سنتناول في هذا الفرع تعريف التداول لغة ثم نعرفه اصطلاحًا.

أولاً: التداول لغةً: مصدر من داول يداول، أي جعل الشيء تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء وتداولنا الأمر: أخذناه بالذل وقالو: دوايك أي مداولة على الأمر.

والدولة بالضم، اسم للشيء الذي يُتداول به بعينه والدولة بالفتح الفعل والدولة الفعل هو الانتقال من حال إلى حال.

ومن قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُلَهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: 140]

ودالت الأيام، أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرة وهذه مرة.¹

ثانياً: اصطلاحاً: يعتبر التداول في العملات الرقمية المشفرة أحد أنواع الصرف الإلكتروني للعملات الذي يتم فيه مبادلة عملة بعملة أخرى من جنسها، أو من غير جنسها، ويعرف التداول الإلكتروني بـ: "تعاقب بيع العملات باستخدام الوسائل الإلكترونية وفق مؤشرات أسعارها في البورصة الدولية".

² وعمليات التداول ماهي إلا عمليات للمتاجرة والمضاربة³ عبر البورصة والتي يقصد منها تحقيق

¹ ينظر: ابن منظور، لسان العرب مادة: دول ، 252/11.

² بشير محمد موفق لطفي، التداول الإلكتروني للعملات طرقه الدولية وأحكامه الشرعية، ط 1، دار النفائس، الأردن. 1429هـ- 2009م، ص 43.

³ المضاربة هي: " المضاربة في الاقتصاد عملية بيع أو شراء يقوم بها أشخاص خبراء بالسوق للانتفاع من فروق الأسعار" وهي " الشراء والبيع في الحاضر على أمل الشراء أو البيع في المستقبل عندما تتغير الأسعار". موقع معجم المعاني الجامع تم الاطلاع عليه يوم : 2022/05/26 على الساعة 10:22 عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar->

/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8

الأرباح فيشتري المضارب عند توقع ارتفاع السعر ويبيع عند توقع انخفاضه،¹ أما التداول في العملات الرقمية المشفرة فهو عبارة عن بيع وشراء للعملات الرقمية المشفرة إما بغرض التجارة والاستثمار والسفر، أي استعمال العملة كأداة تبادل، أو بغرض المضاربة من خلال بيعها للاستفادة من الفروق السعر بين البيع والشراء فالعملة التي تحصل عليها هي العملة التي تشتريها و العملة التي تدفعها مقابل ذلك هي العملة التي تبيعها، ف شراء العملة هو بيع عملة أخرى بالضرورة، وهذا هو معنى استعمال العملة كسلعة.

وتتم هذه العملية في بيئة معينة تنظم عملية التداول وهي أسواق العملات الرقمية المشفرة التي تتميز باللامركزية، أي لا تُدعم من سلطة مركزية وبدلاً من ذلك يتم تشغيلها عبر شبكة من أجهزة الحواسيب، ومع ذلك يمكن شراء وبيع العملات الرقمية المشفرة عبر البورصات والمنصات وتخزينها في المحافظ، ولدى البورصات منحى تعلم خاص بها، حيث ستحتاج إلى التعرف على التكنولوجيا المعنية، ومعرفة كيفية فهم البيانات،² ثم عليك اختبار الشركة المناسبة وهي عبارة عن منصات للتداول، فسوق العملات الرقمية المشفرة هو سوق غير منظم.³

الفرع الثاني: أساسيات التداول في العملات الرقمية المشفرة:

إن أيّ عملية للتداول التقليدي لا بدّ لها من كيفية للحصول على هذا النقد محلّ التداول، وأسس لا بد من وجودها لتتمّ عمليّة التداول، كذلك الأمر بالنسبة للعملات الرقمية المشفرة إلا أنّ هذه الأخيرة لديها طرق خاصة وأساسيات مختلفة، نبيّن ذلك فيما يلي:

أولاً: فتح محفظة عملة رقمية مشفرة: وذلك عن طريق انشاء محفظة إلكترونية التي تعتبر بمثابة الحساب البنكي الذي يحفظ العملات الرقمية المشفرة، ويمكنه حفظ أكثر من نوع من العملات. ويحتوي هذا البرنامج الذي يعمل في المنصات الإلكترونية على:

¹ مبارك آل سلمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار اشبيليات للنشر والتوزيع، ط 1، السعودية، 1426هـ-2005م، ص 678/2.

² ينظر: تداول العملات المشفرة، موضوع لم يذكر صاحبه، أطلع عليه يوم : 2022/04/22 على الساعة 21:05 من موقع

فوكس بورصا عبر الرابط الإلكتروني التالي: WWW.FXPORSSA.COM

³ ينظر: أحمد النجار، العملات الافتراضية المشفرة، مرجع سابق، ص 50.

1 مفتاح عام: وهو مثل رقم حساب في الحسابات العادية، وهو عبارة عن مجموعة أرقام وحروف، فإذا رغب صاحب المحفظة في استقبال العملات فإنه يعطي المفتاح العام للمرسل، فيقوم المرسل من خلال محفظته الإلكترونية بإدخال المفتاح العام للمستقبل وإرسال المبلغ المطلوب من العملات.

2 مفتاح خاص: وهو يقابل الرقم السري في الحسابات البنكية وهو مماثل للمفتاح العام في كونه حروف وأرقام، فحين يقوم المرسل بتحويل العملة إلى محفظة المستقبل فإنه لا يمكن للمستقبل من صرف هذه العملات إلا بإدخال المفتاح الخاص¹

ويتم تخزين العملات الرقمية المشفرة التي تم إنتاجها في المحفظة الإلكترونية الخاصة لكل مستخدم، كما يتم إضافة توقيع إلكتروني إلى عملية التحويل، ويتم التحقق من ذلك من قبل النظام الخاص بها بعد دقائق، ثم يتم تخزينها بشكل مشفر ومجهول في شبكة العملة، وفي حالة ضياعها لا يمكنك استردادها مرة أخرى.²

ثانياً: تعدين العملة (التقيب): وهو أشبه بعملية استخراج الذهب، ولكن في عملية التعدين الإلكتروني تستبدل أدوات الحفر بأجهزة الكمبيوتر، وكلما زادت قدرة الجهاز على المعالجة زادت قدرته على استخراج العملات بشكل أسرع.³

ويتطلب التعدين معدات وبرامج مخصصة تقوم بفك الشفرات والعمليات الحسابية المعقدة وعدد من الألغاز يسمونها الخوارزميات، هذه البرامج تعمل في طياتها مفاتيح العملات، ومن يجد مفتاح العملية تصبح هذه العملة ملكه؛ فبرنامج التعدين يستطيع المستخدم من خلاله الحصول على قطع نقدية وافترضية مقابل استخدام التطبيق للقدرة الحسابية التي يقدمها معالج جهاز الحاسوب الخاص به في

¹ ينظر: عبد الله محمد بن عبد الوهاب العجيل، الاحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الإلكترونية، د ط، وحدة البحوث والدراسات العلمية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، د ت، ص 46.

² ينظر: عبد الله أحمد محمود عبد الله، حقيقة البتكوين وحكم التعامل به دراسة فقهية مقارنة (مقال)، مجلة جامعة الأزهر، ع 3، كلية البنات الأزهرية، مصر، 1442هـ-2020م، ص 29.

³ حسن عبد الله عبد المقصود أبو زهو، العملة المشفرة (بتكوين)، مرجع سابق، ص 244.

توليد كميات جديدة من العملة، فنظام عمل عملة البتكوين مثلاً يسمح فقط بإنتاج 21 مليون وحدة بتكوين حول العالم.¹

وهناك من عرف التعدين على أنه: "عبارة عن رقابة إلكترونية تتمّ خلال أجهزة عالية القدرة تقوم بمعالجة الخوارزميات للمحافظة على سلامة عمليات الدفع والتحويل ومن ثمّ تسجيلها في البلوك تشين، ولا ينجح إلاّ تعدين واحد كل عشر دقائق مهما كثر عدد المعدّنين".²

ثالثاً: التعامل بالمقابل (شراء): هذه الطريقة تقوم على شراء البتكوين مثلاً من وسطاء أو مواقع إلكترونية، أو منصات البيع المتخصصة، وهي طريقة سهلة ومتاحة لأيّ أحد³ بحيث تدفع عن وحدات العملات الرقمية المشفرة التي تريد الحصول عليها بأي عملة نقدية، كالدولار مثلاً عبر وسيلة دفع يتمّ الاتفاق عليها من الطرف الآخر، وهذه الطريقة لا تولد عملات بتكوين جديدة، وإنما تنقل ملكية عملات موجودة أصلاً من شخصٍ إلى آخر.

رابعاً: دفع المقابل: الدفع بواسطة عملة أسهل من الشراء بواسطة بطاقات الائتمان أو المدائنة ويمكن قبوله دون الحاجة لوجود حساب بنكيّ للتاجر.

والمدفوعات تتمّ من خلال برنامج لمحفظة العملات الرقمية المشفرة إمّا من خلال الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكيّ، عن طريق إدخال عنوان المستلم والمبلغ المدفوع وإرساله. رغم وجود مجموعة محدودة نسبياً من المواقع التي تقبل دفعات العملات الرقمية المشفرة لقاء منتجاتها.

خامساً: إنفاق العملة الرقمية المشفرة: عن طريق شراء المنتجات، كما يستطيع المستخدم تبديل العملة الرقمية المشفرة الموجودة لديه بعملات أخرى حقيقية.

¹ ينظر: المرجع نفسه، ص 223-224.

² محمد مطلق محمد عساف، سوق العملات الافتراضية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية(مقال)، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، مج 36، ع 2، 2019م، ص 4.

³ باسم أحمد عامر، العملات الرقمية (البتكوين أمودج) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام(مقال)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، مج 16، ع 1، جوان 2019م، ص 274.

سادساً: تطبيقات العملة الرقمية المشفرة: تسمح تطبيقات العملة كالتكوين والتي يطلق عليها أحياناً اسم عميل بتكوين للمستخدمين بالتعامل مع شبكة بتكوين، في شكله القاعدي يسمح التطبيق بتوليد وحفظ مفاتيح خاصة للمستخدم والاتصال بشبكة الند للند، الخاص بالعملة.¹

الفرع الثالث: كيف يتم التداول

لتنم عملية التداول يجب عليك دراسة مجموعة من هذه العملات الرقمية المشفرة، ودراسة تقلباتها قبل اتخاذ قرار التداول في أي منها، أو توزيعها على بعض الأنواع تحوطاً من المخاطر، كما يجب عليك اتخاذ القرار ما إذا كنت تدخل بصفتك مستثمر على المدى الطويل وهذا لا يقبل عليه إلا أصحاب الخبرة والنفس الطويل أو بصفتك بائع وشاري من أجل تحقيق مكاسب على المدى القصير أو المتوسط، ويحتاج التداول إلى استراتيجيات كثيرة، وتكرس كثير من الوقت لتحليل الأسواق والتعامل مع المزيد من المخاطر.

أولاً: كيفية الانخراط في سوق العملات المشفرة :

1- عن طريق شراء وبيع العملات الأساسية عبر البورصة: فبمجرد إضافة رصيد إلى محفظة الصرف الخاص بك، يمكنك شراء وبيع العملات المشفرة عن طريق تداول الأزواج² التي تحوي على عملة الإيداع التي اخترتها، أو تبادل العملات الرقمية المشفرة مقابل العملات الورقية أو العملات الرقمية للعملات المشفرة. فعندما تشتري العملات الافتراضية عبر البورصة ستحتاج إلى إنشاء حساب بالبورصة وطرح القيمة الكاملة لأصل وذلك بفتح مركز ومن ثم تخزين الرموز المشفرة للعملات الرقمية في محفظتك الخاصة إلى أن تصبح جاهزاً للبيع³

¹ ينظر: الحسين محمد فاروق على محمد عيسى، العملات الافتراضية في الشريعة الإسلامية بتكوين نموذجاً، (مقال)، مجلة الدراية، مج 19، ع 3، مصر، أكتوبر 2019م، ص 763-764.

² تبادل الأزواج: تتضمن العملية البحث عن زوج من العملات المشفرة من أجل إجراء التبادل بين العملات المشفرة لمعرفة المزيد على نظام الأزواج، أنظر: التداول في سوق العملات (الفوركس)، أطلع عليه يوم: 2022-01-12 في الساعة: 15:15د من موقع "التداول العربي" عبر الصفحة الالكترونية الآتية: <http://www.arabictrader.com/lear/>

³ ينظر: ما هو تداول العملات الرقمية، موضوع لم يذكر اسم صاحبه اطلع عليه يوم: 2022/02/2، في الساعة 10:00 من منصة "plus 500" على الشبكة العنكبوتية من الصفحة: <https://www.w.w.plus500.com/Trading>

ويتم ذلك بصورة العقد الفوري حيث يتم فيه البدلين في حساب الطرفين خلال يومي عمل بخلاف اليوم الذي تم التعاقد فيه على إجراء العقد مع مراعات أيام العطلات الرسمية في حساب توزيع الاستحقاق وهي: السبت والأحد في أوروبا والولايات المتحدة، والجمعة والسبت في الشرق الأوسط¹

2- باستخدام العقود مقابل الفروقات (CFD): عقود الفروقات هي أدوات مالية معقدة وتأتي مع مخاطر كبيرة لحسارة الأموال بشكل سريع بسبب الرافعة المالية²

فهو عبارة عن عقد توافق فيه استبدال الفرق في سعر العملة الافتراضية من وقت قيامك بفتح مركز الأول وحتى إغلاقه، فهو أحد المشتقات المالية³ التي تسمح بالمضاربة على تحركات أسعار العملات الافتراضية دون الحصول على ملكية العملات الأساسية، فإذا فتحت مركزًا للشراء وازدادت قيمة العملة الرقمية المشفرة فسوف تحقق ربحًا، لكن إذا انخفضت في السعر فسوف تتكبد خسارة والعكس صحيح بالنسبة لمركز البيع، إذا يمكنك الشراء إذا كنت تعتقد بأن قيمة العملة الرقمية المشفرة سوف ترتفع أو البيع إذا كنت تتوقع انخفاضها.

مثال شراء البتكوين:⁴

لنفترض بأن لديك رغبة في تداول البتكوين، وقررت فتح مركز لشراء العقود مقابل الفروقات مقابل الدولار الأمريكي (بتكوين/دولار)، بحيث سعر السوق الحالي يبلغ 40,000 نظرًا لأنك تتوقع زيادة قيمة البتكوين، فقد تقرر شراء عقد واحد، يعادل بتكوين واحد، بسعر شراء يبلغ 40,050

¹ بشير محمد موفق لطفي، التداول الإلكتروني للعملات، مرجع سابق، ص 70

² الرافعة المالية: "هي استخدام أموال مقترضة في رفع معدل العائد على الاستثمار وذلك عن طريق تشغيلها في أدوات تدرّ عائدات...". موقع معجم المعاني الجامع تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/26 على الساعة 11:05 عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1/>

³ المشتقات المالية: هي العقود التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية وتتنوع هذه الأصول ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات... ومن أهم المشتقات عقود الخيار، العقود المستقبلية وعقود المبادلات... ينظر: عبد العال حماد، المشتقات المالية إدارة المخاطر المحاسبية، د ط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001م، ص 05.

⁴ ينظر: سوق العملات المشفرة، اطلع عليه يوم: 2022-02-3، في الساعة: 8:30 عبر الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.fxborssa.com/> / <https://www.go-rich.net> . / <https://www.ig.com>

دولار، وسوف تحتاج إلى إيداع 20% من هذا المبلغ كهامش¹ إذا كان توقعك صحيحا وارتفع سعر البتكوين مقابل الدولار الأمريكي، فإن تداولك سوف يحقق ربحًا.

لنفرض أن السوق قد ارتفع إلى قيمة جديدة تبلغ 41,000 ومن ثم قررت إغلاق مركزك لتحقيق ربحك عن طريق البيع سعر البيع البالغ 40,950 نظرا للفارق فإن ذلك أقل بقليل من سعر السوق. يتم حساب أرباحك كما يلي: $1 \times (40,950 - 40,050) = 900$ دولارا.

وإذا كان توقعك خاطئا إذا تحرك ضدك السوق، وانخفضت قيمة البتكوين، فسوف يتكبد مركزك خسارة، لنفرض إذا السوق قد هبط إلى 39,000 وقررت إغلاق مركزك بسعر البيع الجديد 38,950 وذلك لتجنب المزيد من الخسارة سيتم حساب خسارتك من التداول كالتالي: $1 \times (40,050 - 38,950) = 1100$ دولارا، وتعد العقود مقابل الفروقات منتوجات ذات رافعة عالية، مما يعني أنك بحاجة فقط إلى وضع إيداع صغير يرفع بالهامش - للحصول على تعرض كامل بالسوق الأساسي، سيقى احتساب ربحك أو خسارتك على أساس الحجم الكلي لمركزك وبالتالي فإن الرافعة المالية ستزيد من الأرباح والخسائر على حدٍ سواء.

ثانيا: طرق تداول العملات الرقمية المشفرة: هناك العديد من الطرق والخيارات التي يمكن من خلالها تداول العملات الرقمية، ويشبه الأمر تداول العملات العادية حيث تمارس عمليات الشراء والبيع المقصودة والطويلة الأجل على تلك العملات، كما يتم إبرام الصفقات عليها والاستفادة من فرق البيع والشراء وتحقيق الأرباح والمكاسب من جرّاء ذلك.

1-التداول عن طريق البورصة: يتم تداولها تماما كما في العملات الدولية المتعارف عليها، حيث يتم انتظار التقلبات اليومية أو الأسبوعية التي تحدث على القيم السعرية لها، ومن ثمّ استغلال فرص الصعود والهبوط للقيمة بشراء أو بيع العملة.

¹ الهامش: هو المتاجرة بالنظام الهامشي الذي يتيح لك إمكانية المتاجرة بسلع تفوق قيمتها أضعاف رأس مالك مقابل خصم نسبة بسيطة من قيمتها كعربون دون مشاركة في الربح أو الخسارة، أنظر: التداول بالهامش، موضوع لم يذكر صاحبه، اطلع عليه يوم: 2022-02-14، على الساعة: 8:15، من الموقع "IG" عبر الرابط الإلكتروني التالي:

2-التداول عن طريق الوسطاء: وذلك من خلال اللجوء إلى وسيط "فوركس"¹ الذي يملك إمكانية الوصول إلى البورصة، ويقدم للأفراد منصة تداول لإدارة تداولاتهم عليها، ومن السهل جدًا الاستثمار في العملات الرقمية المشفرة مع الوسيط بكل سهولة.

3-العقود الآجلة:² حيث يتم التداول على العملات الرقمية المشفرة بسعر محدد مع تحديد وقت تسليم مستقبلي، وتسمى أيضا باسم "العقود الاشتقاقية"، لأن قيمة الأدوات المالية التي يتم تداولها مشتقة من فئة أصول أخرى، وفيها يتم إبرام اتفاقية بين الطرفين على تاريخ البيع والشراء بشكل مسبق ولكن بتاريخ مؤجل.

4-الخيارات الثنائية: فيه يتم التداول على أساس سعر متوقع للعملة الرقمية في حدود فترة زمنية قادمة، ويمكن للأفراد شراء العملة عند ارتفاع سعرها بسعر محدد مسبقا-بين البائع والمشتري- ويكون للطرفين كامل الحرية في اختيار عدم إتمام عملية الشراء إذا أتى السعر المتوقع، ويحتفظ البائع بأسهمه من العملات الرقمية المشفرة.

5-الاستثمار في الصناديق: تعدّ هذه الطريقة سهلة لتداول العملات الرقمية المشفرة، حيث يمكن لمجموعة من المستثمرين أن يستثمرو الصناديق التي تشتري العملات الرقمية، وأشهر هذه الصناديق "Grayscale Bitcoin Investment Trust"، وعرف عمليات التداول من خلال هذا الصندوق نجاحًا كبيرًا أدى به إلى إطلاق أربعة صناديق أخرى للتداول العملات الرقمية المشفرة.³

¹ الفوركس: هو أكبر البورصات المالية في العالم على الإطلاق ويتم فيها بيع وشراء العملات الدولية ويطلق عليه تسمية سوق التداول الفوري للعملات لأنه تتم فيه تسوية الصفقات بصورة فورية، ويبلغ حجم التداول اليومي في هذا السوق 5 تريليون دولار. ينظر: كتاب الفوركس للمبتدئين، كتاب الكتروني لم يذكر صاحبه تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/27 على الساعة 09:25 عبر الموقع الالكتروني: www.fxborssa.com

² العقود الآجلة: عقد يلتزم بمقتضاه طرفان أحدهما بائع والآخر مشتري لبيع أو شراء أداة مالية أو عملة أجنبية أو سلعة في تاريخ محدد مستقبلاً بسعر متفق عليه. ينظر: عبد العال حماد، المشتقات المالية إدارة المخاطر المحاسبية، مرجع سابق، ص 12.

³ صليحة بودريع، وعائشة بوثلجة، العملات الافتراضية ودورها في عمليات الدفع الالكتروني(مقال)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مج 10، ع 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، ديسمبر 2021م، ص 286/285.

الفرع الرابع: سوق العملات الرقمية المشفرة

إنّ أسواق العملات الرقمية المشفرة هي عبارة عن أسواق موازية وغير منمّمة , فهي لا تخضع إلى قوانين تنظيمية وتشريعية والأعراف الدولية ذلك لأن أهم ميزة فيها كونها لا مركزية لا تخضع لرقابة البنك المركزي , ولقد وجدت العملات الرقمية المشفرة أرض خصبة لنمائها وانتشارها حيث بلغت القيمة السوقية لها بتاريخ 21 سبتمبر 2021 ما يزيد عن 1,87 ترليون دولار، ولقد بلغ حجم التداول على 400 منصة رئيسية خلال 24 ساعة ما يزيد على 148 مليار دولار.¹

وتتميز حركة اسعار العملات الرقمية المشفرة بشدّة التقلّب، إلا أنّها ليست حركة عشوائية بل لها أساس يمكن التنبؤ بها وذلك عن طريق التحليل بنوعيه الفني والاحباري، كما هو الحال في بقية الأسواق الأخرى، إلا أنّ العامل الرئيسي والمؤثر في سوق العملات الرقمية المشفرة هو العرض والطلب بشكل أساسي بالإضافة إلى بعض المؤثرات الأخرى كتكلفة انتاج العملة، والعملات المنافسة والقوانين التنظيمية والتشريعية والاعراف الدولية بالإضافة إلى الأخبار والتصريحات وسلوكيات المستثمرين.²

ويحتوي سوق العملات الرقمية المشفرة على:

أولاً: منصّات التّداول: وهي شركات تعمل في تجارة وأعمال الصرافة الرقمية وغالبا ما تكون قانونية وهي كثيرة وبعضها يقدم خدمات أفضل من البعض الآخر؛ كالتأمين على تقلبات الأسعار والمحافظ الإلكترونية المجانية والمعلومات الدقيقة عن الأسعار كما يتم التّداول عبرها بفتح حساب للعميل في المنصة، ومن أبرز المنصّات التي تتعامل بالعملات الرقمية المشفرة في 2022 (منصة هيت، بينانس، منصة بيتريكس، منصة بولينكس، منصة بيتفنكس) فهي تختلف عن بعضها البعض في نسبة التطور وسرعة خدماتها.³

¹ معتز أبو حبيب، العملات الرقمية المشفرة عي عقدها الثاني، مرجع سابق، ص 24 25.

² ينظر: بشير محمد موفق، التّداول الإلكتروني للعملات، مرجع سابق، ص 144.

³ ينظر: أحمد النجار، العملات الافتراضية المشفرة، مرجع سابق، ص 50-51.

ثانيا: أهم العملات المهيمنة على السوق: إن ترتيب أنواع العملات في سوق العملات الرقمية المشفرة غير مستقر حسب قانون العرض والطلب على الأنواع المختلفة، إلا أنه تبقى عملة البتكوين هي المسيطرة دائما على سوق العملات الرقمية المشفرة، ومن أهم هاته العملات:

1-البتكوين (bitcoin): العملة المشفرة الأولى والاكثر تداولاً حتى الآن أصدرت عام 2009 من جهة تلقب نفسها ساتوشي ناكاموتو .

وبدأت أول مداولاتها عام 2010 بشراء بيتزا من قبل أحد الهواة مقابل 10.000 وحدة لصفقة.¹ وتعد البتكوين الاكثر شهرة إذ استحوذ على 80% من القيمة السوقية الرأسمالية للعملات المشفرة، بقيمة سوقية تبلغ 825 بليون دولار .² ولقد انقسم عنها عملات أخرى مثل البيتكوين kach والبيتكوين Gold.

فالأول يتميز بالسرعة الفائقة في التحويلات وفك الشيفرة، والثاني يتميز بأنه مغطى بالذهب. ثم ظهر العديد من الشبكات للبتكوين منها عملة اللتكوين ، النيموكوين ، البيروكوين ، النوفاكوين ، الفيداراكوين و إي دينار كوينوغيرها.³

2-عملة الريبيل (Ripple): ولقد صدرت عام 2012 وأصبحت ثاني أشهر عملة مشفرة وتبنتها العديد من بنوك العالم (كندا، أبوظبي...) وهي العملة الوحيدة التي لا تستعمل نظام الكتل، وتتميز بالسرعة والكفاءة والفعالية عن نظيرتها البتكوين وإصدارها لا يتطلب التعدين كالبتكوين.⁴

3عملة الإثيريوم: (Etherreum) : أساسها فيتاليك (Vitalik) ظهرت أول مرة سنة 2015 وهي عبارة عن منصة للعقود الذكية، تستخدم نظام البلوك تشين تتمتع بمستوى عالي من الأمان حيث تتميز عن البتكوين بأن وحداتها ثابتة طيلة السنة وزمن إنشائها أقل منها في البتكوين ، ونظام عملها مستمر في التطور من جانب المبرمجين وهذا ما تفتقده البتكوين.⁵

¹ ينظر: المرجع نفسه، ص33-36.

² ينظر: معتز أبو حبيب العملات الافتراضية المشفرة في عقدها الثاني، مرجع سابق، ص 16-17.

³ ينظر: عبد الله بن سلمان، النقود الافتراضية، مرجع سابق، ص 29 و31.

⁴ ينظر: أحمد النجار، العملات الافتراضية المشفرة، مرجع سابق، ص34.

⁵ ينظر: فياض حسانين، العملات الرقمية المشفرة، مرجع سابق، ص34-35.

المطلب الثالث: تمييز العملات الرقمية المشفرة عن بقية العملات.

بعد عرض حقيقة العملات الرقمية المشفرة وأهم خصائصها في المطلب السابق، نأتي في هذا المطلب بأهم الفروق بين العملات المشفرة وبقية العملات حيث ارتأينا تقسيم الموضوع إلى ثلاث فروع أولها يتضمن تمييز العملات المشفرة عن العملات الرقمية وكذا الافتراضية، وثانيها يحوي الفرق بين العملات الرقمية المشفرة والإلكترونية وأخيرا الفرق بين العملات الرقمية المشفرة والنقود المالية.

الفرع الأول: تمييز العملات الرقمية المشفرة عن العملات الرقمية والافتراضية.

إنّه ومما لا بدّ منه قبل إعطاء الفرق بين العملات المشفرة والعملات الرقمية والافتراضية بجدر تعريف كل من هذين الأخيرين.

أولا: تعريف العملات الرقمية والافتراضية.

1. العملات الرقمية:

"هي تمثيل رقمي لقيمة لا تصدر لا عن البنك المركزي ولا عن السلطات العامة وليست بالضرورة متعلقة بالعملات الورقية"¹ وهي مجموعة شاملة من العملات الافتراضية والمشفرة.

2. العملات الافتراضية:

"هي أحد أشكال العملات الرقمية، ويعرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها: "نوع من العملات الرقمية غير المنظمة، والتي عادة ما يصدرها ويتحكم بها مطوروها. ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد"².

ثانيا: أوجه الاختلاف بين العملات الرقمية المشفرة والعملات الرقمية والافتراضية.

1- العملات الرقمية ذات بنية مركزية، يقوم بتنظيم معاملاتها مجموعة من الناس باستخدام أجهزة الكمبيوتر.

¹ أيمن عز الدين أبو صلاح، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة (دبي)، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، إشراف، طالب محمد رواد، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2018، ص8.

² البنك المركزي الأردني، العملات المشفرة، مرجع سابق، ص9.

أما العملة الرقمية المشفرة فهي لا مركزية تأسست على أنظمة موزعة هي من تديرها.¹
بينما تشتمل العملات الافتراضية على كل من العملات الافتراضية المركزية الغير مشفرة
واللامركزية أو ما يعرف بالعملات الرقمية المشفرة كالبتكوين.²

2- العملات الرقمية عملة ورقية صادرة عن الحكومات.

أما العملة الرقمية المشفرة فهي أصل يحمل صفة الادخار والثبات وتقوم بإصدارها جهات غير
معروفة.

بينما العملات الافتراضية فهي عملة تحمل صفة الثمنية وتصدرها جهات خاصة.³

3- العملات الرقمية شفافة حيث يمكن لأي شخص رؤية معاملاتها لأنها تضع مصادر الإيرادات في
سلسلة عامة.

أما العملة الرقمية المشفرة فهي أقل شفافية حيث لا يمكن تتبع المعاملات المالية للمحافظ ولا يمكن
أن نرى التحويلات المالية، فمعلوماتها تبقى سرية.⁴

4- العملات الرقمية يتم تطويرها من طرف الشركات المطورة لها.

أما العملات الرقمية المشفرة فهي قابلة للتطوير ولكن القيام بذلك يحتاج إلى موافقة جميع "peers"
أو "Nodes" المكونين لتلك الشبكة.

5- محافظ التخزين في العملات الرقمية المشفرة تشمل الحسابات المصرفية، البنوك، البنوك الإلكترونية
ورصيد المتاجر الإلكترونية.

أما العملات الرقمية فلها محافظ خاصة تحتوي على قائمة من المفاتيح المشفرة التي تستخدم لإنشاء
عناوين مرتبطة برصيد معين مقيم بالعملة ولها كلمة سر لا يعرفها إلا المالك.

¹ ينظر: حسن عبد الله عبد المقصود أبو زهو، العملة المشفرة، مرجع سابق، ص 200.

² ينظر: عبد الله لعور وعبد الرزاق كبوط، العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية العملات الافتراضية والعملات
المشفرة البحث في المفهوم (مقال)، مجلة الاقتصاد الصناعي، مج 11، ع 2، 2021م، ص 18.

³ ينظر: عبد الباري مشعل، النقود الرقمية المشفرة تحديات الواقع وآفاق المستقبل، مجلة السلام للاقتصاد الإسلامية (مقال)، ع 2،
جوان 2021، ص 52.

⁴ حسن عبد الله عبد المقصود أبو زهو، مرجع سابق، ص 201.

بينما العملات الافتراضية فهي عبارة عن حسابات خاصة بهذه العملات وتنتشر في مجال ألعاب الفيديو والتزفيه حيث تتيح للاعبين فرصة شراء بعض الأمور¹.

6- يتم تخزين العملات الرقمية على شكل أرقام تمثل الأوراق النقدية.

أما العملات الرقمية المشفرة فتخلق عن طريق حلّ معادلات رياضية معقدة كما هو الحال في عملة البتكوين.

بينما العملات الافتراضية فتخزن في شكل مال يوجد فقط في شكله الرقمي، ولا توجد في طبعتها المادية، وغير متاحة في شكل أوراق نقدية مادية².

الفرع الثاني: الفرق بين العملات المشفرة والنقود الإلكترونية.

أولاً: تعريف العملة الإلكترونية.

"النقود الإلكترونية هي وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة حاسوب ذات قيمة نقدية مخزنة تستخدم كبديل عن العملات المعدنية والورقية (الأورو والدولار) ومقبولة كوسيلة دفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها"³.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين العملات المشفرة والعملات الإلكترونية.

1- العملات الإلكترونية ترتبط بإحدى العملات التقليدية

بينما العملات الرقمية المشفرة تخضع غالباً للعرض والطلب⁴.

¹ ينظر: عبد الله لعور عبد الرزاق كبوط، العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية العملات الافتراضية والعملات المشفرة، مرجع سابق، ص 18.

² ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ سفيان بن زرواوي، العملة الرقمية المشفرة بين مواكبة التطور التكنولوجي والفراغ التشريعي، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مج 35، ع 3، قسنطينة-الجزائر، 20-12-2021م، ص 1265.

على الرابط: <https://search/mandumah.com/record/123134>.

⁴ ينظر: عبد الله لعور، عبد الرزاق كبوط، العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، مرجع سابق، ص 31.

2- النقود الإلكترونية ليست عملة جديدة بل هي صورة جديدة من صور العملات القانونية يتم من خلالها تخزين الأموال وتحويلها إلكترونياً فالنقود الإلكترونية لها غطاء نقدي حقيقي أما العملة الرقمية المشفرة فلا غطاء لها بل تعتبر عملة قائمة بذاتها.¹

3- النقود الإلكترونية مركزية الإنتاج والمراقبة يمتلكها صاحبها بعد امتلاك النقود العادية ثم تستبدل بالصورة المخزنة على وسيلة إلكترونية، حيث يتم شحن القيمة النقدية على وسيلة إلكترونية كالبطاقة أو على محفظة إلكترونية ضمن تطبيقات الهواتف النقالة، وهذا يختلف عن طرق التعدين والخوارزميات وآليات امتلاك العملات الرقمية المشفرة.

4- النقود الإلكترونية تخضع للرقابة وإشراف سلطة تنظيمية حيث تقوم جهة معينة بعملية المقاصة والتسوية بين الأطراف.

بينما العملات الرقمية المشفرة فلا يمكن للجهات الرقابية تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطتها.²

5- النقود الإلكترونية هي وسيط مقبول للتبادل حيث يتم ذلك من قبل أشخاص غير مصدرها وبشكل واسع.

6- بينما يقتصر التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على مجتمعات محدودة تؤمن بقيمتها وتقبل استخدامها

تعتبر احتمالية استرداد الأموال في حالات الاحتيال كبيرة بالنسبة للنقود الإلكترونية.

بينما لا يمكن استرداد الأموال ولا معاينة المحتالين بخصوص العملات الرقمية المشفرة لغياب الجهة المسؤولة عن حماية النظام.³

¹ ينظر: محمد مطلق عساف، من التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية سوق العملات الافتراضية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثامن لكلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية، جامعة القدس، فلسطين، 2018م مرجع سابق، ص8.

² ينظر: لامية طالة، العملة الافتراضية البتكوين المفهوم الخصائص والمخاطر على الاقتصاد العالمي، مجلة آفاق العلوم، ع16، مج4، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جوان2019، ص155.

³ ينظر: محمد مطلق عساف، من التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص8.

الفرع الثالث: الفرق بين العملات الرقمية المشفرة والنقود الورقية.

هناك عدّة اختلافات نعرضها فيما يلي:

أولاً: تعريف العملات الورقية: "هي نقود من الورق نشأت بعد عدم صمود النقود المعدنية أمام عجلة التطور في النصف الثاني من القرن السابع عشر ميلادي في إنجلترا؛ لصعوبة نقلها، وسهولة سرقتها وقلة المخزون منها".¹

ثانياً: أوجه الاختلاف بين العملات الرقمية المشفرة والنقود المالية.

1- النقود لها قيمة نقدية حقيقية مخزنة.

بينما العملة الرقمية المشفرة ليس لها وجود مادي أو قيمة ذاتية.²

2- العملة الورقية تتمتع بقبول عام من الناس في أداء وظائفها

أما العملة الرقمية المشفرة فتقوم على مبدأ عدم الثقة ولا تتمتع بالقبول العام.³

3- النقود يمكن استيفاء المبالغ منها عن طريق الانترنت وغيره من الأجهزة الإلكترونية المخصصة فهي الأسرع والأفضل في الوفاء بأثمان السلع والخدمات والمشتريات داخل التجارة الإلكترونية.

بينما العملة الرقمية المشفرة فلا يمكن استيفاء المبالغ فيها إلا عن طريق الانترنت.⁴

4- النقود تحظى برقابة يمكن معرفة المستخدم والمرسل له وآلية الإرسال وقدر المال المرسل فلا يمكن استخدامها في عمليات التهريب وغسيل الأموال.

أما العملة الرقمية المشفرة فلا رقيب عليها ويمكن استخدامها في عمليات غير مشروع.

5- النقود الورقية تفرض بالقانون ولا تلغى إلا بالقانون.

بينما العملة الرقمية المشفرة فلا تتمتع بقوة إبراء مطلقة⁵

¹ أسماء سالمين العرياني، العملات الافتراضية حقيقتها وتكييفها الفقهي وحكمها الشرعي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج14، ع1، جامعة عجمان، الإمارات العربية المتحدة، م2021، ص112.

² ينظر: الحسين محمد فاروق علي محمود عيسى، العملات الافتراضية في الشريعة الإسلامية "البتكوين نموذجاً"، الدراية، جامعة الأزهر، ص737. تم الاطلاع عليها يوم: 2022/04/17 على الساعة 22:17 عبر الرابط الإلكتروني:

https://drya.journals.ekb.eg/article_139210_f402153df7766758e5b5bdb30fb2ae31.pdf

³ ينظر: محمد مطلق عساف، العملات المشفرة، مرجع سابق، ص30.

⁴ الحسين محمد فاروق علي محمود عيسى، العملات الافتراضية في الشريعة الإسلامية (البتكوين نموذج)، مرجع سابق، ص737.

⁵ ينظر: حسن عبد الله عبد المقصود أبو زهو، العملة المشفرة البتكوين، المرجع السابق، ص202.

من خلال دراستنا المقارنة في هذا المطب للفروقات السابقة نستخلص أنّ كلّ من العملات الافتراضية والعملات المشفرة والنقود الإلكترونية هي عملات رقمية، لكن العملات الافتراضية والعملات المشفرة غير خاضعة للتنظيم القانوني بخلاف النقود الإلكترونية التي تخضع للتنظيم لأنها عبارة عن صورة جديدة للنقود الإلكترونية.

المبحث الثاني:

العملات الرقمية المشفرة "تكييفها، حكمها ومقاصدها"

مع ظهور العملات الرقمية المشفرة وتدافع الناس للتعامل بها ابتغاء الثراء والربح السريع؛ كان لابد علينا من الوقوف على حكم التعامل بها إلا أن الفقهاء اختلفوا في حكمها وكان ذلك نتيجة لاختلافهم في تكييفها الفقهي ومدى تحقيقها لمقاصد الشريعة، وهذا ما دفعنا إلى البحث في تكييفها الفقهي أولاً للوصول إلى حكمها ومقاصدها. فجاء بحثنا في ثلاث مطالب كالآتي:

المطلب الأول: التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة.

المطلب الثاني: الحكم الشرعي للعملات الرقمية المشفرة.

المطلب الثالث: المقاصد الشرعية للعملات الرقمية المشفرة.

المطلب الأول: التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة.

يقتضي الحديث عن التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة ابتداءً بيان مدى تحقق وظائف وشروط النقود فيها لاعتبارها نقوداً، ثم بيان ما إذا كانت سلعة أو شيئاً آخر.

الفرع الأول: العملات الرقمية المشفرة نقود؟

يقول الشيخ عبد الله المنيع¹:

"يرى علماء الاقتصاد أن للنقد ثلاث خصائص متى وجدت متحققة في مادة ذاتية اعتبرت هذه المادة نقداً، وهذه الخصائص هي: "أن تكون وسيطاً للتبادل العام، ومقياساً عاماً للقيم، ومستودعاً للثروة."²

الخاصية الأولى: النقود وسيط عام لتبادل السلع والخدمات.

ويقصد بذلك أن عملية تبادل السلع والخدمات إنما تكون بواسطة النقود،³ وهي بذلك تمثل قوة شرائية عامة تمكن حيازتها من الحصول على أي سلعة أو خدمة. حيث يتطلب ذلك الرواج والقبول العام بين جميع المتعاملين.⁴

¹ عبد الله المنيع، هو عبد الله بن سليمان المنيع (1349 هـ شقراء، الوشم) عضو هيئة كبار العلماء والمستشار بالديوان الملكي السعودي تلقى العلم أول تلقيه في كتاب تعليم القرآن، ثم التحق بالمدرسة الابتدائية في شقراء واخذ شهادتها عام 1371 هـ. حصل على الشهادة الجامعية بالمعهد العلمي في الرياض تلقى العلم على يد الشيخ محمد الأمين الشنقيطي وعبد العزيز بن باز، من مؤلفاته: الورق النقدي تاريخه-حكمه-حقيقته، فتاوى رمضان، فتاوى الحج. وفي عام 1377 هـ حصل على الشهادة الجامعية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ينظر الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ عبد الله المنيع، أطلع عليه يوم: 05/30/ على الساعة 01:31 على الرابط الإلكتروني: <https://al-manee.com>.

² ينر: عدنان الغول أحمد سرحيل، البتكوين "ماهيته، تكييفه الفقهي وحكم التعامل به شرعاً" (مقال)، مجلة جامعة جوموشان، كلية اللاهوت، مج 8، ع 16، تركيا، ص 309.

³ ينظر: أسماء سالمين العرياني، العملات الافتراضية، مرجع سابق، ص 116.

⁴ ينظر: حسن عبد الله عبد المقصود أبو زهو العملة مرجع سابق، ص 240.

الخاصية الثانية: النقود مقياس أو معيار للقيمة.

أي أن النقود وسيلة لتقدير قيم السلع والخدمات، وحتى تكون النقود كذلك لا بد من ثباتها فالمقياس لا بد أن يكون ثابتاً لأن عدم ثباته يؤدي إلى الاضطراب فلا تُعرف الأشياء على وجه الدقة.¹

الخاصية الثالثة: النقود مستودع للثروة أو أداة لاختزال القيم.

أي أن النقود جاءت لتكون مستودعاً سهلاً لقيم السلع، فيبيع الشخص ما يزيد عن حاجته من السلع ويحتفظ بقيمتها على شكل نقود لاستعمالها في شراء السلع التي يحتاج إليها في فترات لاحقة.²

ويتطلب نجاح النقود في تأدية هذه الوظيفة تمتعها بثبات قيمتها الحقيقية في المستقبل. وإلا لأصبح من الأفضل شراء بعض السلع المعمرة والتي ترتفع قيمتها في المستقبل بدلاً من الاحتفاظ بالنقود.³ لو تأملنا خصائص النقود وشروطها السابق ذكرها ومدى توافرها في العملات الرقمية المشفرة لوجدنا أنفسنا أمام فريقين.

الفريق الأول: يرى عدم تحقق وظائف النقود في العملات الرقمية المشفرة وعليه عدم اعتبارها وحدات نقدية للأسباب الآتية:

1. أن العملات الرقمية المشفرة لا تستطيع القيام بالوظائف الرئيسية للنقود فلا يمكن أن يتم بواسطتها قياس قيم السلع والخدمات مباشرة، بل لا بد من تقييمها بعملة أخرى ثم يتم بعد ذلك التبادل بها.⁴

¹ ينظر: أسماء سالمين العرياني، العملات الافتراضية حقيقتها وتكييفها الفقهي وحكم التعامل بها شرعاً، (مقال)، مرجع سابق، ص119.

² ينظر: محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط6، دار النفائس، عمان، الأردن، 1427 - 2007، ص154.

³ ينظر: حسن عبد الله عبد المقصود أبو زهو، العملة المشفرة، مرجع سابق، ص240.

⁴ ينظر: عبد الله أحمد محمد عبد الله ربيعي، حقيقة البتكوين وحكم التعامل به دراسة فقهية مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، ع3، جمادى الأولى 1442 - 2020، كلية البنات الأزهرية، جامعة الأزهر، مصر، ص2505.

2. أن العملات الرقمية المشفرة ليس لها غطاء قيمى حقيقى من الورق أو غيره وبذلك يصعب اعتبارها مخزنا للقيمة كما أنها غير قادرة على المحافظة على قدرتها الشرائية نظرا لتأثرها السريع بأي حدث تقنى أو فى أو اختراق أو موقف رسمى.¹

3. العملات الرقمية المشفرة لا يمكن اعتبارها وسيطا لتبادل السلع والخدمات لأن اعتبار الشيء وسيطا لتبادل السلع إنما هو خاضع لمصلحة الدولة، وهو ما فتح المجال لإصدار العملات دون إذن الدولة، ولو اعتبرتها بعض الشركات والمؤسسات لتعددت العملات وعليه تعم الفوضى والاحتكارات والمقامرات.²

4. العملات الرقمية المشفرة صيغة غير مادية للنقود؛ لأنها لا تصدر عن رقابة بنك مركزى ولا تخضع لتنظيمه ولا تعبر عن قيمة عملة سيادية ومصدرها جهات خاصة هادفة للربح إما من أصل الإصدار وإما من عمولات التحويل.³

5. عدم استقرار العرف العام على أنها نقود فمازالت محل تردد، ومن شروط العمل بالعرف الاطراد.⁴

الموقف الثانى: يرى أصحاب هذا الموقف أن وظائف النقود محققة فى العملات الرقمية المشفرة ويجب عما سبق فى النقاط الآتية:

1. أن ضابط قبول الناس متحقق لأن الثقة لا تأتي جملة واحدة وإنما تأتي تدريجيا وهناك مئات من المتاجر قبلتها كأداة دفع، فالعملة الرقمية المشفرة لديها المقومات للقيام بهذه الوظيفة كالنقود.⁵

¹ ينظر: أسماء محمود المحمدى، التعامل بالعملات الافتراضية وركائها، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمهور، مج 2، ع4، 2019م، ص626.

² ينظر: أسماء سالمين العريانى، العملات الافتراضية، المرجع السابق، ص117.

³ ينظر: أحمد خزان، الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجا، مذكرة ماستر فى العلوم الإسلامية، إشراف محمد رشيد بوغزالة، تخصص معاملات مالية معاصرة، قسم الشريعة، جامعة حمة لخصر، الوادى، 1438 - 2017/ 1439 - 2018، ص112.

⁴ ينظر: أسماء محمود محمدي، التعامل بالعملات الافتراضية وركائها، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، ع4، ج2، 2019م، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات القاهرة، جامعة الأزهر، مصر، ص626.

⁵ ينظر: حسن عبد الله عبد المقصود أبو زهو، العملة المشفرة بيتكوين، المرجع السابق، ص242.

2. أن ضبط العرف في زماننا هذا من المتعذر أيضا، فأبي نقد هو عرف عام من جهة وخاص من جهة أخرى لذا وجد الصرف والصرافة.¹

3. عدم وجود سلطة مركزية للعملات الرقمية المشفرة لا يقدر فيها، فقد استعاض مخترعوها بتقنية البلوك تشين.

الرأي المختار:

نميل إلى الأخذ بالقول الأول باعتبار أن العملة الرقمية المشفرة لا تقوم بوظائف النقد جميعها حتى يصح إطلاق صفة النقد عليها وإنما تقوم بالبعض فهي تعتمد على الانترنت بشكل كلي، ومثل هذا الاعتماد يعني استحالة تبادل هذه العملة في حال انقطاع شبكة الانترنت، فهي مقتصرة على مجموعة معينة من الناس، وأصل النقد ما كان مقبولا كوسيط للشراء والتعاملات المالية، بمعنى أنه يمكن أن يستخدم للشراء والبيع على نطاق واسع.²

الفرع الثاني: العملات الرقمية المشفرة سلعة؟

علل من كيفها على أنها سلعة تباع وتشتري قوله بأن:

أولا: العملات الرقمية المشفرة غير صادرة من أي بنك مركزي أو مؤسسة مالية.

فهي عبارة عن سلعة محل بيع وشراء وأنها غير مغطاة بأي عملة أو معدن وأن قيمتها تتحدد بناءً على معيار العرض والطلب.³

وأجيب عن ذلك بأنه:

إذا تمّ تكييفها على أنها سلعة فالسلع تمتلك فائدة بذاتها وامتلاكها يكون لغرض الانتفاع بها لبيعها، لا للتبادل بها بقصد الحصول على الأشياء.⁴ أمّا العملات الرقمية المشفرة فالظاهر أنها ليست

¹ ينظر: أسماء محمود محمدي، التعامل بالعملات الافتراضية وزكاتها، المرجع السابق، ص 626.

² ينظر: حسن عبد الله عبد المقصود أبو زهو، العملة المشفرة البتكوين، المرجع السابق، ص 242.

³ ينظر: أسماء محمود محمدي، التعامل بالعملات الافتراضية وزكاتها، المرجع السابق، ص 628.

⁴ ينظر: أحمد النجار، العملات الافتراضية المشفرة، ص 138.

سلعة لأنها ليست مرادة لذاتها وليس لها قيمة ومنفعة في ذاتها وإنما اتخذت كوسيلة للتبادل كما أن تعريف السلع هي كل ماعدا الأثمان.¹

ثانيا: العملات الرقمية المشفرة قابلة للتجزئة

فمثلا البتكوين الواحد يساوي: 100 مليون ساتوشي، وعليه يمكن أن تكون ثمنا للأعيان على تفاوت بخلاف السلع التي يصعب تجزئتها.²

والراجع بذلك أنها ليست سلعة.

الفرع الثالث: العملات الرقمية المشفرة نقود من نوع خاص.

قبل عرض أدلة من كيف العملات الرقمية المشفرة على أنها نقود من نوع خاص، نأتي أولا بتعريف النقود الخاصة.

أولا: تعريف النقود الخاصة:

"هي النقود التي يتم تداولها في مجتمع محدود على أنها أثمان المبيعات، وقيم المتلفات، وتكون أثمانا ونقودا لدى من التزم التعامل بها ورضيها دون سواها، مع حق السلطان في منع تداولها للمصلحة العامة".³

ثانيا: أدلتهم:

ما جاء عن الإمام مالك في المدونة في كتاب الصرف حيث قال: "ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكه وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والفضة والورق نظرة".⁴ ووجه الاستدلال أن النقود ليست محصورة في شيء معين، بل كل ما قام بوظيفة النقد فهو نقد.⁵ وقد ذكر لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "أن النقود لا يعرف لها حد وإنما تعود لتعامل الناس واصطلاحهم".

¹ أحمد خزان، الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني، المرجع السابق، ص 113.

² أسماء محمود محمدي، التعامل بالعملات الافتراضية وزكاتها، المرجع السابق، ص 628.

³ ينظر: أسماء محمود محمدي، التعامل بالعملات الافتراضية وزكاتها، المرجع السابق، ص 629.

⁴ مالك، المدونة، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ/1988م، 5/3.

⁵ محمد طه حميدي، عبد القادر مهاوات، النقود المشفرة في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 31.

وبهذا يتضح لنا أن الفقهاء يطلقون مصطلح النقود على أي وسيلة تعامل بها الناس وجعلوها وسيلة للتبادل بينهم.¹

وعليه فخلاصة كلامهم على أنها نقود من نوع خاص: ".....أنها تقوم بوظائف النقود جزئيا في الوقت الحالي وبشكل أكبر مستقبلا خاصة إذا أستطيع حوكمتها ووافقت الجهات الرسمية على عدد محدود منها وتم تدارك العيوب التقنية التي تحملها وأقرت الحكومات وجودها في الأسواق".² وهذا التكييف هو ما رجحه بعض الباحثين نظرا لعدم انطباق بقية التكييفات عليها.

¹أسماء محمود محمدي، التعامل بالعملات الافتراضية وركائها، مرجع سابق، ص 630.

²ينظر: أحمد خزان، الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني، المرجع السابق، ص 113.

المطلب الثاني: الحكم الشرعي للعملات الرقمية المشفرة:

إن الحديث عن الحكم الشرعي للعملات الرقمية المشفرة يستوجب الاطلاع على آراء المجامع الفقهية ودور الإفتاء حول مشروعية التعامل بها.

الفرع الأول: آراء المجامع الفقهية ودور الإفتاء الرسمية.

تعددت آراء المجامع الفقهية ودور الإفتاء حول المسألة إلا أننا ولعدم سعة الصفحات سنكتفي بوضع القرارات فقط وهي كالآتي:

أولاً: فتوى رئاسة الشؤون الدينية التركية¹:

تعتبر رئاسة الشؤون الدينية التركية أول مؤسسة شرعية تصدر فتوى في موضوع العملات الرقمية المشفرة، وقد ورد في مقدمة الفتوى ما يلي: "من المعروف أن هذه العملات المشفرة ليست تحت سلطة مركزية وعليه فإنها لا تقع تحت ضمانات الدولة، وفي هذا السياق فإنه يمكن استعمالها في عمليات المضاربة وغسيل الأموال، مما يجعل من غير المناسب التعامل بها، وعللت الفتوى حكم التحريم بكونها لم تصدر عن جهة حكومية ولا ترتباطها بأعمال غير مشروعة بإضافة إلى المضاربات التي تجري عليها".

ثانياً: فتوى مجلس الإفتاء الفلسطيني الأعلى².

صدر قرار عن مجلس الإفتاء الفلسطيني الأعلى تحت رقم 158 الصادر بتاريخ 25 ربيع الأول 1439 هـ الموافق لـ 14/12/2017 حيث بدأ بتعريف عملة البتكوين وكيفية تعدينها ثم لخص أهم خصائصها وبعد ذلك نص على ما يلي: "يرى مجلس الإفتاء الأعلى تحريم تعدين البتكوين مادام واقعه كما وصف لاحتوائه على الغرر الفاحش، وتضمنه معنى المقامرة و المخاطرة و التأثير بالسطو

¹ شؤون الإفتاء التركية من الموقع الرسمي: https://diyanet.gov.tr/ar_SA التي نشرت على صفحة رئاسة الشؤون الدينية والتي ترجمها موقع مرآة سوريا، جاءت رداً على سؤال "هل يجوز التعامل بالعملات الافتراضية كالبتكوين والإيثريوم بهدف الاستثمار؟".

² دار الإفتاء الفلسطينية، قرار مجلس الإفتاء الأعلى 158/1، رقم، 297/2017/16، بتاريخ 25 ربيع الأول 1439 هـ، الموافق لـ 14 ديسمبر 2017 م، أطلع عليه يوم: 01/04/2022 م، على الساعة: 15:15 عبر الرابط الإلكتروني: <https://staff.ppu.edu/jawad/files/316>.

على مفاتيحها، ولأنها تتيح مجالاً كبيراً للنصب والاحتيال و المخادعات، وقد ورد النهي عن بيع المجهول وغير المضمون كالنهي عن بيع المضامين وكذلك النهي عن بيع الغرر كالسمك في الماء والطير في الهواء وغير ذلك مما يدخل في باب بيع الغرر أو المجهول، إذ ينطبق هذا على واقع البتكوين فهي عملة مجهولة المصدر والضامن لها. فلا يجوز التعامل بها لا تعدينا ولا بيعاً ولا شراءً.¹

ثالثاً: فتوى دار الإفتاء المصرية².

حسنت دار الإفتاء المصرية من خلال الحكم الشرعي في التعامل بعملة البتكوين الإلكترونية والمشفرة بتحريمها؛ لخطورتها على الأمن المجتمعي والاقتصادي وهذا دافع قوي لمعرفة ملابسات الحكم الشرعي وطرق تداول هذه العملات المشبوهة.

واعتمدت دار الإفتاء في تحريم العملة الرقمية المشفرة على عشرة أسباب:

1. تمثل اختراقاً لأنظمة الحماية والأمن الإلكتروني.
2. تمثل اختراقاً لأنظمة الحماية المالية المركزية للدول والبنوك المركزية.
3. تستخدم للهروب من الأجهزة الأمنية لتنفيذ أغراض غير قانونية.
4. تستخدمها عادة داعش وعصابات المخدرات وغسيل الأموال للإفلات من العدالة.
5. يتوفر فيها عنصر الغرر والنصب والخداع.
6. عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الانترنت فقط.
7. عملة رقمية لامركزية وليس لها وجود فيزيائي ولا يمكن تداولها باليد.
8. يتوفر فيها عنصر الجهالة.
9. لا يجوز البيع والشراء والتعاقد بها.

¹ خالد رواق، العملات المشفرة البتكوين نموذجاً (مدى مواكبة التكييف الفقهي والشرعي للواقع المعاصر)، (مقال)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي المقاوم الشيخ بن مختار إليزي، مج4، ع2، 2021، ص496.

² دار الإفتاء المصرية، مفتي الجمهورية يبين حكم التعامل بالعملة الإلكترونية (البتكوين) فتوى رقم: 4205، الصادرة بتاريخ: 2017/12/28، اطلعنا عليها يوم: 2022/04/01م على الساعة: 15:50 عبر الرابط الإلكتروني:

10. لا توجد هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها.

وأكد مفتي الجمهورية¹ أنه لا يجوز شرعا تداول عملة البتكوين والتعامل من خلالها بالبيع والشراء والإجارة وغيرها، بل يمنع من الاشتراك فيها لعدم اعتبارها كوسيط مقبول للتداول من الجهات المختصة، ولما تشتمل عليه من الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة والغش في مصرفها ومعياريها وقيمتها فضلا عما تؤدي إليه ممارستها من مخاطر عالية على الأفراد والدول.²

خامسا: الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات³.

البتكوين عملة رقمية لا تتوفر فيها المعايير الشرعية والقانونية التي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية الرسمية المعتمدة دوليا كما أنها لا تتوفر فيها الضوابط الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بها بسلع أخرى ولهذا: فإنه لا يجوز التعامل بالبتكوين أو العملات الإلكترونية الأخرى التي لا تتوفر فيها المعايير المعتمدة شرعا وقانونا وذلك لأن التعامل بها يؤدي عواقب غير سليمة سواء على المتعاملين أم على الأسواق المالية والمجتمع، وسواء اعتبرناها نقدا أم سلعة فالحكم يشملها على كلتا الحالتين والله تعالى أعلم.⁴

¹ شوقي علام: هو شوقي إبراهيم عبد الكريم علام (1961م) يشغل منصب مفتي جمهورية مصر العربية، ورئيس المجلس الأعلى للأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم له عدة مؤلفات علمية من رسائل وبحوث وكتب عامة نذكر منها دراسة وتحقيق القسم الثالث والرابع من كتاب البيوع من مخطوط الذخيرة للقرافي "رسالة ماجستير 1996"، دور الدولة في الزكاة، كتاب أحكام المسافر... ينظر الموقع الرسمي للدكتور شوقي علام على الرابط: <https://www.shawkyallam/com>. شوهده يوم: 2022/05/28 على الساعة: 13:36.

² ينظر: الحكم الشرعي للبتكوين آراء واجتهادات، اطلعنا عليه يوم: 01/01/2022، 04م، على الساعة 17:30، عبر الرابط <http://www.arabrak.com>.

³ الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف في دبي، حكم التعامل بالبتكوين، فتوى رقم (89043)، 30 يناير 2018م، اطلعنا عليه يوم: 01/04/2022م، على الساعة 17:00 من الموقع الرسمي:

<https://www.awqaf.gov.ae/ar/pages/fatwadetail.aspx?did=89043>

⁴ خالد رواق، العملات المشفرة البتكوين أمودجا (مقال)، مرجع سابق، ص 496.

الفرع الثاني: أقوال العلماء في مسألة مشروعية التعامل بالعملات الرقمية المشفرة.

للعلماء في مسألة مشروعية التعامل بالعملات المشفرة ثلاث أقوال:

القول الأول: حرمة التعامل بالعملات الرقمية المشفرة.

وهو قول هيئة كبار العلماء وأغلب العلماء المعاصرين ومنهم:

عضو هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف الدكتور أحمد الحجى الكردي¹ في تصريح لصحيفة الرأي "أنا مع ما ذهبت إليه الفتاوى الصادرة في مصر والسعودية من تحريم التعامل بالبتكوين، وهذا الأمر لم ينضج بشكل جيد وأنا مع التحريم بنسبة 90 في المائة، وعن سبب التحريم قال: الدلالات على التحريم كبيرة جدا ولعل أبرزها الجهالة بما يتعلق بالتصرفات المالية وعدم وضوحها ومازالت أدرس هذا لكن نسبة التحريم عندي كبيرة جدا جدا".²

أدلة القائلين بالتحريم:

أولا: العملات الرقمية المشفرة تشوبها الجهالة والغرر الفاحش.

وذلك لكونها مجهولة المصدر والضامن لها والمتحكم بها: فالعملات الرقمية المشفرة عبارة عن أرقام تنشأ من قبل أشخاص مجهولي الهوية، لذلك فإنه لا يوجد لها أصول ولا أرصدة حقيقية ولا تحميها أية ضوابط أو قوانين مالية ولا تخضع لسلطة رقابية.³

¹ أحمد الحجى بن محمد المهدي بن أحمد بن محمد عسّاف الكردي، ولد في مدينة حلب 1938/11/08م، في صغره حفظ كثيرا من سور القرآن وأجزائه لدى إحدى المقرئات في حي البيضاة... تخرج من جامعة دمشق وحصل على شهادة (الليسانس في الشريعة) سنة 1963م، ثم أوفدته جامعة دمشق إلى جامعة الأزهر لإتمام الدراسات العليا، فحصل في سنة 1968م على شهادة (الماجستير في الفقه المقارن) من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، وفي سنة 1970م حصل على شهادة (الدكتوراه في الفقه المقارن بدرجة الشرف الأولى)، من أهم مؤلفاته: أحكام الوقف في الفقه الإسلامي و موجز أحكام الزكاة والندور والكفارات في الفقه الإسلامي وعمل في عدة هيئات ولجان علمية منها: هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت، لجنة الفتوى في بيت الزكاة في دولة الكويت.... ينظر: موقع رابطة العلماء السوريين: تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/16 على الساعة 20:22 عبر الرابط الإلكتروني التالي:

<https://islamsyria.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D>

² أحمد عبد الله، فتوى كويتية بتحريم البتكوين، صحيفة الرأي، الكويت، اطلعنا عليه يوم: 2022/04/01م، على الساعة:

16:15، عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.alraimedia.com/article/795185>.

³ ينظر: عبد الجبار بن علي كعبوش، النقود المشفرة بتكوين ومشتقاتها، بحث في حقيقتها وتخرج أحكامها الفقهية مجلة الشهاب، ع2، مج5، رمضان 1440 - جوان 2019، ص294.

ونوقش ذلك بأن الجهالة غير مؤثرة في الحكم الكلي لأنه يمكن تعويض ذلك من خلال كونها مشفرة وبالتالي عدم إمكانية التحكم والتلاعب بنظامها.¹

ثانيا: العملات الرقمية المشفرة غير مغطاة بغطاء حسي، ولا تصدرها سلطة مركزية.²

كونها مجهولة غير مرئية ولا معلومة، مع اشتغالها على معاني الغش الخفي والجهالة في معيارها ومصرفها.³

إلى جانب ذلك فإنه ومن المعروف فقها أن الدولة وحدها هي التي تتمتع بصلاحيحة إصدار النقود، حيث ظهر ذلك على لسان العديد من الفقهاء؛ وقد قال الإمام أحمد في رواية جعفر بن محمد: "لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب وبإذن السلطان، لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظام، وقد منع الإمام أحمد من الضرب بغير إذن السلطان لما فيه من الإفتايات عليه"⁴

ثالثا: العملات الرقمية المشفرة تشتمل على القمار المحرم شرعا.

فروح المقامرة والمخاطرة تسري في العملات الرقمية المشفرة من عديد الجهات:

- فإما أن يكون في عملية الإصدار؛ لأن الذي يستطيع التعدين هو شخص واحد فقط في كل عشر دقائق ويفشل الباقيون في ذات الوقت وهذه خسارة للجهد والمال.⁵
وإما في كونها أشبه ببيع المؤشرات.⁶

ونوقش ذلك بأنه يمكن تكييف عملية التعدين على أساس عقد الجعالة⁷ وكما هو معلوم لا يشترط فيها أن يكون العمل معلوم، ولا أن يكون العامل معيناً.⁸

¹ ينظر: حسن عبد الله عبد المقصود، أبو زهو، العملة المشفرة البتكوين، المرجع السابق، ص 254.

² ينظر: محمود محمد علي الزمكاوي، حكم التعامل بالعملات الإلكترونية وضوابطه الشرعية، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب جامعة الموصل، ملحق ع 1/83، آذار 11 - 3 - 2021 م/ رجب 1442 هـ، العراق، ص 774.

³ - محمد طه حميدي، عبد القادر مهاوات، النقود المشفرة في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص 27.

⁴ - الموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق، 20/249.

⁵ ينظر: أسماء محمود محمدي، التعامل بالعملات الافتراضية وزكاتها، المرجع السابق، ص 634.

⁶ ينظر، محمود محمد علي الزمكاوي، حكم التعامل بالعملات الإلكترونية مرجع سابق، ص 775.

⁷ عقد الجعالة: هي التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول يعسر ضبطه، لسان العرب، ابن منظور، ص 165.

⁸ ينظر: محمود محمد علي الزمكاوي، حكم التعامل بالعملات الإلكترونية، المرجع السابق، ص 775.

رابعا: ارتفاع مخاطر العملات الرقمية المشفرة.

وذلك لأمرين:

1. التقلب الحاد في أسعارها صعودا وهبوطا حيث أدى ذلك إلى عدم استقرار السوق ومنه شيوع المضاربات والمجازفات الخطيرة.¹

2. مخاطر سرقة المحافظ الإلكترونية:

لكونها تمثل اختراقا لأنظمة الحماية والأمن الإلكتروني.²

ونوقش ذلك بأن التقلب في أسعار العملات الرقمية المشفرة وبالتالي عدم الاستقرار النسبي في قيمتها يؤثر في الكفاءة كما هو حال العديد من العملات الائتمانية المعاصرة والأسهم ولا يؤثر في جوهر الثمنية.³

خامسا: العملات المشفرة ملاذ للخارجين عن القانون.

حيث يستخدمها المجرمون والخارجون عن القانون في المتاجرة بالأشياء المحرمة والمخدرات وغيرها من الجرائم كتهريب الأموال وتمويل الجماعات الإرهابية.

ونوقش ذلك بأنه أمر عارض وليس جوهري فلا يصلح الاحتجاج به، لأنه موجود أيضا في غيرها من النقود الأخرى.⁴

ونوقش ذلك بأن:

الجرائم الحاصلة بالعملات الرقمية المشفرة لا يمكن معرفة المجرم ولا معاقبته على عكس المجرم في غيرها من العملات يمكن معرفته ومعاقبته من قبل الدولة.⁵

¹ ينظر: أسماء محمود محمدي، التعامل بالعملات الافتراضية وزكاتها، المرجع السابق، ص 632.

² ينظر: أحمد خزان، الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني، المرجع السابق، ص 115.

³ ينظر: عبد الجبار بن علي كعبوش، النقود المشفرة بتكوين ومشتقاتها، مرجع سابق، ص 295.

⁴ محمد عمر السعدي، إصدار العملات المشفرة: القيود والآثار دراسة فقهية، رسالة ماجستير، غير مطبوعة، إشراف موسى مصطفى القضاة، قسم الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، 2020/1/15، ص 108.

⁵ ينظر: أسماء سالمين العرياني، العملات الافتراضية، مرجع سابق، ص 126.

القول الثاني: جواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة.

وهو القول الذي نقله نادي الاقتصاد الإسلامي، وصرح به الدكتور نايف العجمي¹؛ حيث يعتد أصحاب هذا القول بالمالية والنقدية وبشمية العملات الرقمية المشفرة.

أدلة القائلين بالجواز:

أولاً: الأصل في المعاملات الحل:

انطلاقاً من القاعدة التي تقول: "الأصل في المعاملات الإباحة" وعدم التضييق على الناس خاصة إذا كانت هذه المعاملات تعود عليهم بالمنفعة فيستصحب بذلك القول بإباحتها ومنه فهي جائزة.² ونوقش ذلك بأن هذا صحيح في حال لم يرد مانع يصرفها من الحل إلى الحرمة، وقد ذكرنا سابقاً أن التعامل بها يتخلله الغرر والجهالة وعدم وجود الضامن.

كما أنها غير معترف بها في القانون الدولي ولا حتى الحكومات مما يجعلها وسيلة للاختلاس والنهب وأكل أموال الناس بالباطل.³

ثانياً: العملات الرقمية المشفرة تقوم بوظائف النقود.

ونوقش ذلك بأن جهالة المصدر والتعدي على مهام البنك المركزي في الدولة يجعل التعامل بها حراماً حتى وإن كانت تؤدي وظائف النقود.⁴

ثالثاً: العملات الرقمية المشفرة مال متقوم شرعاً بحكم ما آلت إليه في الواقع من أنه يتملك بها غيرها من العملات والسلع والخدمات.

ونوقش ذلك بأنه لو سلمنا بثبوت قيمته من حيث الظاهر فلا نسلم من حيث الواقع والحقيقة لأن الناس لم يتفطنوا إلى مخاطره كعدم وجود الضامن وهذا سبب كاف لنزع صفة المالية والنقدية عنها لأن المال المتقوم شرعاً هو ما كان له قيمة تستوجب تضمين متلفه.¹

¹ ينظر: فتوناييف العجمي، التكييف الفقهي والحكم الشرعي للعملات الرقمية المشفرة، أطلع عليه يوم: 2022/03/16م على الساعة: 15:54 عبر الرابط الإلكتروني: . :https://www.youtube.com :watch?v=Uizx0R-k7fE

² ينظر: أحمد خزان، الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني، المرجع السابق، ص117.

³ ينظر: علي كعيوش، النقود المشفرة بتكوين ومشتقاتها، مرجع سابق، ص296.

⁴ ينظر: عدنان الغول، أحمد سرحيل، البتكوين ماهيته، تكييفه الفقهي، مرجع سابق، ص314.

رابعاً: العملات الرقمية المشفرة عملة المستقبل لتعارف الناس عليها.

يُعتبر الإمام مالك النقود نقوداً بالعرف ولو كانت جلوداً واتساع رقعة التعامل بالعملات الرقمية المشفرة من دون توقف يؤهلها لتكون عملة المستقبل.²
ونوقش ذلك ب:

أن النقود التي أجازها الإمام مالك رحمه الله هي نقود محسوسة أما النقود الرقمية المشفرة هي نقود افتراضية ليس لها وجود فيزيائي، وعلى التسليم بدخولها فيما يمكن أن يتعارف الناس على اعتباره معياراً للثمنية كالنقود فإن الواقع أن العملات الافتراضية لم يتعارف على اعتبارها كالنقود المعتمدة مجتمع من المجتمعات.³

القول الثالث: التوقف.

ممن توقف عن إصدار حكم في العملات الرقمية المشفرة مجلس مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في دورته الرابعة والعشرين بدبي 1441هـ/2019م، حيث قرر التوقف وأوصى بمزيد من البحث والدراسة للقضايا المؤثرة في الحكم وهي:

أولاً: ماهية العملة المشفرة، وهل هي سلعة أو منفعة أم هي أصل استثماري أم هي أصل رقمي؟
ثانياً: هل العملة المشفرة متقومه ومتمولة شرعاً؟⁴

أدلة من قال بالتوقف.

وكان مستند من قال بالتوقف هو: الورع وترك الحكم الشرعي في مثل هذه القضايا للمجامع الفقهية، مع غياب التصور الكامل لها،⁵ لأن العملات الرقمية المشفرة يحفل بها الكثير من الغموض من

¹ ينظر: محمود محمد علي الزمكاوي، حكم التعامل بالعملات الإلكترونية، مرجع سابق، ص773.

² ينظر: على كعبوش، النقود المشفرة بتكوين ومشتقاتها، المرجع السابق، ص296.

³ ينظر: أسماء سالمين العرياني، العملات الافتراضية، المرجع السابق، ص127.

⁴ ينظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم: 237(24/8) بشأن العملات الإلكترونية، اطلعنا عليه يوم: 2022/05/18، على

الساعة: 17:30 عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.iifa-aifa.org/5192.html>

⁵ مشعل فاطمة إسماعيل محمد النقود الرقمية "المشفرة" في ضوء الشريعة الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2021م، ص229.

حيث الحصول عليها وتداولها؛ لأن المصرفية التكنولوجية تختبر البدائل الممكنة، فإنه من المبكر الحكم عليها استناداً إلى نوع أو إثنين تحفهما المحظورات فقد يظهر في المستقبل عملات مطابقة للمواصفات الشرعية ومعترف بها في القوانين والنظم الدولية.

الفرع الثالث: الحكم الشرعي بعد عرض أقوال العلماء في مسألة حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة وإعطاء أدلتهم، فأنا نرى والله أعلم أن ما وصل إليه الأمين العام للاتحاد العالمي للعلماء المسلمين خبير المجامع الفقهية الدولية: علي محي الدين القرّة داغي¹ هو الصواب حيث قال: "أن عملة البتكوين ونحوها من العملات المشفرة بوضعها الحالي لا تعد عملة في ضوء الاقتصاد الإسلامي ولا يجوز شراؤها ولا تداولها غير أن تحريمها تحريم الوسائل كما سبق، ولكن يحرم المضاربة بها، لأنها في الوقت الحالي ليست عملة ولم تتكون لها أصول ولم تتحول إلى أسهم أو صكوك، ولذلك أدعو الحكومات الإسلامية إلى منع التعامل والتداول بها إلى أن ينصلح حالها وفي الوقت نفسها أدعوها إلى الاهتمام بها وإلى العناية القصوى بهذه التقنيات الالكترونية وبخاصة البلوك تشين."²

¹ القرّة داغي: هو علي محي الدين القرّة داغي (1368هـ - 1949م) بقرّة داغ، محافظة السليمانية، كردستان العراق، قطري الجنسية) عالم وفقهيه مسلم، يشغل منصب الأمين العام للاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، أخذ الإجازة العلمية من عدد من العلماء الكبار منهم مصطفى القرّة داغي عام 1970م، كما تخرج من المعهد الإسلامي وكان الأول على الإقليم، شهد له معظم علماء العصر بفقّهه وموسوعيته وعمقه ودقته في فقه المعاملات والاقتصاد. ينظر الموقع الرسمي للشيخ علي محي الدين القرّة داغي على الرابط: <https://alqaradaghi.com>

² علي محيي الدين القرّة داغي، فتوى حول: الحكم الشرعي للعملات الرقمية الإلكترونية، ص6. اطلع عليه من الموقع الرسمي للقراداغبي يوم: 2022/04/12 على الساعة 12:53 عبر الرابط الإلكتروني: <https://alqaradaghi.com>

المطلب الثالث: المقاصد الشرعية للعملات الرقمية المشفرة.

انطلاقاً من أن العملات الرقمية المشفرة تندرج ضمن الأموال، وقد تطرق الشيخ الطاهر بن عاشور¹ إلى مقاصد الأموال والمتمثلة في: أمن الأموال، وثباتها، ثم الوضوح، والرواج، والعدل فيها. ننظر في هذه المقاصد هل تتحقق في العملات الرقمية المشفرة أم لا. وانطلاقاً من الحكم عن الشيء فرع عن تصوره نتطرق إلى معرفة ماهية مقاصد الشريعة لغة واصطلاحاً.

الفرع الأول: ماهية المقاصد الشرعية.

نتطرق في هذا الفرع إلى تعريف المقاصد لغة واصطلاحاً، لنصل في الأخير إلى التعريف المختار وشرحه.

أولاً: المقاصد في اللغة.

جمع مقصد والقصد استقامة الطريق. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل/9]؛ أي على الله تبيين الطريق المستقيم والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة. وسفر قاصد؛ أي سهل قريب.

وللقصد معاني متعددة منها: العدل، الاعتماد والأمن، إتيان الشيء، وقصدت قصده أي اتجهت نحوه والقصد في الشيء خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير.²

¹ ابن عاشور: هو العلامة المفسر محمد الطاهر بن عاشور، (ت1394) ولد بتونس سنة 1296هـ، وهو من أسرة علمية عريقة، برز في عدد من العلوم ونبع فيها، كعلم الشريعة واللغة والأدب، وكان متقناً للغة الفرنسية وعضواً مراسلاً في مجمع اللغة العربية في دمشق والقاهرة، تولى مناصب علمية وإدارية بارزة كالتدريس، والقضاء، والافتاء، ألف عشرات الكتب في شتى العلوم منها: التحرير والتنوير، مقاصد الشريعة، أصول الانشاء والخطابة... ينظر: نبذة عن حياة الشيخ الطاهر ابن عاشور وعقيدته ومنهجه في التفسير، أطلع عليه يوم: 2022/05/28 على الساعة: 13:10 عبر الرابط الإلكتروني: <https://islamqa/info>.

² ابن منظور، لسان العرب، 3/353-354.

ثانيا: تعريف المقاصد الشرعية اصطلاحا.

لم يكن للمقاصد مصطلح خاص بها عند قدماء الأصوليين، أما تعريفها عند الفقهاء المعاصرين فكان كالاتي:

● تعريف الغزالي¹:

"ذكر الغزالي تعريفا المقاصد في سياق حديثه عن تقسيم المقصود الشرعي إلى ديني ودنيوي فقال:(فرعاية المقاصد عبارة حاوية للانعقاد ودفع القواطع والتحصيل على سبيل الابتداء)²." حيث يقصد بالإبقاء دفع المضار والتحصيل جلب المواقع.

● تعريف الشاطبي³:

"ثبت ان الشارع قد قصد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدينية وذلك على وجه لا يختل لها به نظام لا بحسب الكل ولا بحسب الجزء وسواء في ذلك ما كان من قبيل الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات"⁴.

● تعريف ابن عاشور:

عرف مقاصد التشريع العامة بانها: "المعاني والحكم الملحوظة الشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة"¹.

¹ الغزالي: هو الامام زين الدين أبو حامد محمد الغزالي -بتشديد الزاي- الطوسي الشافعي (ت505هـ) فقيه أصولي شافعي، مجتهد زمانه وعين أوانه وهو العلامة الزاهد الرباني والفيلسوف الحاذق، جامع أشتات العلوم له التواليف الحسان التي طارت في الآفاق مثل إحياء علوم الدين في التصوف، والمستصفي في الأصول، ومقاصد الفلاسفة في الفلسفة... ينظر: موقع الإمام الغزالي على الرابط: <https://ghazali.org> شوهد يوم: 2022/05/28 على الساعة: 13:54.

² عز الدين بن زغبية، مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية ط1، دار النفائس، الأردن، 2010م، ص20.

³ الشاطبي: هو أبو اسحاق إبراهيم موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، (ت590هـ) قال عنه صاحب النيل "الإمام العلامة المحقق، القدوة الحافظ الجليل المجتهد، كان اصوليا مفسرا فقيها محدثا لغويا بيانيا... "لازم الشاطبي ابن الفخار البيري إلى أن مات وأخذ عن أئمة زمانه أبو عبد الله المقر، وأبو سعيد بن لب... له تأليف نافعة منها: الموافقات في أصول الفقه/الاعتصام في إنكار البدع... ينظر: الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ أبي عبد المعز محمد علي فركوس على الرابط: <https://ferkous.com> شوهد يوم: 2022/05/28 على الساعة: 13:20.

⁴ أبي اسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422هـ - 2001م، 29/2.

● تعريف علال الفاسي²:

"المراد بالمقاصد الشرعية الغاية منها والاسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها"³.
تعريف المقاصد هي: " المعاني التي راعاها الشارع الحكيم في التشريع والتي تحقق العبودية لله
والمصلحة للإنسان "⁴

تحليل التعريف:

1 - قوله " المعاني " يشمل المعاني الكلية التي تدور حولها أحكام الشريعة، مثل إقامة المصلحة،
ورعايتها والحفاظ عليها، وما يتفرع عن هذا المقصد الكلي من مقاصد أكثر تخصصا: مثل الحفاظ
على النفس، والعقل، والمال، والنسل. كما يشمل المعاني الجزئية التي يقصد الشارع الحكيم إقامتها
مثل: قصده إلى ديمومة عقد النكاح واستمراريته وإحكام هذه الرابطة المقدسة، وقصده من تشريع
الصدقات والهبات بتطهير النفس من رذيلة الشح، وترسيخ معاني الأخوة الإيمانية في نفوس المسلمين.
والذي اقتضى شمول لفظ "المعاني" للمقاصد الكلية والجزئية أن لفظ " المعاني " حلي ب: " أل "
الاستغراقية؛ فاقضى ذلك العموم والشمول والاستيعاب للمقاصد كليها وجزئها.
2 - وقوله: " التي راعاها الشارع الحكيم في التشريع " أي التي عناها وقصدها وأرادها في التشريع؛
وذلك إشارة إلى أن أحكام الله تعالى معللة، وأن ما يترتب عليها من المصالح مقصودة للشارع
الحكيم.

¹ محمد الطاهر بن عاشور مقاصد الشريعة الإسلامية المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، الجزائر، د ت، ص251.

² علال الفاسي: هو علال بن عبد الواحد بن عبد السلام بن علال الفاسي الفهري(ت1394هـ)؛ سياسي وأديب مغربي،
مؤسس حزب الاستقلال وزعيم الحركة الوطنية المغربية، واحد اعلام الحركة الاسلامية الحديثة التي ظهرت في القرن العشرين الداعية
إلى السلفية التجديدية. ينظر: عبد الحق عزوزي، علال الفاسي نهر من العلم الجاري والوطنية الخالدة، ط1، دار نشر، 1431هـ
-2010م، ص321. شوهد يوم: 2022/05/28 على الساعة: 13:50.

³ زهر الدين عبد الرحمن هاشم، مقاصد البيوع وطرق إثباتها في الفقه الإسلامي، ط1، دار النفائس، عمان1432، هـ .
2011م، ص27.

⁴ ينظر: أحمد خويلدي، المقاصد الاجتماعية عند المالكية دراسة نظرية تحليلية تطبيقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، إشراف:
رحيمة بن حمو، قسم الفقه وأصوله كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2015 -
2016م، ص24

3 – وأما قوله: " والتي تحقق العبودية لله، والمصلحة للإنسان " فلأن هذه المعاني والمقاصد مرادة لله سبحانه وتعالى شرعا، ومحبوبة له؛ لأنها تحقق العبودية له سبحانه؛ ولأن فيها صلاح العباد في المعاش والمعاد. والله أعلم.¹

الفرع الثاني: مفهوم مقصد حفظ المال.

يعد مقصد حفظ المال أحد أهم المقاصد الشرعية لأنه ومن خلاله تتحقق جميع المقاصد الأخرى؛ لذلك نأتي في هذا الفرع إلى إعطاء تعريف حفظ المال أولا، ثم المراد به في الشريعة وأخيرا تعريف مقصد حفظ المال عند الإمام الطاهر بن عاشور.

أولا: حفظ المال في اللغة:

يرد الحفظ في اللغة بمعنى الصون وترك الابتذال، فيقال فلان يحفظ نفسه ولسانه؛ أي لا يتذله فيما لا يعنيه، ويقال حفظت الشيء؛ أي صنته عن الابتذال واحتفظت به. وحفظ المال: منعه من الضياع والتلف كذلك يستعمل مصطلح حفظ المال بمعنى صونه والمحافظة عليه من الضياع.²

كذلك يستعمل مصطلح حفظ المال بمعنى صونه والمحافظة عليه من الضياع.³

ثانيا: اصطلاحا:

المراد بحفظ المال في الشريعة الإسلامية، هو تشريع الأحكام التي تحقق وجود المال وتثبته وترعاه وإبعاده عن كل ما من شأنه إفساده أو تعطيله.⁴

ثالثا: مقصد حفظ المال عند الطاهر ابن عاشور: حفظ المال عند ابن عاشور: "هو حفظ أموال الأمة بالإمسك عن الإلتلاف المنهي عنها شرعا، ومن الخروج إلى أيدي غير أيدي الأمة بدون عوض،

¹ ينظر: أحمد خويلدي، المقاصد الاجتماعية عند المالكية دراسة نظرية تحليلية تطبيقية، المرجع نفسه، ص25.

² نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية، ط 1، دار القلم، دمشق، 1429هـ-2008م، ص180

³ المرجع نفسه، ص181

⁴ بشيرة مناني، منجية خلف، استثمار أموال الوقف ودوره في تحقيق مقصد حفظ المال، شهادة ماستر، غير مطبوعة، إشراف علي باللموشي، قسم الشريعة، جامعة حمة لخضر، الوادي، 1440- 1441/ 2019- 2020، ص52.

وحفظ أجزاء المال المعتبرة من التلف بدون عوض، وحفظ الأموال الفردية يؤول إلى حفظ أموال الأمة".¹

الفرع الثالث: المقاصد المالية ومدى توفرها في العملات الرقمية المشفرة.

نأتي في هذا الفرع بأهم خصائص العملات الرقمية المشفرة ونقارنها بالمقاصد المالية التي ذكرها الشيخ الطاهر بن عاشور لمعرفة مدى توفر مقاصد الشريعة في العملات الرقمية المشفرة.

أولاً: مقصد رواج الأموال وأمنها.

أقرت الشريعة مقصد رواج الأموال وإخراجه عن أن يكون مقتصرًا على فئة قليلة من الناس إلا أن العملة المشفرة تعد عملة احتكارية؛ لأنها تتركز في أيدي مجموعة قليلة من الأشخاص ممن يملكون أجهزة حواسيب ذكية وقوية ويجيدون استخدامها.

كما أن رواج مثل هذه العملات يهدد الاستقرار النقدي للدول التي ينتشر استخدامها فيها وهذا يشكل حالات تضخم وانكماش ستكون خارج سيطرة الدول والبنوك المركزية.² كما أن العملات الرقمية غير ملموسة وهذا يتناقض أيضا مع مقصد الرواج، وعليه فإن هذه العملة -الرقمية المشفرة- لا تتوفر فيها هذا المقصد.

وأما فيما يخص أمنها وله علاقة وطيدة بالرواج.

فالأمن من أوكذ ضروريات الحياة وأعظمها فهو ركنها الركين، ولما كان نماء الأموال وإصلاحها بالتجار والاستثمار، وتنقلها بين الأمصار ورواجها في الأسواق والطرق الموصلة إليها كان الأمن شرطًا أساسيًا لنجاح أي نشاط اقتصادي مهما كان نوعه وعنصرًا ضروريًا لازدهار البلدان وتطورها، فأصبح بذلك الأمن والاقتصاد أمرين متلازمين فلا تنمية اقتصادية بدون أمن ولا أمن بدون رخاء اقتصادي. ونلاحظ أيضا أن هذا المقصد -امن الأموال - غير متوفر في العملات الرقمية المشفرة.

¹ محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، 470/3.

² ينظر: باسم أحمد عامر، العملات الرقمية البتكوين أمودجا، المرجع السابق، ص 282.

ثانيا: مقصد وضوح الأموال وثباتها.

تعريف وضوح الأموال: المقصود بذلك إبعاد الأموال عن الضرر والخصومات والتنازع قدر الإمكان بالضبط والتحديد في المعاملات أو بالوصف والبيان في العقود.¹ وكلما كانت العقود منضبطة في صورها والشروط التي يتراضى عليها المتعاقدون كانت المعاملات محققة لمقاصدها وآثارها.

ونلاحظ عدم تحقق هذا المقصد في العملات الرقمية المشفرة لأنه لا يوجد لها مصدر خاص تنتمي إليه.

ويلحق بهذا المقصد -وضوح الأموال -مقصد ثبات الأموال وتقريرها لأصحابها.

وهو تمحض ملكيتها لأصحابها وتقرر لها لهم بوجه لا يتطرق لهم خطر ولا ينازعهم فيها أحد إذا أخذوها من وجهها الشرعي.

"ولإقامة مقصد ثبات الأموال قررت الشريعة جملة من الأحكام والإجراءات فجعلت مبنى العقود على الإلزام واعتبرت الرضا في صدوره وطالبت المتعاقدين بالوفاء بشرط ما لم يصادف محلا محظورا"².

نلاحظ أيضا عدم توفر هذا المقصد في العملات المشفرة وذلك لتعدد مصدرها وجهالته وعدم تبنيتها من أي جهة رسمية دولية أو بنكية مما يجعلها لا تتمتع بصفة الثبات، وعليه لا يتحقق مقصد رفع الخلاف في حالة حدوث أي تقصير أو مخالفة أو نزاع بين الأطراف المتعاقدة.

ثالثا: مقصد العدل في الأموال.

"حفظت الشريعة الإسلامية مصالح الأمة عن طريق مقصد العدل في الأموال، وذلك بأن يكون حصولها على وجه غير ظالم، أما العملات الرقمية المشفرة فإنها تؤدي إلى ثروات غير عادلة لشرائح معينة من المجتمع."³

¹ - ينظر: يوسف العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، ص521.

² عز الدين بن زغبية، مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، مرجع سابق، ص274.

³ محمد مطلق عساف، العملات الرقمية المشفرة، مرجع سابق، ص38.

بالنظر إلى ما سبق يتضح لنا أن العملات الرقمية المشفرة لا تنطبق عليها المقاصد المالية سابقة الذكر، "إلا أنه وبالنظر إلى مقصد: "تقوية شوكة الأمة والحفاظ على فاعلية أفرادها والذي يعد من المقاصد الكلية لمصلحة الأمة ... نجد أن كل ما يقال عن العملات الرقمية المشفرة من سلبيات كالجهالة وغيرها تعد من:

1: مفاسد قليلة بالنظر إلى المصالح التي تجلبها العملات الرقمية المشفرة على المدى البعيد.

2: يمكن التخلص من إضعاف الاقتصاد بوضع نظام يجعلها نقدا مقبولا في مجالات محددة، كالتجارة الخارجية، أو في أسواق بورصة النفط والمعادن مثلا.

3: يمكن وضع نظام اعرف عميلك kyc في مجالات محددة... لتجاوز السلبيات التي يمكن أن تنشأ عنه، فتحوز فوائده، وتجتنب مخاطره.¹

¹ ميادة محمد الحسن، العملات الرقمية المشفرة، مرجع سابق، ص31.

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية للعملة الرقمية المشفرة

بعدها عرضنا في المبحث السابق تكييف العملات الرقمية المشفرة وحكمها الشرعي ومقاصدها، سنتطرق في هذا المبحث إلى الآثار الاقتصادية للسياستين النقدية والمالية للدول في المطلب الأول والثاني، أمّا المطلب الثالث فقد تناولنا فيه آثار متفرقة للعملة الرقمية المشفرة على النظام المالي وبعض الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الأول: أثر العملة الرقمية المشفرة على السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية الكلية، حيث يستخدمها البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، من خلال إتباع استراتيجية معينة واستعمال مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة للسياسة الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية وأدواتها

إن الحديث عن السياسة النقدية يستوجب الوقوف على ماهيتها وذكر أدواتها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفرع:

أولاً: تعريف السياسة النقدية: للسياسة النقدية تعريف عديدة ومفاهيم متنوعة، إلا أن أغلبها اتفق على نفس المضمون والأهداف.

1- هي تنظيم كمية النقود المتداولة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن السياسة النقدية هي المهمة الرئيسية للسلطة النقدية في التأثير على عرض النقود وأسعار الفائدة ويتم ذلك باستخدام الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية التي تكون في متناول البنك المركزي كمثل عن الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية والإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية للتحكم في المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي وبالتالي فهي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية.¹

2- كما تعرف بأنها: " أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود، وأسعار الفائدة وشروط الائتمان، وتمثل الأدوات الرئيسية لها في عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي ".² وهي أيضاً: " مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها بل

¹ ينظر: جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002م، ص 102.

² لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط 1، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص: 59.

يجب أن تتدخل السلطة النقدية في الدولة لإدارة النقود وتوجيهها لبلوغ الأهداف المرجوة، وقد تكون السياسة النقدية أداة لتحقيق الغاية التي ترنو إليها الحكومة¹

من التعاريف السابقة يتضح أن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من التدابير والتشريعات والأحكام والتعليمات والقوانين والأوامر والاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي والحكومة للتأثير على حجم المعروض النقدي سواءً بالزيادة أو الامتصاص بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المرسومة².

ثانياً: أدوات السياسة النقدية: تعبر أدوات السياسة النقدية عن الآليات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في حجم المعروض النقدي بما يتماشى مع أهدافه المسطرة مسبقاً وفق السياسة الاقتصادية الكلية، وتنقسم إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

1 - الأدوات غير المباشرة (الكمية) :

تستهدف التأثير في حجم النقد والائتمان المصرفي خاصة على الكميات المعروضة في الاقتصاد، يطلق على هذا النوع من الوسائل عادة صفة التقليدية لأنها نمت مع نمو البنوك المركزية، واستعملت ولا تزال على نطاق واسع في البلدان المتقدمة اقتصادياً لتوفر شروط معينة³ وأهمها:

أ- سياسة سعر إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تقدمها له البنوك التجارية للحصول على أموال من أجل تدعيم احتياطياتها النقدية وزيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة، ويعتبر سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي

¹ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، د ط، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص: 114.

² ينظر: عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013م، ص 18.

³ رشام كهينة وجميل أحمد، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، دراسة تحليلية(مقال)، مجلة البشائر الاقتصادية، مج5، ع 1، 2019م، ص 330-331.

برفع معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان بهدف الحد من الأوضاع التضخمية.¹

ب- نسبة الاحتياطي الإجباري: هي إلزام أو إجبار البنوك بالاحتفاظ بنسبة معيّنة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم، وفي الواقع فإنّ قدرة البنك المركزي على التأثير في المصارف التجارية تعتمد على حاجة هذه الأخيرة للتزود بالسيولة (إعادة التمويل) فكلما كانت حاجتها إلى إعادة التمويل كبيرة كلما زادت تبعيتها والعكس صحيح، ولهذا وجدت البنوك المركزية أنه من الضروري إحكام سيطرتها على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية بأنّ تحد من استقلاليتها عن طريق خلق تسرب في احتياطياتها النقدية يسمى أو يعرف بمتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني وتستخدم البنوك المركزية هذه الأداة بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من جهة ولحماية البنوك التجارية من جهة أخرى، وذلك بوضع نسبة من الودائع كاحتياطي لديها حتى لا تتوسع بدرجة كبيرة في الائتمان مما يؤثر على حجم السيولة لديها كما يقوم البنك المركزي بتوظيف وتعديل معدل الاحتياطي الإلزامي لعلاج المشاكل الاقتصادية.²

ت- عمليات السوق المفتوحة: تتمثل هذه الأداة في قيام البنك المركزي بشراء (طلب) أو بيع (عرض) بعض الأصول التي يملكها مثل أذونات الخزانة أو السندات الحكومية والأوراق المالية والتجارية بهدف تحويلها إلى أصول نقدية وامتصاص السيولة أو ضخها، وبالتالي زيادة المعروض النقدي أو تقليصه بهدف التأثير في سوق النقد مباشرة ومن ثمّ التأثير على قدرة البنوك التجارية في التأثير بكمية وسائل الدفع، حيث تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة.³

¹ ينظر: بلعوز بن علي، محاضرات في النظرات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 23 .

² ينظر: زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006م، ص 211.

وينظر: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، د ط، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005م، ص 152.

³ ينظر: السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط 2، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 193.

2- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الكيفية): تنصب أدوات الرقابة المباشرة على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها البنوك التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض واستثمارات مختلفة، فتقوم بتأطير القروض بهدف تخصيص الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، وعادة ما يكون سياسة تأطير القرض مرفقة لبرامج استقرار الكتلة النقدية، ويشمل التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الإدخار وإصدار السندات...¹

كما تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل الكيفية والتوعوية كالتدخل المباشر في أعمال البنوك التجارية والاقناع الأدبي والمعنوي بتوجيه النصائح والإرشادات، كما تقوم السلطات النقدية بإصدار الأوامر والتوجيهات والتعليمات لأي بنك على انفراد بقصد إجبارها لاتخاذ مسلك معين، وتقوم بالتفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك للتعليمات والأوامر الموجهة إليها من البنك المركزي.²

الفرع الثاني: أثر العملة الرقمية المشفرة على السياسة النقدية:

إن ظهور العملة الرقمية المشفرة يعتبر تحدياً للبنوك المركزية لأنها تضعف من قدرتها على السيطرة على السياسة النقدية³ ولكن مع تزايد أهميتها واتساع نطاق قبولها وانتشارها على مستويات مختلفة، وعدم وجود تشريعات أو سلطة تنظم تداول هذه العملات، فإنه من المتوقع أن يكون أثرها كالاتي:

أولاً: الأثر على النقود

ستؤثر العملة الرقمية المشفرة على النقود بشكل ملموس في المتغيرات الاقتصادية الآتية:

¹ ينظر: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 146.

² ينظر: شوقي جباري وبوديار زهية، الآثار المرتقبة للنقود الالكترونية على السياسة النقدية، (مقال)، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 05، دورة جانفي 2012، ص 238.

³ ينظر: عبد العزيز شويش عبد الحميد، كتاب العملات الافتراضية في الميزان للمؤتمر 15 لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مقال بعنوان: أثر العملات الافتراضية في السياسة النقدية للبنوك المركزية، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، أبريل 2019م، ص 777.

العرض الكلي للنقود:

قد يؤدي تداول العملة الرقمية المشفرة على نطاق واسع إلى تضخم في العرض النقدي داخل القطر الواحد، وبالتبعية إلى مستويات العرض الكلي الدولي، وهو ما قد يتسبب في تشكل فقاعة مالية عالمية، يمكن أن تنفجر في أي لحظة وخاصة مع الانهيارات المستمرة في قيمتها وتأرجحها بشكل كبير، وهذا قد يسهم في زيادة معدلات التضخم العالمي.¹

1- توليد النقود: ستأثر قدرة الجهاز المصرفي في كل دولة على توليد النقود، فطبيعة العملات الرقمية المشفرة وآلية تبادلها لا تتيح إمكانية توليد النقود، لأنه يتم نقل كمية النقود الموجودة من مالك لآخر ومن محفظة لأخرى .

2- حجم النقود داخل الاقتصاد: سوف يزداد حجم النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، لأن هذه النقود لن تدخل ضمن مقاييس البنك المركزي لحجم النقود، وسينتج عنها زيادة في العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد، وهي غير مأخوذة في الحساب عند اتخاذ السياسات النقدية. كما قد ينتج عنها أيضا نقص الطلب على النقود القانونية (الورقية التقليدية) ، نظراً لإتمام العديد من العمليات التجارية عبر الإنترنت بواسطة العملات الرقمية المشفرة مما ينعكس بشكل مباشر على قدرة البنك المركزي في اتخاذ السياسات النقدية الملائمة.²

وبناء على ذلك افترض الاقتصاديون ثالث حالات لتعامل البنك المركزي مع العملات الرقمية المشفرة وتأثيرها على النظام النقدي

أ- الحالة الأولى: تعامل البنك المركزي مع تلك العملات على أنها جزء من عرض النقد بمفهومه الواسع (النقد + الودائع الجارية + الودائع الثابتة والتوفير + صناديق سوق النقد + اتفاقية إعادة الشراء) ففي هذه الحالة يجب على البنك المركزي أن يعمل للحصول على إحصائية كافية عن مقدار

¹ ينظر: عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث، النقود الافتراضية، مرجع سابق، ص 903. نادية العقون وسامي المباركي، الآثار المحتملة للعملة الافتراضية المشفرة على أداء وفعالية السياسة النقدية(مقال)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ديسمبر 2021م، ص 718-717.

² ينظر: عبد الله الباحث، النقود الافتراضية، مرجع سابق، ص 903-904.

العملات الرقمية المشفرة في التداول وكيفية استخدامها ومن ثم إضافتها إلى عرض النقد واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء ذلك. إلا أنه لن يكون للبنك المركزي أي أثر على العملة المشفرة في هذه الحالة لكونها غير واقعة تحت سلطته، وأن أغلب العملات تكون مع أطراف خارجة عن سيطرته، لذا فالإجراءات المتبعة للبنك المركزي تؤثر فقط على المكونات الأخرى دون العملات الرقمية المشفرة.

ب-الحالة الثانية: وهي أكثر واقعية وتتطلب القيام بإجراءات قانونية واقتصادية وتنظيمية من قبل الدولة والبنك المركزي والسلطات الأخرى، مع وجود تعاون دولي للسيطرة على العملات المشفرة وتنظيمها حتى تكون جزءاً من النظام النقدي المحلي والعالمي، ففي هذه الحالة سيكون الوضع موافقاً للبنك المركزي ليمارس سياسته النقدية على الوجه الذي يراه مناسباً وفق أهدافه .

ت-الحالة الثالثة: وهي أكثر صعوبة فيما إذا انتشرت تلك العملات دون وجود إمكانية للسيطرة عليها، حيث بسطت سيطرتها دون ضوابط وآليات كافية من الجهات المعنية لضبط التعامل بها، عندئذ سيفقد البنك المركزي السيطرة على الاقتصاد الوطني وعلى النظام النقدي والائتماني، إذ ستكون السيطرة على المؤسسات الكبرى التي تصدر هذه العملات، مما يعني ظهور اقتصاد جديد.¹

ثانياً: أثر ارتفاع نسبة التضخم:

تشكل العملات الرقمية المشفرة وسائل إضافية للتبادل المالي، تضاف إلى ما هو موجود من عملات نقدية وإلكترونية معتمدة ومقبولة لدى كافة الدول. وهو ما قد يترتب عنه ارتفاع معدلات التضخم العالمي، ومن جهة أخرى يجدر بنا التنبيه إلى أن تداول العملات الرقمية المشفرة يزيد من حجم النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، ما يعني أن هذه النقود لن تدخل في الحقيقة ضمن مقاييس البنك المركزي لحجم النقود.

ولا شك أن ذلك يعطي تفسيراً أو قناعة بوجود زيادة في العرض الكلي للنقود داخل النظام الاقتصادي الواحد، في حين أنها عند إعداد السياسات النقدية، بمعنى أن النقود من حيث إصدارها وحجمها لم يتغير، وإنما التعامل فيها عن طريق العملات الرقمية المشفرة هو ما سترتب عنه انصراف

¹ ينظر: زكرياء أمادو غربة، العملات المشفرة الآثار الاقتصادية والحكم الشرعي (مقال)، مجلة بيت المشورة، ع 16، قطر، أكتوبر 2021م، ص 80-81.

الأشخاص وعزوفهم عن التعامل بالعملة النقدية، ما يترتب عنه اختلالات واضحة في رسم السياسات النقدية والمالية على وجه العموم.¹

الفرع الثالث: أثر العملات الرقمية المشفرة على أدوات السياسة النقدية

سنتناول في هذا الفرع الأثر المباشر للعملات الرقمية المشفرة على بعض أدوات السياسة النقدية.

أولاً: تأثير العملة الرقمية المشفرة على سعر إعادة الخصم:

يستطيع الأفراد شراء وبيع العملات الرقمية مقابل العملة القانونية الصادرة عن المصرف المركزي، وتدخل هذه النقود إلى خزانة البنوك التجارية لأن مصدري العملة الرقمية المشفرة يقومون بإيداع الأموال التي حصلوا عليها جزاء بيع العملة الرقمية المشفرة في المصارف التجارية، وتقوم الأخيرة بزيادة احتياطاتها لدى البنك المركزي بسبب زيادة السيولة لديه، مما يؤدي إلى زيادة احتياطي البنوك التجارية بما يزيد عن الحجم المرغوب فيه، وفي هذه الحالة فإن البنوك تختار بين أمرين:

1- شراء الأصول من المؤسسات غير البنكية ومنح المزيد من القروض.

2- شراء مزيد من الأصول من البنك المركزي.

إن زيادة الطلب على الأصول في أسواق المال سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، ولهذا السبب فإن البنوك التجارية تفضل الخيار الثاني، وما دامت البنوك المركزية تقوم بتثبيت سعر فائدة على بعض الأصول قصيرة الأجل، فإن البنوك التجارية تقوم بشراء تلك الأصول من البنك المركزي،² وبهذا الشكل تقوم البنوك باستخدام الأموال الزائدة لديها في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي، وفي حالة عرض مزيد من العملات الرقمية المشفرة دون تخفيضها في مكان آخر، سيكون من الصعب على البنك المركزي أن يتحكم في مستوى سعر الفائدة، لذلك يمكن القول إن سعر إعادة

¹ ينظر: صويلحي نورالدين، أثر تعدين البتكوين والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي (مقال)، مجلة آفاق العلمية، المجلد 10، العدد 02، 2018، المركز الجامعي الحاج موسى اق الحموك -تمنراست، ص 229.

² ينظر: عشري محمد علي، العملة الرقمية للبنوك المركزية وأثارها المحتملة (مقال)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مج50، ع 3، أكتوبر 2020، ص 421.

الخضوع لن يكون له تأثير كبير في السيطرة على حجم الائتمان وذلك بسبب ارتفاع السيولة النقدية لدى البنوك التجارية، ما سيخفف من حاجتها إلى المصرف المركزي.¹

ثانياً: تأثير العملة الرقمية المشفرة على الاحتياطي القانوني

إنّ انتشار التعامل بالعملة الرقمية المشفرة يؤدي إلى زيادة حجم الودائع ثمّ الاحتياطي الفائض، وهذا يؤدي إلى زيادة نسبة السيولة لدى المصارف التجارية، عندها يتقلص الطلب على الاحتياطات لدى المصرف المركزي، من هنا فإنّ انتشار التعامل بالعملة الرقمية المشفرة يؤثر تأثيراً سلبياً على فاعلية سياسة الاحتياطي القانوني.

ثالثاً: تأثير العملات الرقمية المشفرة على عمليات السوق المفتوحة:

تقوم سياسة السوق المفتوحة على تدخل المصرف المركزي في بيع وشراء الأوراق المالية الخاصة والحكومية في السوق النقدية، ويقصد من هذه الوسيلة هو ضمان الاستقرار المالي، والسيطرة على معدلات التضخم، وعليه فإنّ تعامل الوحدات الاقتصادية بالعملة الرقمية المشفرة يدفعهم تدريجياً إلى التخلّي عن التقود القانونية مما يؤدي إلى قيام البنوك التجارية بإعادة التقود الزائدة عن حاجتها إلى البنك المركزي وذلك بهدف زيادة نسبة الاحتياطي التقدي لديها وهذا يؤدي إلى الحد من قدرة البنوك المركزية على القيام ببيع الأوراق المالية من أجل امتصاص جزء من السيولة الموجودة لدى البنوك التجارية ومن ثمّ التأثير على قدرتها على منح الائتمان، هذا يعتمد على مدى انتشار التعامل بالعملات الرقمية المشفرة من قبل الوحدات الاقتصادية، فكلما كان التعامل بالعملة الرقمية المشفرة كبيراً يكون تأثيرها كبيراً على فعالية سياسة السوق المفتوحة والعكس صحيح. وكما نعلم أن تدخل المصرف المركزي في عمليات السوق المفتوح يؤثر أيضاً على اتجاهات أسعار الفائدة، وهذا له تأثيرات على حجم الاستثمار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.²

¹ ينظر: عبد الله عادل الكيلاني، تأثير العملات الرقمية على السياسة النقدية للمصارف المركزية (مقال)، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 492، نوفمبر 2021، ص 113-114.

² المرجع نفسه، ص 113. أحمد النجار، العملات الافتراضية، مرجع سابق، ص 98.

المطلب الثاني: أثر العملة الرقمية المشفرة على السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية التي تتحكم بها الحكومة، فمن طريقها تستطيع الحكومة التصرف بمواردها الضريبية وتنفيذ خططها ومشاريعها، وايضاً تحقق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكما ذكرنا سابقاً أن من أهم خصائص العملة المشفرة اللامركزية، فما هو أثرها على السياسة المالية؟

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية وأدواتها:

تنطرق في هذا الفرع إلى مفهوم السياسة المالية وذكر أهم أدواتها

أولاً: تعريف السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والتفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.¹

ويعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادّخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنّب الآثار غير المرغوبة فيها على كلّ من الدّخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.² ويرى البعض بأن السياسة المالية تتمثل في استخدام الضرائب والانفاق الحكومي والاقراض العام، للتأثير على النشاطات الاقتصادية للمجتمع وفق طرق معينة، كما تشرف على تخصيص الموارد في القطاعات العامة والخاصة بغيره بلوغ وتحقيق الاستقرار والنمو.³ ومن التعاريف السابقة يمكن القول إن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة وتستعملها ضمن برامج نفقاتها وإيراداتها العامة، لتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة ومواجهة الظروف الطارئة.

¹ وجددي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، د ط، الإسكندرية، 1988م، ص43.

² ينظر: محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000م، ص182.

³ ينظر: عبد الرزاق النقاش غازي، تحليل أسس الاقتصاديات المالية، ط 3، دار وائل للنشر، عُمان، الأردن، 2003م، ص25.

ثانيا: أدوات السياسة المالية:

1- السياسة الضريبية:

أ- مفهوم السياسة الضريبية: وهي مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.¹

ب- تعريف الضريبة: تعرف الضريبة على أنّها مبلغ من النقود تجبر الدول أو الهيئات العامة المحلية الأشخاص الخاضعين لسلطاتها طبيعيين كانوا أو معنويين على دفعه إليها بصفة نهائية ودون مقابل من أجل تمويل ما تقوم به (الدولة) من إنفاق عام من أجل تحقيق أغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.²

ت- مبادئ السياسة الضريبية: وتتمثل في مجموع الأسس والقواعد التي ينصّ المشرّع على الأخذ بها عند وضع أي نظام ضريبي لدولة ما وهي كالتالي:

- قاعدة العدالة في دفع الضرائب بين أفراد المجتمع حسب قدراتهم التكليفية.
- قاعدة الملاعة في تحصيل الضريبة، في الفترة المناسبة وحسب الطرق الأسهل بالنسبة للمواطن.
- قاعدة اليقين في دفع الضريبة، حيث لا تدفع بشكل عشوائي بل تكون محددة الحجم والنمط والفترة.

- قاعدة الاقتصاد في تحصيل الضريبة، وذلك بأسهل الطرق التي لا تكلف إدارة الضرائب.³

2- الإيرادات الائتمانية: وتلجأ إليها الدولة عند عدم تغطية إيراداتها المنتظمة لاحتياجاتها في الإنفاق العام، ويحدث في حالتين:

- حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى .
- وفي الحالة التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م، ص 139.

² ينظر: علي لطفى، أصول المالية العامة، د ط، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997، ص 61-63.

³ عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م، ص 157.

ويتم ذلك عن طريق القروض العامة التي تعدّ كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية.

أ- **تعريف القرض العام:** القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقرضة وفوائدها طبقاً لشروط القرض.¹

ب- خصائص القرض العام:

- يكون إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أنّ الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه .
 - يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع القروض أن تدفع بشكل نقدي بأيّ عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقديّ .
 - تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعاً لشرط الاتفاق لهذا يطلق على القرض ضريبة مؤجلة .
 - يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض أي أن هذا الأخير يستند إلى تشريع.²
- 3- سياسة العجز الموازني:** هي أداة تخطيط للمستقبل، حيث تعكس الأهداف المرجو تحقيقها، مع إبراز السياسات العامة لتحقيق هذه الأهداف، فيمكن للحكومة بواسطة الموازنة العامة توجيه الأوضاع والسياسات الاقتصادية إلى المسار الصحيح، وتعتبر قضية العجز الموازني أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة المالية، حيث ينتج عن هذا العجز الكثير من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، لذلك تلجأ كلّ الدول إلى اتخاذ كلّ الإجراءات لمعالجة العجز والذي تكون فيه النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة.

¹ ينظر: مروان عطوان، الأسواق المالية والتغذية، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 129-130.

² ينظر: مروان عطوان، الأسواق المالية والتغذية، مرجع سابق، 131/1-132. علي لطفى، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997، ص 163.

الفرع الثاني: أثر العملات الرقمية المشفرة على السياسة المالية:

يتجلى أثر العملات الرقمية المشفرة على السياسة المالية على فرض انتشار العملات الرقمية المشفرة انتشارا واسعا والجهات التي تتولى إصدارها غير حكومية.

وبالتالي فإن العملات الرقمية المشفرة تؤثر على السياسة المالية كما يلي:

أولاً: أثر العملات الرقمية المشفرة على إيرادات الضرائب: يبرز الأثر الواضح للعملات الرقمية على السياسة المالية للدول، من خلال تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة، وذلك لصعوبة متابعة ومراقبة التداولات المالية والمبادلات التجارية التي تتم عبر شبكة الإنترنت من جهة وبين الطرفين المتعاملين مباشرة (النّد للنّد) دون أي وساطة مالية من بنك أو شركة تأمين أو غيرها، وهو ما نرى فيه تشجيعاً لمنافذ التهريب الضريبي والجمركي، مما يزيد من حجم السوق المالي الموازي، ويكرّس ظاهرة الاقتصاد الخفي، وهو ما يشكل في الأخير مساساً بالسياسة الاقتصادية بوجه عام.¹

يقول الشافعي² "من المتوقع ان يكون هناك تأثير سلبي للتقود الإلكترونية على الإيرادات المالية للدولة، وسوف يشمل هذا الأثر في إضعاف قدرة الدولة على تحصيل الضرائب، فالواقعة المنشئة للالتزام الضريبي تحدث في خفية عن اعين مصلحة الضرائب الملتزمة بعملية التحصيل، فدفع ثمن الصّفقة عن طريق النقود الإلكترونية يتم بطريقة غير محسوبة تحول دون تقدير نسبة الضريبة التي ينبغي دفعها، فالتقود الإلكترونية لا تحتاج إلى وسيط مصرفي كبنك أو مؤسسة مالية مما يصعب معه التعرف

¹ مراد بن الصغير، كتاب العملات الافتراضية في الميزان للمؤتمر 15 لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مقال بعنوان: الإطار القانوني لتداول العملات الرقمية، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، أبريل 2019م، ص 584.

ينظر: محمد عمر السعدي، اصدار العملات المشفرة القيود والاثار دراسة فقهية، رسالة ماجستير غير مطبوعة، نوقشت في 2020/01/15، اشراف موسى مصطفى القضاة، قسم الفقه واصوله، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص 139. فؤاد بن حدو، العملة الرقمية الحكومية المقترحة وآلية عملها(مقال)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ع 116، جانفي 2022، ص 31.

² هو محمد بن إبراهيم الشافعي المولود في: 1969/05/06م، متحصل على دكتوراه في الاقتصاد الدولي، من جامعة السربون بفرنسا سنة 2002م، تقلّد عدّة مهام ومناصب جامعية أهمها مدير وحدة ضمان الجودة بكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة 2010م، ورئيس قسم القانون العام بكلية القانون بجامعة الشارقة، له عدّة مؤلفات أهمها: قانون الضرائب على الدخل في مصر، والعلاقات الاقتصادية الدولية. أطلع عليه يوم: 2022/05/04 على الساعة 16:30 عبر الرابط الالكتروني:

<https://journal.kilaw.edu.kw/wp-content/uploads/2019/01/%D8%AF>

على أساس المحاسبة الضرورية. على عكس الصفقات التي يتم دفع ثمنها من خلال وسائل الدفع الإلكتروني، فالنقود الإلكترونية لا تحتاج إلى وسيلة دفع لصفقة لا قيمتها سوى طرفيها أي البائع والمشتري وتظل القيمة مجهولة بالنسبة لمصلحة الضرائب ... ولكي يتم تجنب حالات التهرب الضريبي التي من المتوقع حدوثها كنتيجة لاستخدام النقود الإلكترونية كوسيلة للدفع فإن مصلحة الضرائب تحتاج إلى منفذ البيانات المخزنة على ذاكرة الحاسب الشخصي للممولين حتى يسهل عليها معرفة حجم الصفقات التي تتم بين الأفراد. وإن هذا يعد انتهاكاً للحرية الشخصية للمواطنين التي كفلها الدستور".¹

وهذا ما ينطبق على العملات الرقمية المشفرة.

ثانياً: أثر العملات الرقمية المشفرة على أسعار الصرف: إن حركة سعر صرف العملات الرقمية المشفرة خلال السنوات الماضية منذ ظهورها وحتى اليوم متقلبة (صعوداً وهبوطاً) بشكل كبير جداً مما ينعكس سلباً على أسعار الصرف للعملة المحلية، ومن جهة أخرى فإن تذبذبات أسعار صرف العملات الرقمية المشفرة غير مرتبطة بأي عملة دولية أخرى.²

ثالثاً: أثر العملات الرقمية المشفرة على سوق الائتمان: إن انتشار العملات الرقمية المشفرة سيحد من دور الجهاز المصرفي مؤثراً على الائتمان، فلقد واجهت المصارف التجارية منافسة شديدة من قبل المؤسسات المالية التي تعتمد العملات الرقمية المشفرة والتي استحوذت على حصص كبيرة في سوق الائتمان، وهذا سيلغي تدريجياً وظيفة الوساطة المالية بين وحدات العجز ووحدات الفائض، حيث لن يعود لها دور في توفير الائتمان، ولذلك يرى مدير عام صندوق النقد الدولي أنه ينبغي على البنوك المركزية إصدار عملاتها الرقمية المشفرة لمواكبة هذا التطور والتكيف معه لسد الفراغ الذي أسفر عنه انسحاب النقد.³

¹ الشافعي محمد إبراهيم، كتاب مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، الامارات العربية المتحدة، 167/1-198.

² عبد الله الباحث، النقود الافتراضية مرجع سابق، ص 906-907.

³ ينظر: عبد الله الباحث، النقود الافتراضية مرجع سابق، ص 906. محمد عمر السعدي، إصدار العملات المشفرة، مرجع سابق، ص 140.

رابعاً: أثر العملات الرقمية المشفرة على استقرار نظم المدفوعات: من المتوقع مع نمو التجارة الإلكترونية وشيوع العملات الرقمية المشفرة ستصبح هذه الأخيرة من الأدوات الرئيسية لتسوية المدفوعات، فإنّ حجم تلك العملات في الاقتصاد سيتعذر تحديده ، وذلك لعدم خضوع هذه العملات لإشراف مباشر من قبل السلطات النقدية، مما يؤثر سلباً في الأجل الطويل على آلية سير نظم المدفوعات، مما يؤثر بالتبعية على استقرار السوق المالية، ومن الجدير بالذكر أن حركة سعر صرف العملات الرقمية المشفرة متقلبة مما يؤثر سلباً على أسعار صرف العملة المحلية، مع العلم أنّ تقلبات أسعار صرف العملات الرقمية المشفرة غير مرتبط بأي عملة دولية أخرى أو سلعة إنّما معيارها الأوحده هو القبول العام للأفراد.¹

خامساً: أثر العملات الرقمية المشفرة على إيرادات سكّ العملة: إنّ الانتشار الواسع للعملات الرقمية المشفرة يؤدي إلى انخفاض المعروض النقدي من النقود القانونية، وبالتالي انخفاض الإيرادات الحكومية الناتجة عن سكّ العملة وطبعها. فتكون العلاقة بين انخفاض الإيرادات الحكومية وانتشار العملات الرقمية المشفرة عكسية، فكلّما ازدادت العملات الرقمية المشفرة على حساب النقود القانونية ازداد انخفاض إيرادات الدولة من سكّ العملة والعكس.²

¹ أحمد إبراهيم دهشان، كتاب العملات الافتراضية في الميزان للمؤتمر 15 لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مقال بعنوان: العملات الافتراضية إشكالياتها وآثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، أبريل 2019م، ص 843.

² ينظر: سارة متلع القحطاني، النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير مطبوعة، اشراف وليد خالد الربيع ومحمد أمين علي قطان، قسم أصول الفقه، جامعة الكويت، 2008م، ص 430-431.

المطلب الثالث: أثر العملات الرقمية المشفرة على النظام المالي وبعض الأنشطة الاقتصادية أصبحت العملات الرقمية المشفرة واقعاً معيشياً ومؤثراً في الساحة الداخلية والخارجية، والتوسع في استخدامها سينتج عنه عدداً من الآثار الاقتصادية وسنعرض في هذا المطلب الآثار على النظام المالي وبعض الأنشطة الاقتصادية.

الفرع الأول: أثر العملات الرقمية المشفرة على النظام المالي

سنعرض في هذا الفرع تعريف النظام المالي وأثر العملات الرقمية المشفرة عليه.

أولاً: مفهوم النظام المالي:

1-تعريف النظام المالي السائد: يقصد بالنظام المالي المؤسسات والأسواق والأفراد والقوانين والإجراءات التنظيمية والتقنيات التي يتم من خلالها تداخل الأصول النقدية والمالية ... والتي تجعل الأموال المعدّة للإقراض والاقتراض متاحة، ويقدم الوسائل والأدوات المالية التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلد¹.

2- تعريف النظام المالي الحديث: يطلق على النظام المالي الذي يستخدم العملات الرقمية المشفرة ب(ICO) وهو ميلاد لنوع جديد من المعاملات المالية، والذي يستخدم في جمع وتوجيه الأموال إلى العملات الرقمية المشفرة الجديدة وكذلك إلى الأصول المشفرة الأخرى، وفي هذا النوع من المعاملات فإن المستثمرين يمكن لهم المتاجرة أو الدفع باستخدام كل من الدفع النقدي أو باستخدام العملات الرقمية، وهذا النظام أصبح وسيلة جماهيرية(شائعة) لجمع الأموال وتجنب القيود التنظيمية

¹ ينظر: بوحركات بوعلام ورضاع حياة، مفهوم ومكونات النظام المالي (مداخلة)، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، يومي 04-05 فيفري 2019م، ص2-3.

ينظر: مفهوم النظام المالي على مكونات، موضوع لم يذكر صاحبه أطلع عليه يوم:25-05-2022، على الساعة: 12:45، عبر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.Caadec.uobghded.edu.qi>.

الصعبة التي تتعلق بجمع الأموال، فقد أصبحت أكثر قبولاً كأصل مالي من طراز جديد، بلغت نحو 74 نوعاً من (ICOs) في عام 2017 بقيمة 1.6 تريليون دولار¹.

ثانياً: أثرها في النظام المالي: في العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين للميلاد أحدثت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ثورة في النظام المالي في العالم وهو ما يمكننا أن نطلق عليه النظام المالي المشفر، حيث تم استثمار نتائج هذه التكنولوجيا في تطوير جذري كبير في النظام المالي، وفي أدواته وقواعده ووسائل تقديم خدماته كأحد الطرق لتحديث ورفع كفاءة النظام المالي السائد، ومع تعمق توظيف تلك التكنولوجيا واتساع أفاقها وقدرتها يكون النظام المالي قد انتقل إلى عصر النظام المالي الرقمي المشفر، ونظام النقد والمدفوعات الرقمي المشفر، الذي يصنع داخل الحاسب الآلي وتخزن داخله في محافظ أو سحابة، ومن ثم يتم استخدامها في المبادلات التجارية، واليوم يتم قبولها على نطاق واسع في المحلات التجارية الكبرى وفي العديد من دول العالم كأداة دفع في نظام المدفوعات الدولي²، وتتم هذه العملية وفق بروتوكول البلوك تشين من خلال:

- 1- تقدم هذه التكنولوجيا نظاماً "آمناً" وعالي الدقة لحفظ وتسجيل المعاملات.
- 2- يتميز بسهولة الاستخدام باستعمال الأجهزة الذكية المتاحة، وكذلك سهولة عمليات التحول والاستقبال والتداول في محاولة لمنافسة شركة سويفت (swift)³ العالمية.
- 3- بدون تكاليف إضافية وهذا ما يسهل المعاملات حيث أنها لا تستغرق وقتاً كبيراً لإجرائها (بضع ثواني) وهي متوفرة على مدار الساعة⁴.
- 4- يمتاز بالحيادية والشفافية في جميع العمليات المتاحة على البلوك تشين.

¹ فياض عبد المنعم حسانين، العملات الرقمية المشفرة (مداخلة)، ندوة العملات الرقمية المشفرة، منظمة التعاون الخليجي وجمع الفقه الإسلامي الدولي، المملكة العربية السعودية، 08 نوفمبر 2021م، ص 28.

² فياض عبد المنعم حسانين، العملات الرقمية المشفرة، مرجع سابق، ص 28.

³ نظام سويفت: هو نظام مراسلة آمن تستخدمه البنوك لإجراء المدفوعات السريعة عبر الحدود كآلية رئيسية لتمويل التجارة الدولية، أنظر: أنيس السنجري، نظام سويفت العالمي تم الاطلاع عليه يوم: 13-05-2022، على الساعة 21:30 عبر موقع عربي الالكتروني: [http:// m.arbi21.com](http://m.arbi21.com).

⁴ ينظر: معتز أبوجيب، العملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني، مرجع سابق، ص 27.

- 5- عملة موحدة، وفق تقنية موحدة، ضمن أسعار عالمية متاحة للجميع من خلال عالميتها، الأمر الذي يساعد على حل الكثير من المشكلات كفرض الضرائب الباهظة على التحويلات المالية.
- 6- لامركزية تساعد على التخلص من التبعية للدول العظمى والتخلص من هيمنة الدولار،¹ وكذلك العقوبات التي يفرضها نظام سويقت العالمي.
- 7- ارتباطها بالتكنولوجيا، يزيد من انتشارها ويمنحها القدرة على توازن أسواقها بارتفاع أسعارها وقلة المنافسة والاحتكار، ما يعني التقليل من حدوث الأزمات المالية أو حصرها في نطاق محدود، كما أن البلوك تشين يمنح صياغة نظام نقدي أكثر دقة وقدرة على التنبؤ بالأزمات ووضع إجراءات سريعة لمعالجتها.
- 8- تمنح نظام نقدي متطور يتجاوز ظواهر العملات المزورة والتمويل بالعجز وتلف العملات وخزنها، هذه المشكلات التي أثقلت كاهن السلطات النقدية والاجهزة الأمنية، مما يساعد في زيادة الكفاءة في إدارة النظام النقدي المحلي أو الدولي.²
- 9- تسمح بتحديث وتطوير البنية التحتية والتنظيمية والأمنية والتشريعية والقانونية على مستوى الدول.³
- 10- تسمح العملات الرقمية المشفرة للحكومات بإنشاء عقود ذكية حكومية على سلسلة المفاتيح من أجل أداء وظائف الدولة الرئيسية بكفاءة عالية، مثل تجديد النشاط المشبوه (تمويل الإرهاب، غسيل الأموال، السوق السوداء)⁴. إلا أنها من ناحية أخرى قد تسهم من خلال نظام تشفيرها في المساعدة على تبيض الأموال وتهريبها نحو الخارج وكذلك تجارة المخدرات والأسلحة والبشر.⁵

¹ ينظر: أحمد هاشم قاسم النجار، العملات الافتراضية، مرجع سابق، ص 83-86.

² ينظر: ينظر: أحمد خضير أحمد وآخرون، أثر العملات الافتراضية على الازمات في السوق المالية (مقال)، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، مج 2، ع 2، 2020م، ص 83-84.

³ ينظر: صلاح الدين زين الدين، دراسة لبعض مشكلات عملة البتكوين، مرجع سابق، ص 148.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 171.

⁵ ينظر: عمر بن سلمان، العملات الافتراضية وتداعيات تداولها على الأمن الوطني الجزائري(مقال)، مجلة أبحاث، مج 6، ع 2، 2021م، ص 627.

11- وسيلة للاحتجاج على النظام الربوي السائد، والجائث على رقاب البشرية لعدة قرون والذي كرس الاعدالة في توزيع الدخل واستنزاف ثروات الأفراد والدول الضعيفة، وإضعاف القدرة الشرائية، وكل الاختلالات التي يخلقها النظام النقدي المهيمن¹.

"نخلص من هذا الاستعراض أن العملات الرقمية المشفرة خلقت نوعاً جديداً ومتطوراً من التقنيات والتكنولوجيا التي تخلق ثروات مالية، تتمثل في ابتكارات مالية في النظم والوسائل التي تؤدي بها الخدمات المالية للمتعاملين، أو في طبيعة وخصائص الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة التي لا يكون لها وجود مادي ملموس وفق قواعد نظام التشفير.

ويؤكد ذلك ما يقوله الخبراء الماليين بأن العملات الرقمية باتت تقترب من سمة الخدمات الكاملة للأعمال في الأصول المالية، أو تكنولوجيا البلوك تشين، وسوف تنقل النظام المالي إلى واقع جديد بحيث تعيد تشكيل الطريقة التي نعمل ونعيش بها في العالم"².

الفرع الثاني: اتساع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي

سنتناول في هذا الفرع تعريف كل من الاقتصاد الحقيقي والمالي ثم نذكر أثر العملات الرقمية المشفرة عليهما.

أولاً: تعريف الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي (الوهمي)

1-تعريف الاقتصاد الحقيقي: يتعلق الاقتصاد الحقيقي بإنتاج السلع والخدمات (مثل النفط والخبز واليد العاملة) وشرائها وتدفعها داخل الاقتصاد، وهو يتناقض مع الاقتصاد المالي، المتعلق بجوانب الاقتصاد التي تتم بمعاملات نقدية أو باستخدام أصول مالية أخرى، والتي قد تمثل ملكية سلع وخدمات الاقتصاد الحقيقي أو المطالبة بملكيتها.

¹ ينظر: أبو نصر محمد شيخار، العملات الرقمية دراسة اقتصادية شرعية، ط 1، مؤسسة انسان لأبحاث الفكر والمجتمع، الجزائر، 2021م، ص 70 و 86.

² فياض عبد المنعم حسانيين، العملات الرقمية المشفرة (مداخلة)، ص 70 و 86.

وفي الاقتصاد الحقيقي، تعتبر النفقات «حقيقية» حيث تُستخدم الأموال لإتمام المعاملات غير الافتراضية، على سبيل المثال دفع الأجور للموظفين للقيام بالعمل، والفواتير المدفوعة لتوفير الوقود، أو الطعام الذي يُشترى للاستهلاك، وتتضمن المعاملة تسليم شيء آخر غير النقود أو الأصول المالية. وبهذه الطريقة، يركز الاقتصاد الحقيقي على الأنشطة التي تسمح لأفراد بتلبية احتياجاتهم ورغباتهم بشكل مباشر، بصرف النظر عن أي اعتبارات مضاربية.¹

2-تعريف الاقتصاد المالي: هو فرع من الاقتصاد الذي يتميز بـ : التركيز على الأنشطة التقديرية، والذي من المحتمل أن يظهر فيه المال من نوع أو آخر على جانب التجارة وبالتالي، فإن اهتمامها هو الترابط بين المتغيرات المالية، مثل الأسعار وأسعار الفائدة والأسهم، مقابل تلك المتعلقة بالاقتصاد الحقيقي، وله مجالان رئيسيان للتركيز على تسعير الأصول وتمويل الشركات، الأول هو منظور مقدمي رأس المال، أي المستثمرين، والثاني لمستخدمي رأس المال.²

ثانياً: أثر العملات الرقمية المشفرة على الاقتصاد الحقيقي والمالي:

مع تزايد التعاملات المالية بالعملات الرقمية المشفرة تزايد الهوة بين الاقتصاد الحقيقي الذي يتم فيه إيجاد وتبادل السلع والخدمات، وبين الاقتصاد المالي الافتراضي الوهمي الذي تباع وتشتري فيه المنتجات المالية لغرض رئيس وهو الربح المالي فقط من فروقات الأسعار (المراهنات والمضاربة) ، وهذا ما قد ينذر مستقبلاً بأهيارات متوقعة نتيجة هذه العملات، وقد قدرت إحدى الدراسات أن حجم النقود في الاقتصاد المالي يفوق حجمها في الاقتصاد الحقيقي من ثلاثين إلى خمسين مرة.³

¹ ينظر: موقع مجرة: تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/20 على الساعة 18:05 عبر الرابط الالكتروني التالي: <https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A>

² ينظر: أحمد النجار، العملات الافتراضية المشفرة، مرجع سابق ص 100. موقع مجرة، تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/20 على الساعة 19:25 عبر الرابط الالكتروني التالي:

<https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%88>

³ أحمد النجار، العملات الافتراضية المشفرة، مرجع سابق ص 100. عبد الله الباحث، مرجع سابق، ص 907. فؤاد بن حدو، العملة الرقمية الحكومية المقترحة وآلية عملها، مرجع سابق، ص 32.

الفرع الثالث: أثر العملات الرقمية المشفرة على التجارة الخارجية والإلكترونية والأسواق المالية:

سنعرّف في هذا الفرع كلّ من التجارة الخارجية والإلكترونية والأسواق المالية ثمّ نبيّن أثر العملات الرقمية المشفرة على كلّ نشاط.

أولاً: أثر العملات الرقمية المشفرة على التجارة الخارجية

1-تعريف التجارة الخارجية: التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه كل من السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة....¹

وتعرّف التجارة الخارجية بأنّها فرع من فروع علم الاقتصاد الجارية عبر الحدود الوطنية.² كما أنّ هناك من عرفها بأنّها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع، الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات هذه المعاملات بين مختلف الدول.³

2-أثر العملات الرقمية المشفرة على التجارة الخارجية

إنّ سهولة تداول العملات الرقمية المشفرة وآلية عملها القائم على البلوك تشين، الذي يميّز بالأمان والسريّة، وتوفير الوقت والجهد والمال، كانت سبباً في جذب الكثير من التجار للتعامل مع هذه المعاملات، لإبرام صفقاتهم التجارية، حيث أصبح إبرام العقود الذكيّة من خلال البلوك تشين، أسرع من عملية تحويل العملات من بلد إلى آخر، فيمكن للعقل الذكي إرسال دفعة للمورّد بمجرد استلام الشحنة، ويمكن للشركة إرسال إشارة عن طريق البلوك تشين بأنّ السلعة تمّ تسليمها، وقد يتمّ

¹ نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص 9.

² موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص 13.

³ السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية، ط 1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م، ص 8.

ربط الشحنة بنظام جي بياس ليتم تنفيذ الدفع تلقائياً عند الاستلام في المكان المحدد، وهذا يوفر المال بالنسبة للتاجر مقارنة بوسائل الدفع بطاقات الائتمان التي تخصم من حسابه البنكي.¹ إلا أنه حتى الآن لا يزال حجم التبادل التجاري بالعملات الرقمية المشفرة محدوداً جداً بل وغير مؤثر نظراً لمحدودية القاعدة النقدية لتلك العملات، وعدم موافقة الجهات الرسمية في غالب دول العالم على اعتبارها وحدة إبراء قانونية، مما حدّ من تأثيرها ونفوذها حتى الآن.²

ثانياً: أثر العملات الرقمية المشفرة على التجارة الإلكترونية

1-تعريف التجارة الإلكترونية:³ هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت، والشبكات التجارية العالمية الأخرى، ويشمل ما يلي:

- الإعلانات عن السلع والخدمات.
- المعلومات عن السلع والخدمات.
- علاقات العملاء التي تدعم عمليات الشراء والبيع، وخدمات ما بعد البيع.
- التفاعل والتفاوض بين البائع والمشتري.
- عقد الصفقات وإبرام العقود.
- سداد الالتزامات المالية ودفعها.
- عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الإجراءات.
- الدعم الفني للسلع التي يشتريها الزبائن.
- تبادل البيانات إلكترونياً.

¹ سامر مظهر قطقنحي، البتكوين واخواتها تنافس النظام النقدي العالمي والبلوك تشين قد تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي، من موقع مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ع 67، ديسمبر 2017م، ص 14-15، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/15 عبر الموقع الإلكتروني التالي: <https://kantakji.com/3906>.

² عبد الله الباحث، النقود الافتراضية مرجع سابق، ص 908.

³ ينظر: إبراهيم أحمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية دراسة تطبيقية، ط 1، مكتبة فهد الوطنية، السعودية، 1431هـ-2010م، ص 27 و30. أحمد سعد علي، العملات الافتراضية المشفرة: ماهيتها -خصائصها- تكييفاتها الفقهية -بتكوين Bitcoin نموذجاً (مقال)، مجلة دار الإفتاء المصرية، ع 39، أكتوبر 2019، ص 19.

عرفت منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية بأنها إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع السلع والخدمات وتسليمها عبر الوسائل الإلكترونية، وقد قسمتها إلى ثلاثة مراحل كالتالي:

-مرحلة الدعاية والبحث.

-مرحلة الطلب والسداد.

-مرحلة التسليم .

2- أثر العملات الرقمية المشفرة على التجارة الإلكترونية

تدعم التقود الرقمية المشفرة التجارة الإلكترونية، التي تزيد من معدلات الصادرات للدول، من خلال سهولة الاستخدام والوصول إلى مراكز التسوق الإلكتروني، وبالمقابل فإن عدم تنظيم هذه العملات الرقمية المشفرة لها أثر سلبي على النشاط التجاري، من خلال عدم وجود تشريعات وقوانين تختص في الفصل القضائي في المنازعات بين أطراف العقود، واتساع جرائم غسيل الأموال والتهرب الضريبي وتشجيع ظاهرة الاقتصاد الخفي.¹

ثالثاً: أثر العملات الرقمية المشفرة على الأسواق المالية:

1-تعريف الأسواق المالية:

هي آلية (وسيلة) تسمح للأفراد والهيئات ببيع وشراء الأصول المالية بما فيها الأسهم والسندات والعملات، والمشتقات المالية والسلع وغيرها من الأصول القابلة للتداول بأقل كلفة للصفقة وبسعر خاضع للعرض والطلب، حيث يقوم المستثمرون (المتداولون) فيه بشراء وبيع الأوراق المالية لاجني الأرباح المحتملة مع محاولة إبقاء مخاطرها محدودة، ويتم ذلك على المستويين الوطني والعالمي، وسواء تم ذلك في أماكن محددة (البورصة) أو عن طريق وسائل الاتصال المختلفة من خلال ما يعرف بالسوق الموازية.²

¹ ينظر: محمد عمر السعدي، اصدار العملات المشفرة، مرجع سابق، ص142.

² ينظر: مبارك بن سلمان آل فواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، ط 1، مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1431هـ-2010م، ص 3-5.

2- أثر العملات الرقمية المشفرة على الأسواق المالية

بعد اكتساب العملات الرقمية المشفرة قبولاً وشرعية بفعل حجم التداولات، أصبحت تكتسب زخماً بقيدها ببورصات عالية الرقابة، لكن طفرة العملات الرقمية المشفرة ينبغي ألا تجعلنا نغفل عن منتجات مالية أخرى كانت شديدة الاستقرار وتحظى بتصنيف ائتماني شبه منعدم المخاطر، ثمّ باتت سبباً في أزمة الرهن العقاري الأمريكية والتي أغرقت العالم كله في أزمة مالية عالمية تسببت في ضياع ملايين الوظائف وإغلاق آلاف المؤسسات.

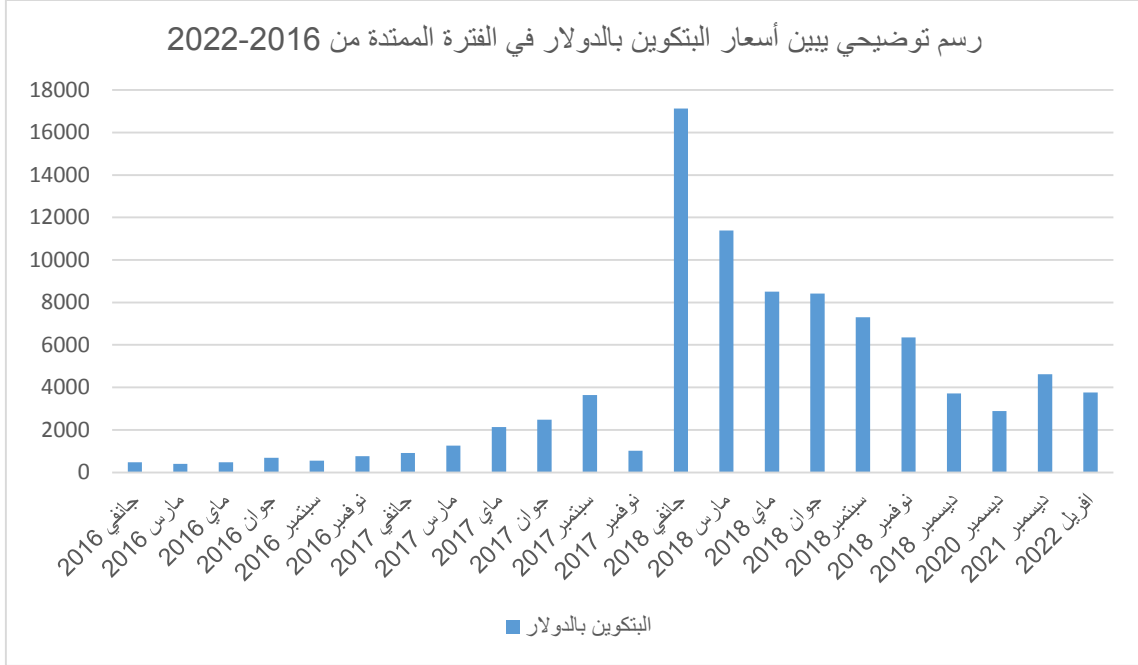
ومن ذلك ما عُرف بالـ: "التزامات الديون المدعومة برهن"، والتي كانت تحقق أهدافها الاستثمارية من خلال المراهنة على مبادلات التعثر الائتماني ضمن مشتقات أخرى صدرت جميعاً بضمانة ديون القطاع العقاري الأمريكي، والذي أدى تعثره في النهاية إلى انهيار الأسواق كافة.

في حالة الرهن العقاري، كان المنتج الأصلي قوياً وهو عبارة عن دين مضمون بأصل مادّي، لكن مضاعفات الاستثمار كانت تتمّ على أوراق مالية كثيرة تمّ اشتقاقها من محفظة تلك الديون، بينما في حالة العملات الرقمية المشفرة فالعكس صحيح، حيث إن المنتج الأصلي هش ويفتقر في الوقت الحالي (وقبل أن تضمنه البنوك المركزية) إلى صفات الأصل المالي ذي القيمة الحقيقية، الامر الذي يؤثر سلبياً في الاجل الطويل على استقرار الأسواق المالية.

أما المنتجات المشتقة منه، مثل صناديق مؤشرات العملات الرقمية المشفرة، فهي تتمتع بدرجة أكبر من الشرعية والمصدقية على أثر قيدها ببورصات أوراق مالية كبرى وخضوعها لرقابتها، مع استمرار تحقيقها لعائدات استثمار استثنائية نتيجة ربطها بتكنولوجيا العملات الرقمية المشفرة عالية الربحية. لكن في كلتا الحالتين، فإن حجم التعاملات وتعقد المنتجات لن يكونا كافيين لمنع الانهيار المحتمل، الناتج عن غياب الغطاء المالي المناسب. ومن ثمّ كان من الضروري أن ينتبه صانعو القرار إلى هشاشة

تلك المنظومة قبل أن تقود إلى أزمة مالية جديدة، لأنّ الناس لا يرون المخاطر إلا في وقت البيع والهبوط.¹

مثال توضيحي لعدم استقرار سعر عملة البتكوين في الأسواق الماليّة:



المصدر: من اعداد الطالبات (أطلع على أسعار التداول من موقع الاستثمارات-

<https://sa.investing.com/crypto/bitcoin/historical-data>)

من خلال المخطط نرى بأنّ أسعار البتكوين غير ثابتة في الأسواق المالية وتوجد فيه قفزات مفاجئة للأسعار حيث كان سعرها مقابل الدولار الأمريكي في مطلع عام 2017 بحوالي 2500 دولار وفي نهاية العام يقفز سعر البتكوين ليحقق أسعار غير متوقّعة وصلت إلى 19000 دولار، ليتراجع في أواخر 2018 تدريجياً مواصلاً انخفاضه حتى ديسمبر 2020 ليعاود ارتفاعه خلال سنة 2021 بنسب متفاوتة مستقرّاً في ديسمبر بسعر 4621.9 دولار ليواصل نزوله وتذبذبه، حيث سجّل

¹ ينظر: عبد الله الباحث، النقود الافتراضية مرجع سابق، ص 907. مدحت نافع، لماذا أدرجت البورصات العالمية الصناديق المشفرة(مقال)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، اطلع عليه يوم: 2022/05/16 على الساعة 23:33، عبر الرابط

الالكتروني التالي: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6536/%D9%>

² ينظر: أحمد خضير أحمد وآخرون، أثر العملات الافتراضية على الازمات في السوق المالية، مرجع سابق، ص 121. موقع الاستثمارات، أطلع عليه يوم 2022/05/07 على الساعة 22:37 عبر الرابط الالكتروني:

<https://sa.investing.com/crypto/bitcoin/historical-data>

انخفاضات متتالية منذ دخول سنة 2022 ليصل إلى سعر 2872.9 دولار في أبريل، وهذا ما يؤثر سلباً على السوق المالية كما أسلفنا الذكر.

الفرع الرابع: أثر تعدين العملات الرقمية المشفرة على الطاقة والبيئة

تشكل عملية التعدين التي من خلالها يتم إنتاج أو تصنيع العملات الرقمية المشفرة لاسيما عملة البيتكوين، أحد أبرز آثارها السلبية. ذلك أن عملية التعدين تتم باستخدام خوارزمية رياضية تدعى (ashing Algorithm) من خلال عديد التطبيقات. وهو ما يستدعي توافر عدّة أجهزة كمبيوتر ذات قدرات حاسوبية هائلة، تحتاج بدورها للتبريد المستمر باستخدام أجهزة تبريد فائقة الأداء ما يجعل الأمر في نهاية المطاف أشبه بمشروع استثماري ضخم يتطلب عاملين أساسيين وهما: طاقة كهربائية هائلة، وأجهزة تقنية ذات كفاءة عالية الأداء.

يبدو واضحاً فعلاً أن البحث المكثف عن العملات الرقمية المشفرة عبر الإنترنت بغرض التداول، أصبح يشكل فعلاً كارثة بيئية عالمية لما يحتاجه من طاقة. إذ تستنزف عملة البيتكوين وحدها مثلاً طاقة تساوي ما تستهلكه دولة بحالها، وفي هذا هدر كبير للطاقة مما ينتج عنه أضرار كبيرة للبيئة،¹ وتنشأ هذه الأضرار من زيادة الملوثات الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري المستخدم لإنتاج الطاقة، مثل ثاني أكسيد الكربون والجسيمات الدقيقة وأكاسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت، حيث سجّل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون 0.6 مليون طن.

وقد تم ربط التعرض لبعض هذه الملوثات بزيادة خطر الوفاة المبكرة.²

أشارت دراسة حديثة إلى أنّ طاقة الكمبيوتر الضخمة المطلوبة للتعدين تضع ضغوط كبيرة على قطاع الطاقة مع تشغيل الآلة بشكل مستمر، ويستهلك الخادم النموذجي حوالي 5.1 Kw من الطاقة، ويكلف في أيّ مكان ما بين 3224 دولاراً وأكثر من 9000 دولار لتعدين عملة معينة.

¹ مراد بن الصغير، كتاب العملات الافتراضية في الميزان للمؤتمر 15، مرجع سابق، ص 586.

² ينظر: بوعقل مصطفى، تقدير الآثار البيئية لتعدين العملات المشفرة (مقال)، مجلة الاقتصاد والبيئة، مج 3، ع 2، 2020م، ص 112.

كما أشارت دراسة أخرى سنة 2018 إلى أنّ متوسط تكلفة الإنتاج المقدرة من قبل السوق يبلغ 5 سنت لكل KWh، كما تراجعت تكلفة اهتلاك رأس المال لـ 18 شهرا في حدود 500.8 دولار ما يعني أن عامل التعدين المتوسط هو الخسارة وعدم القدرة على تغطية النفقات الرأسمالية، والتعدين بأسعار الكهرباء أقرب من 3 سنت لكل KWh، مما يقلل من معدّات التعدين على مدار 24-30 شهرا، أو البحث عن الدّفع أقلّ مقابل معدّات التعدين.

وللإشارة فإن صياغة الآثار البيئية اقتصاديا أعطى بعدا أكثر دلالة عن حجم الأضرار الفعلية والمحتملة لظاهرة تعدين العملات الرقمية المشفرة وكذا مدى الانحراف عن التوافق مع متطلبات التنمية المستدامة^{1,2}.

¹ تعني التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي إجراء خفض استهلاك الطاقة والموارد، وتوظيفها من أجل الحد من الفقر وتحسين الإطار المعيشي للفرد، ومن الجانب البيئي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائية . وأما على الصعيد التكنولوجي فتعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة. ينظر: مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها ابعادها مؤشراتها، ط 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، جامعة حلوان، مصر، 2017م، 103-105. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص 23-24.

² ينظر: بوعقل مصطفى، تقدير الآثار البيئية لتعدين العملات المشفرة، مرجع سابق، ص 113 و119.

الخاتمة العامة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات على إتمام هذا البحث، فما كان فيه من صواب فمن توفيق الله وحده، وما كان من خطأ أو سهو أو تقصير أو نسيان فمننا ومن الشيطان أما بعد:

قدمنا في هذه الدراسة الموسومة بالعملات الرقمية المشفرة حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية عرضاً وتحليلاً لآخر المستجدات حول الموضوع حيث تحدثنا بداية عن ماهية العملات الرقمية المشفرة من خلال عرض تعريفها وسرد تاريخ نشأتها وتطورها، كما أتينا بخصائصها وأهم تقنياتها وطرق تداولها ورفع اللبس عن لا يفرقها عن غيرها من العملات تطرقنا إلى أهم الفروقات لتمييزها عن العملات الرقمية، والافتراضية، والإلكترونية والورقية لمعرفة حكم الشرع فيها مررنا بتكليفها وأقوال العلماء ومجامع الفقهاء ودور الافتاء، لنصل أخيراً إلى معرفة مدى انطباق المقاصد الشرعية عليها، ولانتشارها في الأرصاد عرضنا أثرها على الاقتصاد، تمخضت دراسة هذا البحث على ما يلي:

أولاً: اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** التعامل بالعملات الرقمية المشفرة يسير نحو العالمية.
- نعم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة يسير إلى العالمية، وهذا ما يبيته التزايد الكبير والسريع في عددها؛ إذ كانت عملة واحدة سنة 2009 ليقفز عددها إلى 7812 عملة متداولة سنة 2021، كما أصدرت بعض الحكومات عملات رقمية مشفرة خاصة بها، وهو ما يثبت صحة الفرضية.
- **الفرضية الثانية:** أجاز الفقهاء التعامل بالعملات الرقمية المشفرة ولها مقاصد شرعية.
- إختلف الفقهاء حول مشروعية التعامل بالعملات الرقمية المشفرة والراجح عدم جواز التعامل بها لأنها لا تتوفر فيها المعايير الشرعية والقانونية التي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية كما أن خصائصها لا تنطبق ومقاصد الشريعة، وهو ما ينفي صحة الفرضية.
- **الفرضية الثالثة:** للعملات الرقمية المشفرة آثار إيجابية وسلبية على الأفراد (المعاملات) وعلى السياسات الاقتصادية للدول.

للعملات الرقمية المشفرة آثار إيجابية بالنسبة للأفراد المتعاملين بهذه العملات حيث تسهل الكثير من المعاملات (سرعة التحويل وانخفاض قيمة الرسوم، سهولة الاستخدام، نسبة الأمان عالية جداً، السرية التامة.....)

كما لها آثار سلبية على السياسة الاقتصادية بشقيها النقدية والمالية، وكذلك بالنسبة لبعض الأنشطة الاقتصادية، وهذا في حال انتشارها انتشاراً واسعاً، حيث يزيد المعروض النقدي خارج نطاق السلطة النقدية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

ثانياً: النتائج

1- إنّ العملات الرقمية المشفرة عملات وهمية غير حقيقية، تتم إدارتها عبر الوسائط الإلكترونية فقط ويكون إصدارها عن طريق التعدين، تتسم بعدة خصائص تخالف فيها هيكل النظم النقدية التقليدية المحكومة مركزياً.

2- تعتبر تقنية سلاسل الكتل (البلوك تشين) العمود الفقري الذي تقوم عليه العملات الرقمية المشفرة.

3- يتم تداول العملات الرقمية المشفرة إلكترونياً من خلال إنشاء المحافظ واقتنائها من المنصات عبر الأجهزة الذكية حيث تتم عملية الشراء والبيع أو من خلال التعدين. ويتميز سوقها بأنه غير منظم كما يعتمد على الأدوات المالية المشتقة.

4- تختلف العملات الرقمية المشفرة عن النقود الإلكترونية من جهة أنّ النقود الإلكترونية في أصلها نقود حقيقية تم تحويلها إلى وحدات إلكترونية مدفوعة مقدّما وغير مرتبطة بحسابات بنكية أمّا العملات الرقمية المشفرة فلا تمثل أية عملة من العملات الحقيقية فهي مستقلة في ذاتها .

5- أنّ وظائف وشروط النقود لا تتوفر في العملة الرقمية المشفرة ولذا لا يمكن اعتبار العملات الرقمية المشفرة عملة بالمعنى الحقيقي؛ لذا كُيفت على أنّها نقود من نوع خاص.

6- عدم جواز التعامل مع العملات الرقمية المشفرة بصورتها الحالية لاشتمال التعامل بها على الغرر والمخاطرة في أسعارها ولعدم ضمانها من جهة رسمية، وعدم الاعتراف بها ولجهالة مصدرها وعدم

الاستقرار النسبي في قيمتها، ولكن هذا لا يعني تحريم التعامل بها على إطلاقها بل يمكن وضع ضوابط شرعية تحكم التعامل بها للقول بجوازها لاحقاً.

7- تتعارض خصائص العملات الرقمية المشفرة مع المقاصد الشرعية المتعلقة بحفظ المال، فخاصية الاحتكارية والافتراضية تتعارض مع مقصد رواج المال وتداوله، كما تتعارض خصيصة المخاطرة مع مقصد وضوح الأموال، أما عدم الاعتراف الرسمي بالعملة وطرق تعدينها فإنه يتعارض مع مقصد العدل في الأموال، كما أن اشتغال العملة على الغرر والجهالة يجعلها تتعارض مع مقصد حفظ المال من جانب عدم.

8- أن عملية إصدار النقود من وظائف الدولة السيادية؛ حيث أن رقابة الدولة على إصدار النقد بتحديد الكمية اللازمة يضمن حسن سير النشاط الاقتصادي، ويمنع الإضرار بمصالح المجتمع والأفراد بما يحقق التوازن بين العرض والطلب حتى لا يؤدي إلى التضخم أو الانكماش.

9- يؤدي انتشار وشيوع التعامل بالعملات الرقمية المشفرة إلى تقليل دور الحدود السياسية والجغرافية للدول، مما يحد من فاعلية السياسات النقدية الخاصة بكل دولة وكذلك التأثير على السياسة المالية وبعض الأنشطة الاقتصادية.

10- رغم المزايا التي تقدمها العملات الافتراضية إلا أنها تؤدي إلى مخاطر عالية جداً، سواءً على الأفراد المتعاملين أو السياسات الاقتصادية للدول أو استقرار النظام المالي من خلال مخاطر الاحتيال وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب الخ.

ثالثاً: التوصيات

1. إستحداث لجنة دائمة تشرف على مستجدات العملات الرقمية المشفرة لدراساتها بصورة معمقة للوصول إلى فتوى مفصلة حول التعامل بها ومدى انعكاساتها على اقتصاد الأشخاص واقتصاديات الدول.

2. الاهتمام بتقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين)، وتكثيف الدراسات حولها وحول طرق استغلالها في القطاعات الاقتصادية لقدرة الهائلة على إحداث تغييرات جذرية في جميع القطاعات.

3. ضرورة العناية بالتشريعات القانونية المنظمة لهذه العملات لضمان استقرار أدوات السياسة النقدية والمالية، والنظام المالي.

4. ضرورة تكثيف الجهود محليا ودوليا في سبيل مواجهة المخاطر المحتملة من هذه النقود وحماية أطراف التعاقد.

5. إيجاد بديل عن العملات الرقمية المشفرة كفؤ وفعال، مبني على أصول حقيقية مضمونة في تعاملاته وتداوله.

قائمة المصاحف

والمراجع

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع، ط 5، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان، 1432هـ-
2011م

أولاً: الكتب

1. إبراهيم أحمد عبد الخالق، التجارة الالكترونية دراسة تطبيقية، ط 1، مكتبة فهد الوطنية، السعودية، 1431هـ-2010م.
2. ابن منظور، لسان العرب، ط 3، دار صادر، بيروت، 1414 هـ.
3. أبو نصر محمد شيخار، العملات الرقمية دراسة اقتصادية شرعية، ط 1، مؤسسة انسان لأبحاث الفكر والمجتمع، الجزائر، 2021م.
4. أبي اسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422 - 2001م
5. أحمد إبراهيم دهشان، كتاب العملات الافتراضية في الميزان للمؤتمر 15 لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مقال بعنوان: العملات الافتراضية إشكالياتها وآثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، أبريل 2019م.
6. أحمد هشام قاسم النجار، العملات الافتراضية دراسة اقتصادية شرعية محاسبية، ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1440هـ-2019م
7. ايمن صالح، واقع العملات الرقمية، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، ع 10، 2021م
8. بشير محمد موفق لطفي، التداول الإلكتروني للعملات طرقه الدولية وأحكامه الشرعية، ط 1، دار النفائس، الأردن. 1429هـ-2009م

9. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظرات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .
10. جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002م.
11. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006 م
12. زهر الدين عبد الرحمن هاشم، مقاصد البيوع وطرق إثباتها في الفقه الإسلامي، ط 1، دار النفائس، عمان 1432، هـ . 2011م
13. سامر مظهر قطقنجي، البتكوين واخواتها تنافس النظام النقدي العالمي والبلوك تشين قد تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي، من موقع مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ع 67، ديسمبر 2017م
14. سعد العاني وعلاء الحمامي، تكنولوجيا أمنية المعلومات وأنظمة الحماية، د ط، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007م
15. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط 2، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
16. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية، ط 1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2008 م.
17. الشافعي محمد إبراهيم، كتاب مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، الامارات العربية المتحدة.
18. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، د ط، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005م.

19. عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م
20. عبد الرزاق النقاش غازي، تحليل أسس الاقتصاديات المالية، ط 3، دار وائل للنشر، عُمان، الأردن، 2003م.
21. عبد العال حماد، المشتقات المالية إدارة المخاطر المحاسبية، د ط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001م.
22. عبد العزيز شويش عبد الحميد، كتاب العملات الافتراضية في الميزان للمؤتمر 15 لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مقال بعنوان: أثر العملات الافتراضية في السياسة النقدية للبنوك المركزية، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، أبريل 2019م.
23. عبد الله العقيل، الاحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية، د ط، وحدة البحوث والدراسات العلمية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، د ت.
24. عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م.
25. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013م.
26. عز الدين بن زغبية، مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية ط1، دار النفائس، الأردن، 2010،
27. علي لطفي، أصول المالية العامة، د ط، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997.
28. فريد بايير وشون مريف، علم التشفير، ترجمة محمد سعد طنطاوي، ط 1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2016م
29. فريد حبيب ليان، التكنولوجيا المالية، اتحاد شركات الاستثمار، الكويت، 2019م

30. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، ط 8، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1426هـ-2005م
31. الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، د ط، المكتبة العلمية، بيروت، د ت.
32. لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط 1، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
33. مالك، المدونة، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ/1988م.
34. مبارك آل سلمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار اشبيليات للنشر والتوزيع، ط 1، السعودية، 1426هـ-2005م
35. مبارك بن سلمان آل فواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، ط 1، مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1431هـ-2010م،
36. مثنى وعد الله يونس النعيمي، البتكوين نظام الدفع الإلكتروني الند للند وحكمه في الشريعة الإسلامية، د ط، شبكة الالوكة، 1439هـ-2018م
37. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، د ط، دار الدعوة، إستانبول، د ت.
38. محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، الجزائر، د ت.
39. محمد خليل برعي، مقدمة في النقود والبنوك، د ط، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1977م، ص 43.
40. محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط 6، دار النفائس، عمان، الأردن، 1427 - 2007،
41. محمد مطلق عساف، من التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية سوق العملات الافتراضية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثامن لكلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية، جامعة القدس، فلسطين، 2018م

42. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000م.
43. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، د ط، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003.
44. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها ابعادها مؤشراتها، ط 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، جامعة حلوان، مصر، 2017م.
45. مراد بن الصغير، كتاب العملات الافتراضية في الميزان للمؤتمر 15 لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مقال بعنوان: الإطار القانوني لتداول العملات الرقمية، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، أبريل 2019م.
46. مروان عطوان، الأسواق المالية والتغذية، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
47. موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.
48. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.
49. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، د ط، الإسكندرية، 1988م.
50. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ط 1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1423هـ-2002م

ثانياً: الرسائل والمذكرات الجامعية

51. أحمد خزان، الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجاً، مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية، إشراف محمد رشيد بوغزالة، تخصص معاملات مالية معاصرة، قسم الشريعة، جامعة حمه لخضر، الوادي، 1438 - 1439 / 2017 - 2018

52. أحمد خويلدي، المقاصد الاجتماعية عند المالكية دراسة نظرية تحليلية تطبيقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، إشراف: رحيمة بن حمو، قسم الفقه وأصوله كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2015-2016م،

53. أيمن عز الدين أبو صلاح، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الالكترونية دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة (دبي)، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، إشراف، طالب محمد رواد، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2018.

54. بشيرة مناني، منجية خلف، استثمار أموال الوقف ودوره في تحقيق مقصد حفظ المال، شهادة ماستر، غير مطبوعة، إشراف علي باللموشي، قسم الشريعة، جامعة حمة لخضر، الوادي 2019 - 2020.

55. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

56. سارة متلع القحطاني، النقود الالكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير مطبوعة، إشراف وليد خالد الرييح ومحمد أمين علي قطان، قسم أصول الفقه، جامعة الكويت، 2008م.

57. محمد عمر السعدي، اصدار العملات المشفرة القيود والآثار دراسة فقهية، رسالة ماجستير غير مطبوعة، نوقشت في 2020/01/15، إشراف موسى مصطفى القضاة، قسم الفقه واصوله، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

ثالثاً : المقالات

58. زكرياء أمادو غربية، العملات المشفرة الآثار الاقتصادية والحكم الشرعي(مقال)، مجلة بيت المشورة، ع 16، قطر، أكتوبر 2021.

59. أحمد خضير أحمد وآخرون، أثر العملات الافتراضية على الازمات في السوق المالية، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، مج 2، ع 2، 2020م.

60. أسماء محمود المحمدي، التعامل بالعملات الافتراضية وزكاتها، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، مج 2، ع 4، 2019م.
61. إيهاب الأخضر، العملات المشفرة النشأة والخصائص، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي بئر الباي، مج 4، ع 1، جوان 2021م، تونس.
62. احمد بن هلال الشيخ، العملات الرقمية المشفرة حقيقتها خصائصها حكمها، ندوة مجمع الفقه الإسلامي، ربيع الثاني 4443هـ-نوفمبر 2021.
63. احمد سعد علي، العملات الافتراضية المشفرة ماهيتها وخصائصها وتكيفاتها الفقهية (البتكوين انموذج)، مجلة دار الإفتاء المصرية، ع 36، أكتوبر 2019م
64. أحمد سعد علي، العملات الافتراضية المشفرة: ماهيتها -خصائصها- تكيفاتها الفقهية - بيتكوين نموذجاً، مجلة دار الإفتاء المصرية، ع 39، أكتوبر 2019.
65. أسماء سالمين العرياني، العملات الافتراضية حقيقتها وتكيفها الفقهية وحكمها الشرعي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 1، مج 14، جامعة عجمان، الإمارات العربية المتحدة، 2021م.
66. أسماء محمود محمدي، التعامل بالعملات الافتراضية وزكاتها، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، ع 4، ج 2، 2019م، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات القاهرة، جامعة الأزهر، مصر.
67. باسم أحمد عامر، العملات الرقمية (البتكوين أنموذج) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، مج 16، ع 1، جوان 2019م
68. البنك المركزي الأردني، دراسة بعنوان: العملات المشفرة، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، الأردن، 2020

69. البنك المركزي الأردني، دراسة بعنوان: العملات المشفرة، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، الأردن، 2020م
- بوعقل مصطفى، تقدير الآثار البيئية لتعدين العملات المشفرة، مجلة الاقتصاد والبيئة، مج 3، ع 2، 2020م.
70. حسن عبد الله عبد المقصود، العملة المشفرة (البتكوين) تكييفها وحكمها الشرعي دراسة فقهية مقارنة، مجلة الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ، مج 2، ع 2، 2018م
71. الحسين محمد فاروق على محمد عيسى، العملات الافتراضية في الشريعة الإسلامية البتكوين نموذجاً، مجلة الدراية، مج 19، ع 3، مصر، أكتوبر 2019م.
72. خالد رواق، العملات المشفرة البتكوين أنموذجاً (مدى مواكبة التكييف الفقهي والشرعي للواقع المعاصر)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي المقاوم الشيخ بن مختار إليزي، مج 4، ع 2، 2021،
73. رشام كهينة وجميل أحمد، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، مج 5، ع 1، 2019.
74. سفيان بن زرواوي، العملة الرقمية المشفرة بين مواكبة التطور التكنولوجي والفراغ التشريعي، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مج 35، ع 3، قسنطينة-الجزائر، 2021م
75. شوقي جباري وبوديار زهية، الآثار المرتقبة للنقود الالكترونية على السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 05، دورة جانفي 2012.
76. صلاح الدين زين الدين، دراسة لبعض مشكلات عملة البتكوين المشفرة، مجلة البحوث القانونية والاقتصاد، عدد خاص، 2021م
77. صليحة بودريع، وعائشة بو ثلجة، العملات الافتراضية ودورها في عمليات الدفع الالكتروني، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مج 10، ع 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، ديسمبر 2021م.

78. صويلحي نورالدين، أثر تعدين البتكوين والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة آفاق العلمية، المجلد 10، العدد 02، 2018، المركز الجامعي الحاج موسى اق اخموك -تمنراست.
79. طاهيري الصديق، انتشار العملات الرقمية في ظل جائحة كورونا البتكوين نموذجاً، مجلة دفاتر بوادكس، مج 10، ع 1، 2021م
80. طه حميدي وعبد القادر مهوات، النقود المشفرة في الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي بالهند، مج 7، ع 26-27، جانفي 2021م
81. عبد الباري مشعل، النقود الرقمية المشفرة تحديات الواقع وآفاق المستقبل، مجلة السلام للاقتصاد الإسلامية، ع 2، جوان 2021
82. عبد الباري مشعل، النقود الرقمية المشفرة تحديات الواقع والمستقبل، مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، ع 2، جوان 2021م
83. عبد الجبار بن علي كعيوش، النقود المشفرة بتكوين ومشتقاتها، بحث في حقيقتها وتخريج أحكامها الفقهية، مجلة الشهاب، ع 2، مج 5، جوان 2019.
84. عبد السلام حوالف، الجوانب القانونية والاقتصادية للعملات المشفرة، مجلة العلوم القانونية، مج 5، ع 10، 2019م،
85. عبد الله أحمد محمد عبد الله ربيعي، حقيقة البتكوين وحكم التعامل به دراسة فقهية مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، ع 3، جمادى الأولى 1442 - 2020، كلية البنات الأزهرية، جامعة الأزهر، مصر.
86. عبد الله أحمد محمود عبد الله، حقيقة البتكوين وحكم التعامل به دراسة فقهية مقارنة، مجلة جامعة الأزهر، ع 3، كلية البنات الأزهرية، مصر، 1442هـ-2020م.
87. عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، جامعة عين شمس، القاهرة، 2017م

88. عبد الله عادل الكيلاني، تأثير العملات الرقمية على السياسة النقدية للمصارف المركزية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 492، نوفمبر 2021.
89. عبد الله لعور وعبد الرزاق كبوط، العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية العملات الافتراضية والعملات المشفرة البحث في المفهوم، مجلة الاقتصاد الصناعي، مج 11، ع 2، 2021م.
90. عبد المالك توبي، منصف شرفي، أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية، مجلة الاقتصاد الصناعي، مج 11، ع 1، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2021م
91. عدنان الغول أحمد سرحيل، البتكوين "ماهيته، تكييفه الفقهي وحكم التعامل به شرعا، مجلة جامعة جوموشان ، كلية اللاهوت، مج 8، ع 16، تركيا.
92. عز الدين شارون، بوبكر مصطفى، العملات المشفرة مستقبل المعاملات المالية (البتكوين انموذج)، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، ع 02، ديسمبر 2018م
93. عشري محمد علي، العملة الرقمية للبنوك المركزية وأثارها المحتملة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مج50، ع 3، أكتوبر 2020.
94. عمر بن سلمان، العملات الافتراضية وتداعيات تداولها على الأمن الوطني الجزائري، مجلة أبحاث، مج 6، ع 2، 2021م،
95. العملات الرقمية كيف تحقق من خلالها أرباحا ضخمة، موقع قناة الميادين: <https://www.almayadeen.net>
96. غربي حمزة، بدروني عيسى، العملات المشفرة النشأة التطور والمخاطر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مج 05، ع 02، 2020م
97. فاطمة إسماعيل محمد، النقود الرقمية" المشفرة "في ضوء الشريعة الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص، ماي 2021م
98. فؤاد بن حدو، العملة الرقمية الحكومية المقترحة وآلية عملها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ع 116، جانفي 2022م.

99. لامية طالة، العملة الافتراضية البتكوين: bitcoin المفهوم الخصائص والمخاطر على الاقتصاد العالمي، مجلة آفاق العلوم، ع16، مج4، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جوان2019.
100. محمد حسن، البتكوين ودورها في تمويل الحركات الإرهابية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، 2017م.
101. محمد مطلق محمد عساف، سوق العملات الافتراضية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، مج36، ع2، 2019م
102. مدحت نافع، لماذا أدرجت البورصات العالمية الصناديق المشفرة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، اطلع عليه يوم: 2022/05/16 على الساعة 23:33، عبر الرابط الإلكتروني التالي: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6536/%D9%85%D8%AE%D89>
103. مشعل فاطمة إسماعيل محمد، النقود الرقمية "المشفرة" في ضوء الشريعة الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2021م
104. نادية العقون وسامي المباركي، الآثار المحتملة للعملة الافتراضية المشفرة على أداء وفعالية السياسة النقدية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ديسمبر 2021م.
- رابعاً: المداخلات
105. بوحركات بوعلام ورضاع حياة، مفهوم ومكونات النظام المالي (مداخلة)، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، يومي 04-05 فيفري 2019م
106. عبد الستار أبو غدة، كتاب مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي حول المستجدات المالية المعاصرة، مداخلة بعنوان: النقود الرقمية الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، بيت المشورة للاستشارات المالية، 2018.
107. فياض عبد المنعم حسانين، العملات الرقمية المشفرة، ندوة العملات الرقمية المشفرة، منظمة التعاون الخليجي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، المملكة العربية السعودية، 08 نوفمبر 2021م

108. معتز أبو جيب، العملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني، ندوة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، دبي، ربيع الثاني 1443هـ-نوفمبر 2021م

خامساً: المواقع والروابط الالكترونية

109. //www.arabrak.com
110. <https://alarabiahunion.org/%D8%BA%D8%B3%D8%A7%D/>
111. <https://alqaradaghi.com/10390/>
112. <https://coincodex.com/stablecoins/>
113. https://diyanet.gov.tr/ar_SA
114. https://drya.journals.ekb.eg/article_139210_f402153df7766758e5b5bdb30fb2ae31.pdf
115. <https://islamqa/info>
116. https://islamsyria.com/site/show_cvs/1422
117. <https://journal.kilaw.edu.kw/wp-content/uploads/2019/01/%D8%A>
118. <https://sa.investing.com/crypto/bitcoin/historical-data>
119. <https://search/mandumah.com/record/123134>
120. <https://staff.ppu.edu/jawad/files/316>
121. <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1>
122. <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8>
123. <https://www.alraimedia.com/article/795185>
124. <https://www.awqaf.gov.ae/ar/pages/fatwadetail.aspx?did=8904>
125. https://www.dar_alifita.org/AR/Viewstatment.aspx?sec=media&ID=14139
126. <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemesen.pdf>
127. <https://www.avatrade.ar.com/education/economic-indicators/central-banks/ecb#1>
128. <https://www.almrsal.com/post/800139>
129. <https://www.iifa-aifa.org/5192.html>
130. <https://www.lexico.com/definition/cryptocurrency>
131. <https://www.unescwa.org/ar/sd->
132. <http://www.fatf-gafi.org/about/whoweare/#d.en.11232>
133. <https://www.youtube.com/watch?v=Uizx0R-k7fE>
134. <https://www.w.plus500.com>Trading>
135. www.icg.com
136. www.alukah.net

137. www.arabictrader.com
138. www.fxborssa.com
139. WWW.FXPORSSA.COM
140. www.go-rich.net
141. www.ig.com

الفہارسی

فهرس الآيات

الصفحة	رقم الآية		اسم السورة	طرف الآية
24	140	مدنية	آل عمران	﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾
56	09	مكية	النحل	﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾

فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	العالم
57	أبو إسحاق ابراهيم
50	أحمد الحجى بن محمد
57	زين الدين أبو حامد
49	شوقى علام
14	عبد الستار أبو غدة
41	عبد الله المنيع
57	علال الفاسى
54	علي محى الدين
14	غسان محمد الشيخ
56	محمد الطاهر بن عاشور
75	محمد بن إبراهيم الشافعى

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الشكر والعران
	الاهداء
	الملخص
أ	المقدمة
المبحث الأول	
مدخل مفاهيمي للعملات الرقمية المشفرة	
11	المطلب الأول: تعريف العملات الرقمية المشفرة، نشأتها وخصائصها.
11	الفرع الأول: تعريف العملات الرقمية المشفرة وتقنية سلسلة الكتل
16	الفرع الثاني: تاريخ نشأة وتطور العملات الرقمية المشفرة
21	الفرع الثالث: خصائص العملات الرقمية المشفرة
24	المطلب الثاني: طرق تداول العملات الرقمية المشفرة.
24	الفرع الأول: معنى التداول في العملات الرقمية المشفرة
25	الفرع الثاني: أساسيات التداول في العملات الرقمية المشفرة
28	الفرع الثالث: كيف يتم التداول
32	الفرع الرابع: سوق العملات الرقمية المشفرة
34	المطلب الثالث: تمييز العملات الرقمية المشفرة عن بقية العملات
34	الفرع الأول: تمييز العملات الرقمية المشفرة عن العملات الرقمية والافتراضية.
36	الفرع الثاني: الفرق بين العملات المشفرة والنقود الإلكترونية.
38	الفرع الثالث: الفرق بين العملات الرقمية المشفرة والنقود الورقية.

المبحث الثاني	
العملات الرقمية المشفرة "تكييفها، حكمها ومقاصدها"	
41	المطلب الأول: التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة.
41	الفرع الأول: العملات الرقمية المشفرة نقود
44	الفرع الثاني: العملات الرقمية المشفرة سلعة
45	الفرع الثالث: العملات الرقمية المشفرة نقود من نوع خاص
47	المطلب الثاني: الحكم الشرعي للعملات الرقمية المشفرة.
47	الفرع الأول: آراء المجامع الفقهية ودور الإفتاء الرسمية
50	الفرع الثاني: أقوال العلماء في مسألة مشروعية التعامل بالعملات الرقمية المشفرة
55	الفرع الثالث: الحكم الشرعي
56	المطلب الثالث: المقاصد الشرعية للعملات الرقمية المشفرة.
56	الفرع الأول: ماهية المقاصد الشرعية.
59	الفرع الثاني: مفهوم مقصد حفظ المال
60	الفرع الثالث: المقاصد المالية ومدى توفرها في العملات الرقمية المشفرة

المبحث الثالث	
الآثار الاقتصادية للعملة الرقمية المشفرة	
64	المطلب الأول: أثر العملة الرقمية المشفرة على السياسة النقدية
64	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية وأدواتها
67	الفرع الثاني: أثر العملة الرقمية المشفرة على السياسة النقدية
70	الفرع الثالث: أثر العملة الرقمية المشفرة على أدوات السياسة النقدية
72	المطلب الثاني: أثر العملة الرقمية المشفرة على السياسة المالية
72	الفرع الأول: تعريف السياسة المالية وأدواتها
75	الفرع الثاني: أثر العملة الرقمية المشفرة على السياسة المالية
78	المطلب الثالث: أثر العملة الرقمية المشفرة على بعض الأنشطة الاقتصادية
78	الفرع الأول: أثر العملة الرقمية المشفرة على النظام المالي
81	الفرع الثاني: اتساع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي
83	الفرع الثالث: أثر العملة الرقمية المشفرة على التجارة الخارجية والإلكترونية والأسواق المالية
88	الفرع الرابع: أثر تعدين العملة الرقمية المشفرة على الطاقة والبيئة
91	الخاتمة
96	قائمة المراجع
110	الفهارس
112	فهرس المحتويات